



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2011 - العدد: 06

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة يومي الإثنين 17 والثلاثاء 18 ذو الحجة 1432
الموافق 14 نوفمبر (صباحاً ومساءً) و15 نوفمبر 2011

فهرس

03 ص (1) محضر الجلسة العلنية السادسة

■ عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2012.

36 ص (2) محضر الجلسة العلنية السابعة

■ مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2012.

67 ص (2) محضر الجلسة العلنية الثامنة

■ مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2012؛

■ تدخلات رؤساء وممثلي المجموعات البرلمانية؛

■ رد السيد وزير المالية.

**محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الإثنين 17 ذو الحجة 1432
الموافق 14 نوفمبر 2011 (صباحا)**

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير المجاهدين؛
- السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية؛
- السيد وزير الاتصال؛
- السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التضامن الوطني والأسرة، مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة العاشرة صباحا**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. السيدة و السادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم، زميلاتي، زملائي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة الاستماع إلى عرض يقدمه السيد وزير المالية حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2012، ويليه التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في الموضوع، ثم نفتح النقاش حول فحوى هذا المشروع؛ ودون إطالة، أحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يشرفني أن أتوجه إليكم في هذا المجلس الموقر، لنناقش معا جوانب من المرحلة الأخرى من مراحل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

التنمية تعتبر مستدامة وهدفها الأسمى هو تحسين مستوى معيشة المواطن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

إسمحوا لي أن أعرض عليكم في البداية كلا من السياق الخارجي والداخلي اللذين تم فيهما إعداد قانون المالية لسنة 2012، ثم سأعرض المعايير الأساسية التي سمحت ببناء التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لهذا القانون.

وفي الأخير، سأتكلم عن الجوانب الميزانية والتشريعية التي ستسمح لنا بإنجاح تنفيذ المرحلة الثالثة لإنجاز المخطط الخماسي الثاني 2010 - 2014.

في البداية أريد أن أوضح بعض العناصر المؤثرة على مضمون قانون المالية المعروض أمامكم والمتمثلة أساسا - على الصعيد الدولي - بالشكوك حول سلوك النمو الاقتصادي الأوروبي والأمريكي التي لها علاقة بأزمة الديون السيادية. ترجمة نتائج أشغال اللجان، ناجمة عن الثلاثية المنعقدة في 28 ماي 2011 على شكل تدابير ميزانية وجبائية خاصة بمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأجهزة التشغيل.

مدى تطبيق مخطط تنفيذ برنامج الاستثمار العمومي 2010 - 2014 الذي سيتجاوز 87% في نهاية 2012، مقابل 59% خلال 2010-2011.

التكفل في سنة 2012 بالأثر المالي الناتج عن تطبيق الأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية التي يتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة على النصوص

– التغييرات التي شهدتها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ومخاطر التأخر في عودة الالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. تلکم هي عوامل الضعف التي يمكن أن تؤثر على التطور العالمي في 2011 و2012.

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس، بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فقد تميز إطار الاقتصاد الكلي والمالي في سنة 2010 بسرعة وتيرة انتعاشه ويمكن قراءة هذا الانتعاش من خلال ارتفاع أسعار السوق البترولية، حيث قدر سعر برميل البترول بـ 79.9 دولارا للبرميل، أي بزيادة 18 دولارا أمريكيا مقارنة بسنة 2009.

– ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات بـ 56 مليار دولار أمريكي، مقابل 44 مليار دولار في سنة 2009.

– فائض معتبر للحساب الجاري الخارجي الذي انتقل من 410 مليون دولار في 2009 إلى 12.2 مليار دولار في 2010 ولقد كان العام الذي نجمت عنه هذه الحركة هو الفائض في ميزان التبادلات التجارية الخارجية، فائض بـ 18.8 مليار دولار في 2010، مقابل 7.8 مليار دولار في 2009.

ارتفاع ناتج الجباية البترولية المحصلة بـ 500 مليار دج مقارنة بسنة 2009 وجباية غير بترولية بـ 180 مليار دج أي بنسبة 13%.

– تحسين متاحات صندوق ضبط الإيرادات التي ارتفعت بـ 520 مليار دج لتبلغ 4.840 مليار دج في نهاية سنة 2010.

– ارتفاع رصيد الدين العمومي الداخلي الذي انتقل من 808 مليار دج في 2009 إلى 1.100 مليار دج في 2010 تحت تأثير – أساسا – إعادة شراء الخزينة لديون سونلغاز لدى البنك الوطني الجزائري بقيمة 208 مليار دج.

– جاري الدين الخارجي استقر عند 5.4 مليار دولار أمريكي منها 480 مليون دولار بعنوان الدين العمومي الخارجي بعد مواصلة سياسة التمويل الداخلي للاقتصاد في سنة 2010.

التي تحكّمها.

تعزيز أسس الاقتصاد الوطني خلال سنتي 2010-2011 على كل من المستوى الداخلي والخارجي. بعض آثار الأزمة المالية على سلوك الاقتصاد الوطني في 2008 و2009.

يتميز السياق الدولي، حاليا بعدم الاستقرار الذي يمس كل الأسواق المالية مع وجود انعكاسات أسعار المواد الأولية وسلوك نمو الاقتصاد العالمي.

ويجدر التذكير بأن الركود الذي عرفه الاقتصاد العالمي في 2008 و2009 اختفى في 2010، حيث سجل النمو العالمي نسبة 5.1% مقابل النمو السلبي بـ 0.7% في سنة 2009 ويؤكد على اتجاه الانتعاش بمستوى نسبة النمو العالمي محققا في الثلاثي الأول من سنة 2011: 4.3%.

ونظرا للتوجهات الملاحظة في سنة 2010 والثلاثي الأول من سنة 2011، توقعت المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي، نسبة نمو عالمي تقارب 04% في 2012، ولكن تجدر الإشارة بأن التطورات الأخيرة لأزمة الديون السيادية لبعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية قد أثرت على آفاق الاقتصاد العالمي بسبب مخاطر فعلية متعلقة أساسا بالوضع المالية التي تسود بلدان منطقة الأورو، مرتبطة أساسا بمستوى الدين العمومي لهذه الدول وارتفاع الدين العمومي للولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل من الضروري رفع سقف مديونيتها متبوعا بتخفيض في تصنيف ديونها على المدى البعيد وسوق العمل التي تشهد نسبة عالية من البطالة، عدم استقرار المواد الأولية التي تميزت في 2011 بتطورات غير منتظمة.

– السلوك الحديث لأسعار البترول بعد الشكوك التي ظهرت حول النمو الاقتصادي في بلدان متقدمة (أوروبا والولايات المتحدة).

– بوادر اختلال اقتصادية لبعض من الدول الناشئة والنامية التي تعتبر مخزنا رئيسيا لتدفقات رؤوس الأموال.

جوان 2010، تم تحصيل كل الجباية البترولية المدرجة في نهاية شهر ماي 2011، تم رصد عجز في عملية الخزينة بقيمة 577.2 مليار دج مقابل عجز بقيمة 61.6 مليار دج في نهاية جوان 2010 وتعود هذه الزيادة في العجز - أساسا - إلى الارتفاع الكبير في الأجور بـ 42%.

- الإعانة الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري 130%، الجانب الكبير منها هي الأجور وكذا ارتفاع الأعباء الاجتماعية بـ 26%.

- التضخم انخفض ليبلغ 3.76% مقابل 4.62% في نفس الفترة من سنة 2010 نتيجة للارتفاع الطفيف في أسعار المواد الغذائية بـ 2.95% مقابل 6.47% في نفس الفترة من 2010.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الآفاق الاقتصادية، الكلية، العالمية وسلوك أهم المؤشرات في 2010، وفي السداسي الأول من سنة 2011، سأعرض عليكم أهم المؤشرات التي تم استعمالها لتقييم التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لقانون المالية لسنة 2012، ويتعلق الأمر بالمؤشرات التالية:

- أسعار برميل البترول الخام بـ 37 دولارا كسعر مرجعي جبائي وبـ 90 دولارا للسعر السوق.

- سعر الصرف بـ 74 دينارا للدولار الأمريكي.

- تطور بنسبة 2.5% في حجم صادرات المحروقات وبهذا ستبلغ قيمة صادرات المحروقات لسنة 2012: 64.6 مليار أمريكي.

- إرتفاع قيمة الواردات بنسبة 1.4% وبهذا ستبلغ قيمتها بالدولار الجاري 46.9 مليار دولار، مقابل 46.2 مليار دولار بالنسبة لتوقعات الإقفال لسنة 2011.

- نمو الاقتصاد الإجمالي بنسبة 4.7% ونمو خارج المحروقات بنسبة 5.3%.

- يعود هذا المستوى المتوقع من النمو الاقتصادي لسنة 2012 من جهة، إلى النمو الحقيقي للقيمة المضافة لقطاع المحروقات المقدر بـ 3.6%،

- الوضعية النقدية تظهر بالنسبة لسنة 2010، زيادة في الكتلة النقدية بـ 13.7% تحت تأثير - أساسا - ارتفاع الأرصدة الصافية الخارجية بـ 10%.

- قروض الاقتصاد ارتفعت بنسبة 15.5% وقدر مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية حيث استقر التضخم عند نسبة 3.9%، مقابل 5.7% في 2009.

- إنخفاض نسبة البطالة التي استقرت عند 10%، مقابل 10.2% في 2009.

- النمو الاقتصادي بلغ 3.3% مقابل 2.4% في 2009.

- نسبة عجز الخزينة تمثل 12% من الناتج الداخلي الخام في 2010 مقابل 11% في سنة 2009 بسبب ارتفاع الأجور وأعباء اجتماعية ناتجة عن ذلك، وكذا بسبب ارتفاع الإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

- العملة الوطنية انخفضت قيمتها بنسبة 2.4%، مقابل الدولار الأمريكي وارتفعت بنسبة 2.1% مقابل الأورو.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس، أما فيما يتعلق بالظرف الاقتصادي المالي، الذي ميز السداسي الأول سنة 2011، تجدر الإشارة إلى أن متوسط ثمن تصدير برميل البترول الخام، بلغ 112.9 دولار، مقابل 77.6 دولارا في نفس الفترة من سنة 2010، ولقد نتج عن هذا الارتفاع في الأسعار إيرادات بقيمة 35.5 مليار دولار من تسديد المحروقات في الفترة المذكورة، مقابل 27.6 مليار دولار كإيرادات في نفس الفترة من سنة 2010.

- واردات السلع بلغت 23.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 20.1 مليار دولار أمريكي في نهاية جوان 2011 لاسيما تحت تأثير زيادة السلع الغذائية بـ 60% وبلغ الاستهلاك النهائي بـ 28% تبعا للارتفاع الكبير للحبوب بـ 02 مليار دولار أمريكي والحليب بـ 0.9 مليار دولار أمريكي من جهة وواردات الأدوية بـ 01 مليار دولار أمريكي وسيارات سياحية بـ 0.9 مليار دولار أمريكي من جهة أخرى.

- ناتج الجباية البترولية المحصلة الذي ارتفع إلى 2.045 مليار دج مقابل 1.500 مليار دج في نهاية

– تترتب نفقات التسيير لسنة 2012 عن تطور النفقات الأساسية الجارية التالية لأجور موظفي الإدارة العمومية التي سترتفع إلى 1.664 مليار دينار في 2012 مقابل 1.392 مليار دينار في 2011، لإعادة التكفل أساسا بمنتوج التكوين والتأهيل العادل للموظفين، إضافة إلى الأثر المالي لتطبيق الأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية.

– إعانة التسيير ستبلغ 807 مليار دج في 2012، مقابل 646 مليار دج في 2011.

– إعادة التكفل بالأنظمة التعويضية والتشغيل بتعزيز وسائل وتسيير المؤسسات التابعة للقطاعات الاجتماعية التربوية، كما تجدر الإشارة بأن التخصيصات الإضافية الموجهة للتكفل بالأجور 64.959 منصب مالي جديد.

– ستعزز الموارد البشرية للإدارة من خلال منتوج التكوين 38.767 موظف.

– إن أهم القطاعات المستفيدة من مناصب جديدة هي الداخلية والجماعات المحلية، الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، التعليم العالي، المالية، التربية الوطنية والعدل.

– إقتناء تجهيزات ومنتجات خاصة بتجهيز مصالح الصيانة، تجند الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية مبلغ 173 مليار دج في 2012، مقابل 161 مليار دج في 2011.

– سيرتفع تجهيز مصالح تجهيز وصيانة جميع المؤسسات العمومية بنسبة 05% في 2012 وهي نسبة أقل مما سجل منذ سنة 2008.

– تخصيص الصندوق المشترك للجماعات المحلية في سنة 2012 بمبلغ 244.5 مليار دج، مقابل 173 مليار دج في 2011، سيتكفل هذا التخصيص أساسا بمقاسات حذف الدفع الجرافي 50 مليار دج وبتخفيض نسبة 0.55% من الرسم على النشاط المهني، 37.5 مليار دج، وتسيير أسلاك الحرس البلدي بـ 72 مليار دج وحراسة المدارس بـ 15 مليار دج؛ وهكذا ستستفيد الجماعات المحلية – على غرار سنة 2010 – بحوالي 500 مليار دج من الموارد

ومن جهة أخرى إلى تعزيز مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 6.3%، وقطاع الخدمات بـ 6.1% وكذا قطاع الصناعة بـ 4.2% في النمو الاقتصادي. – تغير مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية بنسبة 4%.

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس، بالإضافة إلى ذلك تأخذ ميزانية الدولة المتوقعة لسنة 2012 والمحددة في سلوكات المجمعات الاقتصادية الكلية والمالية الكبرى والتي تطرقنا إليها آنفا بعين الاعتبار تدابير ذات طابع اقتصادي واجتماعي، رامية إلى تحسين محيط المؤسسات ومستوى المعيشة للمواطن، وعليه ستبلغ نفقات الميزانية إجماليا 7.428.7 مليار دج موزعة على نفقات التجهيز بقيمة 2.820.4 مليار دج ونفقات التسيير بقيمة 4.603.3 مليار دج، وسترتفع موارد الميزانية الناجمة عن ناتج الجباية، وكذا الإيرادات الأخرى غير الجبائية إلى 3.455.6 مليار دج. يترتب عن هذه الوضعية الميزانية عجز إجمالي للخزينة بقيمة 3.813 مليار دج، أي 25.4% مقارنة بالناتج الداخلي الخام، مقابل نسبة متوقعة تقارب 34% في 2011، ويعود تراجع عجز الخزينة مقارنة مع قانون المالية التكميلي لسنة 2011 إلى تقلص نفقات الميزانية بنسبة 10.2% وارتفاع إيرادات الميزانية بنسبة 08% وهو تطور يتوافق مع التوجهات السابقة للإيرادات.

– ستخفض نفقات الميزانية بنسبة 10.2% بالمقارنة مع تلك المسجلة في قانون المالية التكميلي لسنة 2011، بسبب انخفاض 29.2% من اعتمادات الدفع بالنسبة لميزانية التجهيز من جهة، وارتفاع ميزانية التسيير بنسبة 7.4% من جهة أخرى.

– سترتفع نفقات التسيير في 2012 بسبب تكفلها على مدار السنة بآثار تطبيق الأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية الصادرة في 2011، بالإضافة إلى تكفلها بالأثر المالي للأعباء المقررة للهيكل الجديدة التي يرتقب تسليمها خلال سنة 2012.

التي تضمنت نشاطات اقتصادية واجتماعية التي أقرها مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011. ثانيا: بمستوى التخصيص بعنوان احتياطي مجمع.

ثالثا: بأهمية الأرصدة المتبقية والمرقمة في حسابات التخصيص الخاص، خاصة تلك التي تحتوي على موارد برنامج الاستثمار العمومي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، والبرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي، وبتأجيل موارد مخصصة للبرامج الخاصة بالولايات من سنة إلى أخرى.

وأخيرا، بالإضافة إلى مبلغ مسجل في سنة 2012، ستكون نسبة 87% من برنامج 2010 - 2014 التي قد يتم تبليغها.

توزع نفقات التجهيز التي ستبلغ 2.820.4 مليار دج إلى 2.144.3 مليار دج موجهة للاستثمار و 676.1 مليار دج للعمليات برأسمال.

ستبلغ رخص البرامج في 2012 إلى 2.849.8 مليار دج. إن تراكم رخص برامج سنتي 2010 أو 2011 يعادل 87% من كلفة برامج 2010 - 2014. توزع رخص البرامج لسنة 2011 إلى 2.672 مليار دج بعنوان برامج جديدة و 177.3 مليار دج لتغطية إعادة التقييم.

سترتفع إعادة التقييم في قانون المالية لسنة 2012 إلى 177.3 مليار دج لتتماشى مع الوتيرة التنافسية التي تميزت بها منذ 2007؛ بالفعل تمثل عملية إعادة التقييم المنجزة خلال هذه الفترة نصف عمليات إعادة التقييم المنجزة ما بين 2007 و 2010 والسدس ما بين 2007 وتقدير 2012. السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، سترتفع ميزانية الاستثمار فيما يخص اعتمادات الدفع إلى 2.144.3 مليار دج منها 1.332.5 مليار دج، بعنوان برنامج جاري، و 811.8 مليار دج بعنوان برنامج جديد. يبين توزيع اعتمادات الدفع حسب كل قطاع بأن 86% منها موجهة نحو قطاعات المالية:

الجبائية لميزانية الدولة. التدخل الاقتصادي للدولة: إن ارتفاع الغلاف المالي المخصص له إلى 500 مليار دج، مقابل 455 مليار دج في قانون المالية التكميلي لسنة 2011، سيخص هذا المبلغ تعويض أسعار الحليب، القمح، والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري لأداء الخدمة العمومية. - التدخل الاجتماعي للدولة، سيتواصل في سنة 2012، لإعادة التكفل بالمستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن لمختلف أجهزة التشغيل. - إشتراكات أرباب العمل المتعلقة بالحماية الاجتماعية في إطار جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي، ومنحة خاصة بالتمدرس ومجانية الكتاب المدرسي والمطاعم المدرسية، وكذلك في سنة 2012، تم تخصيص مبلغ إجمالي يقدر بـ 177.9 مليار دج بعنوان "أجهزة التشغيل" من أجل التكفل بـ 1.547.200 منصب شغل منها 345.000 منصب جديد.

- أخيرا، احتياطي بقيمة 237 مليار دج لتغطية نفقات محتملة متعلقة بالأنظمة التعويضية وقوانين أساسية غير مكتملة بعد، يضاف إلى هذا الاحتياطي مجمع يبلغ 220 مليار دج.

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس، ينبغي أنؤكد على أن توسع نفقات التسيير الملاحظ في السنوات الأخيرة يشكل عاملا لعدم تحمل التوازنات الميزانية التي تعتمد بشكل كبير على الموارد غير المستقرة من ناتج الجبائية البترولية، يرجع هذا التطور إلى ثلاثة عوامل هي: - قرار رفع الأجور للوظيفة العمومية. - دعم أسعار المواد الأولية. - الأعباء الناتجة عن استلام الاستثمارات العمومية الجديدة.

فيما يخص نفقات التجهيز، تسجل تراجع في سنة 2012 بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي لسنة 2011، ويفسر هذا التراجع: أولا: بالحجم الكبير للموارد الممنوحة في 2011،

بلغت الاقتطاعات 5.746 مليار دج في نفس الفترة، أي بمعدل متوسط قدره 54.3%، منها 56% موجهة لتسديد الدين العمومي و 44% منها لتمويل حجم الخزينة.

بلغ رصيد صندوق ضبط الإيرادات 4.842.2 مليار دج في نهاية 2010. السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، تم اقتراح تدابير تشريعية مؤطرة لقانون المالية لسنة 2012 لغرض التكفل بالتدابير المقترحة عقب أشغال اللجان المشكلة في إطار الثلاثية المنعقدة في 28 ماي 2011.

فيما يخص تخفيض الضغط الجبائي، تتعلق التدابير المقترحة بإلغاء الرسم على القمح الصلب المستورد.

– إلغاء رسم التوطين البنكي بنسبة 3% على عمليات إعادة التأمين بهدف تقليص الأعباء على شركات التأمين التابعة للقانون الجزائري والتي تشارك في المخاطر باللجوء إلى إعادة تأمين دولي.

– إعفاء أصحاب النشاطات والمشاريع القابلة للمساعدة من طرف الصندوق الوطني لدعم القروض المصغرة من الرسم على النشاط المهني. – إعفاء البنوك والمؤسسات المالية التي تنجز عملية اقتناء تتعلق بالقروض الإيجارية من الرسم على القيمة المضافة.

– فيما يخص تبسيط وانسجام الإجراءات: تتمثل التدابير المقترحة في إمكانيات فرض الضرائب على إعانات التجهيز في فترة اهتلاك التجهيزات عوضا عن الفترة المحددة حاليا بـ 05 سنوات، طبقا لقاعدة إدراج إعانة في الحساب حسب النظام المحاسبي والمالي.

تتطابق حدث الموارد للرسم على النشاط المهني مع ذلك الذي يولد الرسم على القيمة المضافة لكي يتم دفع الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المقبوض، وليس بناء على ذلك الذي تمت فوترته مقابل تقديم خدمات وهذا لعدم إقبال

– المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية 47%.
– الزراعة والموارد المائية 14%.
– دعم السكن 14%.
– التربية والتكوين 6%.
– وكذا نحو منشآت قاعدية اجتماعية وثقافية 04%.
أما بالنسبة للقطاعات الفرعية، التي سجلت ارتفاعا كبيرا فهي:

– الطرق بـ 45.3 مليار دج.
– العمران والتهيئة 37 مليار دج.
– تهيئة الإقليم 25.8 مليار دج.
– السكك الحديدية 23.4 مليار دج والمطارات 13.4 مليار دج.

قدرت اعتمادات الدفع المخصصة لعمليات برأس مال 676.1 مليار دج، منها 60 مليار دج تمثل احتياطيا للنفقات غير المتوقعة و 616.1 مليار دج مخصصة لدعم النشاطات الاقتصادية. ويوجه هذا الدعم بنسبة 89% نحو أربعة قطاعات وهي:

– السكن والعمران 49%.
– الزراعة والتنمية الريفية 18%.
– العمل والضمان الاجتماعي 14%.
– الطاقة والمناجم 8%.

يجدر التوضيح بأن مقابل هذه النفقات سترتفع إيرادات الميزانية إلى 3.455.6 مليار دج في سنة 2012، وستتشكل من 1.561.6 مليار دج كنتاج الجباية البترولية و 1.894 مليار دج كنتاج الجباية غير البترولية.

سيرتفع ناتج الجباية البترولية إلى 1.561.6 مليار دج وهو شبه مستقر مقارنة مع قانون المالية التكميلي لسنة 2011.

بالنسبة لنمو صادرات المحروقات تحت تأثير زيادة حجمها بنسبة 2.5% مع بقاء السعر المرجعي للبرميل في حدود 37 دولارا للبرميل.

في مجال تطور الادخار العمومي، سجل صندوق ضبط الإيرادات في جانب الدائن من رصيده 10.588.8 مليار دج ما بين 2000 و 2010 بموجب محاصرة سنوية للجباية البترولية.

الثانوي معنية بالرقابة المالية على جزء من نفقات التجهيز الممنوحة، سيصبح هذا الإجراء ساري المفعول ابتداء من سنة 2015.

– إعادة العمل بإجراء عدم قابلية التنازل على السكنات الاجتماعية التساهمية سمح لقاضي أملاك الدولة بمنح جدول الدفع للمرقين العقاريين الذين تم اختيارهم لإنجاز برامج السكنات الترقية المدعمة لغرض تسوية التنازل عن الأراضي التابعة لأملاك الدولة وهذا للسماح بإنجاز برامج سكنات ترقية مدعمة من طرف الدولة في أقرب الآجال.

– الإعفاء من حقوق التسجيل للعقود المتضمنة التنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة لغرض التقليل من الأعباء المتعلقة بالحصول على العقار الصناعي.

– إعفاء التنازلات على الأصول الرهنية من حقوق التسجيل ومن رسوم الإشهار العقاري وكذا الراتب الملكي في سبيل حفظ الأعباء المتعلقة بالحصول على العقارات الصناعية، والتشجيع على استخدام طريقة التنازل.

– إعفاء حليب الأطفال الطبي الخاص من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الرسوم الجمركية من 30% إلى 05%.

– تخفيض نسبة الضريبة الجزافية الواحدة من 12% إلى 25% لفائدة الخبازين لغرض تحسين وضعيتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الأعباء التي تثقل صناعة الخبز.

– إعفاء الخبازين من الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، لأن صناعة الخبز ليست نشاطا ملوثا.

– تكفل الصندوق الوطني لتنمية الصيد وتربية الموارد المائية بالمصاريف المرتبطة بالدعم لصالح الصيادين خلال التوقف البيولوجي.

– التكفل بالنفقات المتعلقة بإنشاء مناطق صناعية من خلال صندوق الترقية التنافسية الصناعية.

– التكفل بالمصاريف المتعلقة بنشاطات تكوين وتحسين مستوى الصحافيين المتدخلين في مهن الاتصال والمهن التي تهدف إلى ترقية الصحافة

خزينة المؤسسات.

فيما يخص تعزيز ضمانات المكلفين بالضرائب، فإن التدابير المقترحة هي تخفيض نسبة الغرامة على الغش الضريبي إلى النصف وبالتالي تنتقل من 200% إلى 100% ومنها إلى 50% حسب مبلغ الحقوق الذي تم التهرب من دفعها، وهذا من شأنه تحسين المردودية في مجال تحصيل الغرامة والتخفيف من الضغوطات المالية على المكلفين بالضريبة.

إمكانية إعداد جدول لدفع الدين الجبائي لأكثر من 05 سنوات، ويأتي الاتفاق على التسوية الجبائية مع قابض الضرائب لغرض إعداد جدول لدفع دينه وتعزيز التحصيل الجبائي وتخفيف الأعباء المالية على المكلف بالضريبة.

نزع الشكوى من طرف المصالح الجبائية، بشرط تسديد 50% من الدين الجبائي وإعداد جدول للدفع.

– تأسيس إجراء المحررات الجبائية الذي يهدف إلى خلق علاقة بين الإدارة الجبائية والمؤسسات، يحدد النظام الجبائي الملائم للنشاط الممارس وسيسمح هذا الإجراء بتقديم ضمانات قانونية وضوحا أكبر للمؤسسات ومتابعة جيدة من طرف الإدارة الجبائية.

– تخفيض آجال فرص الحسابات في عين المكان إلى النصف، حيث ستنقل من 4 و6 و12 شهرا حاليا إلى 2 و3 و6 أشهر والهدف من ذلك هو سرعة إجراءات التحقيق والتقليل من الضغط المسبب للمؤسسات.

– تأسيس إجراء نزاعي مسبق يلزم مدراء الضرائب بإجراء نقاش تناقضي مع المكلف بالضريبة محل التحقق قبل إرسال إعلان بالتقويم. تدابير أخرى ذات طابع اقتصادي واجتماعي لجعل المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري تحت الوصاية ومتوفرة على صفة صاحب المشروع المنتدب، تلتزم بقواعد الميزانية ومحاسبات متعلقة بعملية نفقات التجهيز العمومي، لجعل هذه المؤسسات الأمرة بالصرف

استيراد المواد الصيدية الموجهة للصناعات التحويلية إلى 15% بدلا من 30%؛ شكرا على حسن انتباهكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية على عرضه لمشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2012 في هذه الجلسة؛ والآن أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ليقراً على مسامعنا مضمون التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير النبيين والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثلاً للحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
عيدكم مبارك وسعيد لكم ولكل الشعب الجزائري، كل عام ونحن بخير وكل الجزائر بخير إن شاء الله.

المقدمة

تتشرف لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، بعرض تقريرها التمهيدي الذي أعدته حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2012، المحال عليها من قبل رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، بتاريخ 03 نوفمبر 2011، تحت رقم 82/11، قصد دراسته.

وبناء عليه، وبدعوة من رئيسها السيد قادة بن عودة، عقدت اللجنة برئاسته سلسلة اجتماعات بمقر المجلس، استهلتها باجتماع عقدته يوم الأربعاء 09 نوفمبر 2011 تناولت فيه بالدراسة والمناقشة نص القانون المذكور آنفاً.

من خلال صندوق دعم أجهزة الصحافة المكتوبة، السمعي البصري، والإلكترونية ونشاطات التكوين وتحسين مستوى الصحفيين والمتدخلين في مهن الاتصال.

– رفع حصة مداخيل الجباية البترولية المخصصة للصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد من 02% إلى 03%.

– تخصيص مداخيل التنازل عن الاستغلال السياحي للشواطئ لفائدة البلديات الموجودة في الساحل.

– إقتطاع رسم إضافي يقدر بـ 05% من عائدات حق المرور بالنسبة للكحول تخصص لفائدة صندوق مكافحة السرطان.

– جعل مشاريع التجهيز والاستثمار العمومي مطابقة لتوجيهات استراتيجية المخططات التوجيهية والقطاعية ومخططات تهيئة الإقليم، لتحسين فعالية برنامج ضمان التنسيق ما بين القطاعات في إطار الاستراتيجية الشاملة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

– سينجز قانون المالية لسنة 2012 في هذا الإطار للاقتصاد الكلي والمالي مرتكز على تدابير الميزانية والتشريعية، فبالإضافة إلى التعديلات المدرجة من طرف الحكومة والمتعلقة بإلغاء ترخيص جمركة المواد والألبسة المستعملة، لقد تم إدراج عدة تعديلات في مشروع قانون المالية لسنة 2012 على مستوى المجلس الشعبي الوطني، تتمثل أساساً في عدم التنازل على السكنات الاجتماعية والتساهمية قبل 05 سنوات.

– الرسم المطبق على الكحول، فقد تم توسيع إيرادات صندوق مكافحة السرطان إلى زيادة في الرسم الإضافي على التبغ بـ 02 دج، ورفع الرسم المطبق على رقم الأعمال لمعاملتي الهاتف النقال إلى 01%، وتخصيص نسبة 0.5% منه لفائدة صندوق مكافحة السرطان، وإنشاء رسم على رقم أعمال شركات إنتاج المشروبات الغازية واستيرادها قدره 01%.

– تخفيض نسبة الحقوق الجمركية على

وقصد الحصول على المزيد من المعطيات والإجابة على التساؤلات التي سجلتها اللجنة، عقدت اجتماعاً يوم الخميس 10 نوفمبر 2011 برئاسة السيد رئيس اللجنة استتمعت فيه إلى عرض قدمه السيد كريم جودي، وزير المالية، ممثلاً للحكومة، بحضور السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان، تطرق فيه إلى السياق الخارجي والداخلي اللذين تم فيهما إعداد قانون المالية لسنة 2012، وأهم مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لهذا القانون، واستعرض الجوانب الميزانية والتشريعية التي من شأنها تنفيذ المرحلة الثالثة لإنجاز المخطط الخماسي الثاني (2010-2014)، كما استمع السيد ممثل الحكومة بدوره إلى أسئلة وانشغالات وملاحظات السادة أعضاء اللجنة، حول مجمل الأحكام والتدابير التي تضمنها النص، وأجاب عليها وقدم مزيداً من الشروحات والتوضيحات بشأنها.

وفي أعقاب هذه المناقشة، عقدت اللجنة جلسة عمل برئاسة السيد رئيس اللجنة، تدارست فيها مجمل ردود السيد ممثل الحكومة على تدخلات السادة أعضاء اللجنة، وأعدت هذا التقرير التمهيدي. تقديم النص ومناقشته

أولاً: تقديم نص القانون.

نتناول في هذا الإطار العناصر المتعلقة بمؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لنص قانون المالية لسنة 2012 والميزانية العامة للدولة وكذا أهم التدابير التشريعية التي تضمنها النص.

I - التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لنص قانون المالية لسنة 2012.

تم إعداد نص قانون المالية لسنة 2012، بناء على مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي الآتية:

1 - سعر برميل البترول الخام: حدد بـ 37 دولاراً كسعر مرجعي جبائي للبرميل و 90 دولاراً بالنسبة لسعر السوق.

2 - معدل الصرف: حدد بـ 74 ديناراً للدولار

الأمريكي الواحد.

- إستيراد البضائع: إرتفاع واردات السلع بالدولار الجاري بـ 1.4% مقارنة بتوقعات اختتام السنة المالية لسنة 2011.

- تصدير المحروقات: زيادة حجم صادرات المحروقات بـ 2.5%.

- نسبة التضخم: حدد معدل التضخم بـ 4% وهو مقدر على أساس تطور مؤشر الاستهلاك، في المتوسط لسنة 2012.

- النمو الاقتصادي: توقع نمو اقتصادي بـ 4.7% إجمالاً و 5.3% خارج المحروقات.

II - ميزانية الدولة

1- إيرادات الميزانية

ستقدر إيرادات الميزانية بـ: 3.455.6 مليار دج، وهي ناجمة عن:

- عائدات الجباية البترولية التي تقدر بـ 1.561.6 مليار دج، وذلك في ظل شبه استقرار لها، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011.

- عائدات الجباية العادية التي تقدر بـ 1.894 مليار دج، وهي تشكل زيادة بنسبة 13.5%، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011، أي من 1.669 مليار دج إلى 1.894 مليار دج.

2 - نفقات الميزانية

ستبلغ نفقات الميزانية 7.428.7 مليار دج سنة 2012، خصص منها مبلغ 4.608.3 مليار دج للتسيير، و 2.820.4 مليار دج للتجهيز.

وقد عرفت هذه النفقات تراجعاً بنسبة 10.2% عن تلك المسجلة في قانون المالية التكميلي لسنة 2011، وهذا يعود إلى انخفاض نسبة اعتمادات الدفع بـ 29.2% بالنسبة للتجهيز، وارتفاع بـ 7.4% بالنسبة للتسيير.

1.2- نفقات التسيير

ستبقى نفقات التسيير مرتفعة في سنة 2012 وذلك لتغطيتها النفقات المترتبة عن تطبيق الأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية الصادرة في سنة 2011، فضلاً عن التكفل بالأعباء المتكررة المتعلقة بتسيير المؤسسات الجديدة.

دج، بعنوان البرنامج الجاري و811.5 مليار دج، بعنوان البرنامج الجديد؟ .
وتشير عملية توزيع اعتمادات الدفع - حسب كل قطاع - أن 86% منها موجهة لقطاعات (على سبيل المثال):

- المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية 4.7% لإنجاز خط المواصلات الإضافي للهضاب العليا بقيمة 380.000 مليون دج.
- الفلاحة والري 14% لإنجاز أشغال استصلاح الأراضي، ولتنمية السهوب مبلغ 4.000 مليون دج، وإنجاز سدّ بوزينة بباتنة بمبلغ 800.000 مليون دج.
- دعم السكن 14% إنجاز 100.000 سكن إيجاري عمومي، بمبلغ 285.000 مليون دج.
- التربية والتكوين 6% لإنجاز 150 ثانوية بمبلغ 39.500 مليون دج، وإنجاز 20 مركزا للتكوين والتمهين، بمبلغ 4.145 مليون دج.
- المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية 4%.

ب - النفقات برأسمال
تقدر اعتمادات الدفع المخصصة لعمليات برأسمال ب 676.1 مليار دج، منها 60 مليار دج، كاحتياطي للنفقات غير المتوقعة و 616.1 مليار دج لدعم النشاط الاقتصادي، ويوجه هذا الدعم بنسبة 89% للقطاعات الأربعة الآتية:

- 1 - السكن والعمران 49% للتغطية المالية للإعانات الموجهة للسكن الترقوي المدعم والسكن الريفي وبرنامج إعادة بناء الشاليهات بقسنطينة وتيبازة.
- 2 - الفلاحة والتنمية الريفية 18% لتنمية الاستثمار الفلاحي والتنمية الريفية وتقويم الأراضي بالتنازل ومكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي ودعم مربّي المواشي وصغار الفلاحين المستغلين.
- 3 - العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (14%) لتغطية الأعباء المالية الناجمة عن القروض بدون فوائد وتخفيض نسبة الفائدة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

ولذا، فإن نفقات التسيير سترتفع ب 7.4% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011 وب 10.3%، دون احتساب الآثار المالية المترتبة عن تطبيق الأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية.

ويرجع تصاعد نفقات التسيير إلى ارتفاع النفقات المترتبة عن:

- رواتب مستخدمي الإدارات المركزية ومسالحتها غير الممركزة.
- إعانات التسيير المختلفة.
- إقتناء أجهزة ومواد تسيير المصالح وصيانة الإدارات المركزية والمصالح غير الممركزة.
- تخصيص لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية بقيمة 224.5 مليار دج، أي بارتفاع ب 71.5 مليار دج، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011، وهذا قصد التكفل ب: تعويض إلغاء الدفع الجزافي وانخفاض نسبة الرسم على النشاط المهني، وبالأثر المالي للنظام التعويضي الجديد لأعوان الحرس البلدي و 181.119 عون تابع للأسلاك المشتركة للجماعات المحلية وكذا صيانة وحراسة المدارس.
- التدخل الاقتصادي والاجتماعي للدولة.
- تكوين احتياطي للتغطية المحتملة للنفقات المتعلقة بالأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية الخاصة التي لم تصدر بعد.

2.2 - نفقات التجهيز
يجدر التوضيح أن نفقات التجهيز، بعنوان سنة 2012، ستعرف تراجعاً مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011، إذ ستقدر ب 2.820.4 مليار دج، منها 2.144.3 مليار دج، مخصصة للاستثمار، و 676.1 مليار دج، مخصصة للعمليات برأسمال.

أ - نفقات الاستثمار
تم تخصيص مبلغ 2.849.8 مليار دج، بعنوان رخص البرامج، وبإضافتها إلى رخص برامج سنتي 2010 و 2011 تمثل نسبة 87% من تكلفة برنامج 2010-2014.

وستبلغ ميزانية الاستثمار بعنوان اعتمادات الدفع 2.144.3 مليار دج، منها مبلغ 1.332.5 مليار

– إعفاء البنوك والمؤسسات المالية التي تنجز عمليات اقتناء بعنوان عقود قرض إيجاري من الرسم على القيمة المضافة.

ب – تبسيط الإجراءات و ضمان انسجامها
– إمكانية فرض الضريبة على إعانات التجهيز على مدى فترة الاستهلاك بدلا من الفترة المحددة حاليا ب (05) سنوات.

– تطابق التصرف المنشئ للرسم على النشاط المهني مع ذلك المولد للرسم على القيمة المضافة.
ج – تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة.

– تخفيض، إلى النصف، معدل الغرامات المتعلقة بالغش الجبائي حسب مبلغ الرسوم المغشوشة.
– إمكانية وضع رزمة دفع لتسديد الدين الجبائي لتعزيز التحصيل الجبائي وتخفيف العبء المالي على المكلفين بالضريبة.

– إمكانية سحب المصالح الجبائية الخارجية للشكوى ضد مرتكبي الغش في حالة تسديدهم 50% من الرسوم العادية والغرامات، مع إمكانية منحهم رزمة لتسديد باقي المبلغ.

– تأسيس إجراء خاص بالمحركات الجبائية، لمنح ضمان قانوني ووضوح أكبر للمؤسسة ومتابعة أحسن للإدارة الجبائية.

– تخفيض، إلى النصف، آجال مراقبة المحاسبة في عين المكان لتقليص فترة المراقبة وتقليص الإزعاج عن المؤسسة.

– تأسيس إجراء نزاعي مسبق يلزم مدراء الضرائب بإجراء نقاش مع المكلف بالضريبة محل التحقيق قبل إرسال إعلام بالتقويم.

2 – تدابير أخرى ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

– إخضاع المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري الموضوعة تحت الوصاية والتي لها صفة صاحب المشروع المنتدب، للقواعد الميزانية والمحاسبية المتعلقة بعمليات الإنفاق العمومي للتجهيز وهذا لضمان متابعة النفقة وقياس فعاليتها، ابتداء من السنة المالية 2015.

4 – الطاقة والمناجم 8% لإحداث شبكة كهربائية في المناطق الريفية والتوزيع العمومي للغاز.

III – صندوق ضبط الإيرادات
خصص لهذا الصندوق منذ إنشائه سنة 2000 عائدات بلغت 10.588.8 مليار دج، ناجمة عن فائض القيم السنوية لعائدات الجباية البترولية، واقتطع منه خلال الفترة ما بين 2000-2010 مبلغ قدره 5.746 مليار دج، أي بنسبة 54.3% لتسديد الدين العمومي وتسيقات بنك الجزائر وتمويلات عجز الخزينة.

والجدير بالذكر، أن متاحات صندوق ضبط الإيرادات، التي من شأنها ضمان الإنفاق العمومي خلال الفترة ما بين 2012-2014، لا يمكن أن تشكل مصدر تمويل دائم، بفعل تذبذب استقرار أسعار المحروقات وعدم إمكانية تقليص النفقات الجارية المتكونة – أساسا – من الرواتب والأعباء الاجتماعية المرتبطة بها.

IV – الأحكام التشريعية
تتمحور الأحكام التشريعية التي تضمنها نص قانون المالية لسنة 2012 حول الإجراءات المنبثقة من أشغال الثلاثية التي عقدت في 28 ماي 2011، من جهة، وبعض الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، من جهة أخرى، وهي:

1 – الإجراءات الجبائية:

أ – تخفيض الضغط الجبائي
– فرض الضريبة على الدخل الإجمالي في مكان ممارسة نشاط أو مهنة المكلفين بالضريبة الخاضعين، والمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط للتصريح المراقب.

– إلغاء الرسم المفروض على القمح الصلب المستورد.

– إلغاء رسم التوطين البنكي على عمليات إعادة التأمين.

– إعفاء مرقي النشاطات أو المشاريع، المؤهلين لمساعدة الصندوق الوطني لدعم القروض المصغرة من الرسم على النشاط المهني.

الاتصال من خلال صندوق دعم أجهزة الصحافة المكتوبة، السمعية البصرية والإلكترونية ونشاطات التكوين وتحسين المستوى.

– رفع حصة الجباية البترولية المخصصة للصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد من 2% إلى 3%.

– تخصيص المداخل المحصلة من منح امتياز الاستغلال السياحي للشواطئ، خلال موسم الاصطياف، لفائدة البلديات الساحلية.

– إشتراط مطابقة مشاريع التجهيز والاستثمار العموميين للتوجهات الاستراتيجية للمخططات التوجيهية القطاعية ومع مخططات تهيئة الإقليم.

ثانياً – مناقشة النص على مستوى اللجنة.

لقد شكلت مناقشة نص قانون المالية لسنة 2012 على مستوى اللجنة، فرصة لأعضائها لطرح أسئلتهم وانشغالاتهم المحلية والوطنية على السيد ممثل الحكومة، الذي أجاب عليها وقدم مزيداً من الشرح والتوضيح بشأنها، كما يلي:

بشأن التداعيات المحتملة للأزمة الاقتصادية العالمية على موارد الميزانية، أوضح السيد ممثل الحكومة أن بروز أزمة للاقتصاد العالمي ستؤدي إلى ركود يتبعه تراجع للطلب العالمي على المحروقات وبالتالي انخفاض موارد الميزانية. لكن غياب بديل للمحروقات، في الوقت الراهن، يجعل مستويات أسعار المحروقات نوعاً ما مستقرة.

وعن السياسة الاقتصادية للحكومة، أكد أنها ترمي إلى بلوغ جملة من الأهداف وهي التكفل بالحاجيات الاجتماعية للمواطن، وهذا ما يترجمه الحجم الهام للتحويلات الاجتماعية التي تمثل 13% من الناتج الداخلي الخام، وتوفير الظروف المواتية لاستقبال الاستثمارات من خلال إنجاز البنى التحتية، وكذا استعمال الإنفاق العمومي لدعم المؤسسات، ويتم تحقيق هذه الأهداف بعدد من الأدوات المالية والنقدية.

وعلى مستوى النتائج المحصلة، أكد أن الاقتصاد الوطني سجل عدة مؤشرات إيجابية منها، على وجه الخصوص، تسديد المديونية

– إعادة إدماج عدم التنازل، قبل انقضاء مدة (05) خمس سنوات، عن السكنات الاجتماعية التساهمية المسماة حالياً، السكنات الترقوية المدعمة.

– إعادة إدراج منع استيراد الملابس الرثة.

– إقرار مصادر جديدة لتمويل صندوق مكافحة السرطان.

– تخفيض نسبة الحقوق الجمركية على استيراد المواد الصيدية الموجهة للصناعات التحويلية.

– الترخيص لقابضي أملاك الدولة بمنح رزنامة دفع، لصالح المرقين العقاريين، لتسديد سعر التنازل عن أراضي أملاك الدولة، بمناسبة إنجازهم للسكنات الترقوية المدعمة.

– إعفاء عقود امتياز الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة من حقوق التسجيل.

– توسيع الامتيازات الجبائية لفائدة المشاريع الاستثمارية التي حصلت مسبقاً على الامتياز بقرار من مجلس الوزراء.

– إعفاء الامتيازات المتضمنة للأصول العقارية من دفع حقوق التسجيل ورسم الإشهار العقاري ومن دفع سعر الملكية.

– إعفاء حليب الأطفال الطبي الخاص من الرسم على القيمة المضافة، وتخفيف الحقوق الجمركية المتصلة به من 30% إلى 5%.

– تخفيض نسبة الضريبة الجزافية الوحيدة من 12% إلى 5% لفائدة نشاط المخازن.

– إعفاء الخبازين من الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة على المحيط.

– تكفل الصندوق الوطني لتنمية الصيد البحري والموارد الصيدية بالنفقات الخاصة بالدعم لفائدة البحارة الصيادين خلال التوقف البيولوجي.

– تكفل صندوق ترقية التنافسية الصناعية بالنفقات المرتبطة بإنشاء المناطق الصناعية.

– تكفل الصندوق الخاص بالتضامن الوطني بمصاريف نقل الجثامين ومرافق واحد من وإلى المناطق النائية والبعيدة جداً.

– التكفل بالصحفيين والمتدخلين في مهن

الخارجية، وتوفير احتياطي الصرف، وادخار داخلي... إلخ، وهي مؤشرات من شأنها ضمان الإنفاق العمومي، أما الرهان القائم حالياً، فهو التحول إلى اقتصاد بديل لاقتصاد يعتمد على مداخيل المحروقات، وهو أمر منوط بالقطاع الاقتصادي وما على الدولة إلا اتخاذ الإجراءات المواتية لتحقيق ذلك.

أما عن ارتفاع نفقات التسيير، فأوضح السيد ممثل الحكومة أن الخطر يكمن في طابعها الدائم، حيث يعود المنحى التصاعدي الذي شهدته إلى ارتفاع النفقات المرتبطة بمرتببات مستخدمي الوظيف العمومي، وللدعم المباشر وغير المباشر للمواد الاستهلاكية، وكذا التكفل بتسيير التجهيزات العمومية التي تم استلامها حديثاً، وهي نفقات لا مناص منها.

وبشأن عائدات الجباية العادية، أوضح أنها تشهد زيادة سنوية تقدر بـ 20% في المتوسط، وأن المنتبج لمستوياتها منذ الاستقلال يلاحظ أنها لم تتعد 50% في تغطية نفقات التسيير، ومن جهة أخرى، أوضح أنها تغطي 80% من نفقات التسيير إذا لم نأخذ بعين الاعتبار الزيادة المسجلة في رواتب المستخدمين وكذا النفقات المتعلقة بتسيير التجهيزات العمومية المستلمة مؤخراً.

وبصدد اللجنة الوطنية للصفقات، أشار السيد ممثل الحكومة إلى أن عملها يخضع لإطار تنظيمي واضح وهو قانون الصفقات العمومية، حيث يناط بها السهر على ضمان احترام مجمل الترتيبات التنظيمية والقانونية الخاصة بالطلبات العمومية، وذلك في إطار ترشيد النفقات العمومية.

وبشأن الرقابة على إنفاق المال العام، أكد أن عملية الإنفاق العمومي تخضع لأطر رقابية داخلية وخارجية لكل قطاع، على غرار الرقابة التي تقوم بها المفتشية العامة للمالية، التي تتوج بتقارير ترسل للقطاعات المعنية بغرض تدارك النقائص المسجلة، كما يلعب الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية، دوراً مهماً في التأكد من مدى نضج الدراسات الخاصة بمشاريع التجهيز الكبرى،

وذلك للتحكم في الإنفاق العمومي وترشيده. وبخصوص الاستيراد، أوضح أن المواد الغذائية تأتي في مقدمة المواد المستوردة تليها مباشرة السيارات والأدوية، وأن مصالح الجمارك تتصدى لمشكل الفوترة المبالغ فيها في هذا المجال، من خلال القيام بالتحقيقات اللازمة.

وعن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بين أنها عرفت تطوراً خلال المدة الأخيرة رغم وجود سياق اقتصادي دولي غير مواتي، حيث يشهد تراجعاً لهذه الاستثمارات بفعل الشكوك التي تخيم على آفاق النمو الاقتصادي العالمي.

الخلاصة

يندرج نص قانون المالية لسنة 2012 في إطار مواصلة جهود الدولة في تنفيذ السياسات العمومية الرامية إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية للاقتصاد الوطني، فضلاً عن التكفل بالتوصيات المنبثقة عن اجتماع الثلاثية الذي عقد في 28 ماي 2011، بشأن تحسين النظام الجبائي وضمان نجاعته، إلى جانب العديد من التدابير الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ذات الأثر المباشر على تحسين ظروف معيشة المواطن.

كما تم تخصيص، بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2012، الأغلفة المالية اللازمة للتكفل بالآثار المالية الناجمة عن تطبيق الأنظمة التعويضية لفائدة مستخدمي الوظيفة العمومية، بما فيها تلك التي لم تستكمل صياغتها بعد.

علاوة على ما سبق، فإن نص قانون المالية لسنة 2012، لا يشتمل على أية أعباء جبائية إضافية على عاتق المكلفين بالضريبة، بل تضمن العديد من التدابير الرامية إلى تخفيف الضغط الجبائي عليهم، وتعزيز الضمانات الممنوحة لهم، وكذا تبسيط النظام الجبائي وضمان انسجامه، بما يحقق مصالح المكلفين بالضريبة والخزينة العمومية على حد سواء.

لكم - سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر - هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية

هذه الأسواق الخارجية. كما نسجل انخفاضا في نسبة عجز الميزانية هذه السنة والتي انتقلت من 34% إلى 25%، ولكن لولا علمنا بوتيرة نمو اقتصادنا الذي مازال في طريق النمو ولولا اعتماد الميزانية على أساس 37 دولارا للبرميل في الوقت الذي يصل سعر البرميل فعليا إلى أزيد من 100 دولار، لحكمتنا على تسيير الحكومة بالفشل الذريع، نسبة 25% مرتفعة! ولقد ظهر جليا في هذه الميزانية أنها سوف تتحمل نفقات التسيير، التي سوف تتكفل بتطبيق الأنظمة التعويضية والأعباء الناجمة عن تسيير المؤسسات الجديدة ومختلف القطاعات وخاصة زيادات الأجور الممنوحة مؤخرا لمختلف موظفي القطاعات، وهنا يتوجب علينا الإشارة إلى أن هذه الزيادات قد فقدت قيمتها وفائدتها أمام زيادة انخفاض القدرة الشرائية للمواطن من جراء هذه الزيادات غير المدروسة أمام الارتفاع الجنوني لأسعار الأسواق؛ وإننا - بمناسبة الإشارة لهذا الموضوع - لا نخفي تأسفنا لتهرب الحكومة مؤخرا في لقاء الثلاثية وإصرارها على عدم تخفيض نسبة الضريبة على الدخل العام التي يخضع لها الموظف البسيط وغض الطرف أو عجزها أمام التهرب الكبير لأرباب الشركات والمؤسسات الكبرى في عدم التصريح بالأشخاص العاملين عندهم أو هؤلاء الذين يلجأون إلى التهريب والطرق غير القانونية، وقد ظهر عجز الحكومة أكثر، حينما صرح معالي الوزير الأول بخصوص هذه النقطة بقوله: "عصفور في اليد خير من عشرة فوق الشجرة" للأسف الشديد! وفي هذا المجال، أقترح على الحكومة تعويض هذا التخفيض، برفع نسبة الضريبة على بعض النشاطات، مثل التبغ والخمور؛ والتضييق أكثر على هذه الآفات التي أخذت عقول وصحة شبابنا، بل المطلوب حظر هذه المادة التي سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم "بأم الخبائث" والتي كانت من نتائجها السلبية تلك المظاهر المخلة بالآداب العامة، مما جعل الشباب مؤخرا وفي العديد من الولايات ينظم احتجاجات ومظاهرات

والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2012، أعرضه عليكم للمناقشة، وشكرا على حسن الاستماع.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة. بعد سماعنا لتقديم مشروع القانون من قبل السيد الوزير وسماعنا أيضا لمضمون التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة المختصة في الموضوع، ننتقل إلى باب النقاش العام ونشرع في تقديم الكلمة للمسجلين في القائمة، والمسجل الأول هو السيد الشايب بن سعيدان، الكلمة لك.

السيد الشايب بن سعيدان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة معالي الوزراء، السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة الموقر، رجال الإعلام والصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وعيدكم مبارك وكل عام وأنتم بخير وعودة ميمونة لحاجنا الميامين.

في البداية، أتقدم بتشكراتنا الخالصة لمعالي وزير المالية على الجهود المبذولة في قطاعه وكذلك على إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2012. سيدي الرئيس،

إن ما يميز هذا المشروع، هو اعتماده على منهجية ضخ السيولة والإنفاق العمومي على حساب الاستثمارات المنتظرة لبلادنا، فرغم تسجيلنا هذه السنة ارتفاعا في إيرادات الدولة خارج الجباية البترولية وفي حدود 225 مليار دج، إلا أن تدفق هذه السيولة لا زال يركز على الجباية البترولية الخاضعة لتقلبات السوق العالمية وطابعها العشوائي وبنسبة تصل إلى حدود 65%، الأمر الذي يجعلنا نتوقع بعض الاضطرابات في ضوء ما تشهده منطقة الأورو ويشهده الاقتصاد الأمريكي من تراجع وما يولده من تضخم ناتج عن

بالاستثمار، إضافة إلى كثرة الوثائق والمشاريع، وبطء وتيرة معالجة الملفات؛ وإن الاهتمام الضئيل للحكومة في مجال الاستثمار تعكسه أرقام قانون المالية لسنة 2012، حيث نجد اعتمادات وزارة السياحة - وهي من القطاعات الهامة في هذا المجال - ضمن مؤخرة ترتيب الاعتمادات المالية (04 مليار دج) وفي المقابل نثمن الإجراءات الخاصة بالتدابير الجديدة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الشايب بن سعيدان، الكلمة الآن للسيد كريم عباوي.

السيد كريم عباوي: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية والطاقي المرافق،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أود أن أشكر السيد وزير المالية وأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية عن عرضهم القيم ومجهوداتهم المبذولة.

السيد الرئيس،

نظرا لضيق الوقت أبدأ مباشرة ببعض الانشغالات المحلية المسرودة مباشرة عن طريق النات، حتى أكون قد وفيت بوعدي تجاه مواطنينا.

السيد الوزير،

إن ولاية سطيف تعاني الكثير في الميدان الصحي بسبب غياب مستشفى جامعي يليق بكبر الولاية وبكل المرضى الذين يتوافدون عليها من الولايات المجاورة، حيث أضحي المستشفى الموروث غير قادر على استيعاب العدد الكبير من المرضى ومواكبة

والمطالبة بعلق المخامر والملاهي الليلية على مستوى مختلف الأحياء، احتراما لمبادئ وقيم هذا الشعب.

وفي إطار سياسة الأجور دائما، نوكد بأنه من المشاكل التي جعلت عملية تدفق المطالب بين العمال والموظفين لا تتوقف، لا تكمن فقط في سقف المطالب العمالية ولا ارتفاع الأسعار على حساب الأجور، ولكن الأمر يكمن كذلك في غياب الرؤية أو عدم وضوحها في تسيير هذا المال العام. ومن الأسئلة التي تطرح نفسها في هذا الشأن: ماهو الأساس المعتمد في رفع الأجور وماهو المقياس المحدد لأسعار المواد الاستهلاكية المحلية والمستوردة وماهو مقياس ضبط الضرائب والرسوم وهل هناك دراسة علمية لضبط ميزانية الدولة ونفقاتها العمومية، تكون مبنية على أسس حقيقية وواقعية.

هذه التساؤلات وغيرها هي التي تولد الريب والشك لدى المواطن، والأمر يتطلب صراحة إعادة النظر، خاصة في النظام الجبائي وتصحيح إعادة توزيع الدخل على سلم الإصلاح الجبائي لصالح المؤسسات والذهاب إلى اعتماد نظم التمويل الإسلامي الذي أثبت نجاعته أمام الهزات الاقتصادية العالمية وهو كفيل بالقضاء على هذا الضغط الاجتماعي المتنامي من طرف المواطنين بدل اعتماد القروض الربوية التي لم تجد نفعاً في حل الأزمة وإيقاف هذا الحراك الاجتماعي المتزايد، وهنا نثمن تصريح السيد محافظ البنك الجزائري لكون قوانين الجزائر بإمكانها اعتماد هذا النظام.

وفي مجال الاستثمار، فقد بينت الإحصائيات الصادرة عن بعض الهيئات الدولية المختصة تراجع الاستثمارات بالجزائر، خاصة الأجنبية منها، واعتبرت الجزائر من أضعف الدول المستفيدة من الاستثمارات الموجهة إلى حوض البحر المتوسط، نظرا لطبيعة التعقيدات التي نمرت المستثمر الأجنبي كغياب اعتماد نظام الشباك الوحيد، وعدم إصلاح المنظومة البنكية، وتفشي البيروقراطية الإدارية وتعدد مراكز القرار والهيئات المكلفة

بالقدرة الشرائية للمواطن؟ وهل أدرجت الأسر الكبيرة والأسر ذات الدخل الضعيف في تحديد هذا الثمن؟ وهل سيلتفت إلى الفئة ذات الاحتياجات الخاصة حتى يتسنى لها الاستفادة من هذا الإنجاز؟ حفاظا على مصلحة المتقاعدين وجب تثمين المعاشات، دون مستوى الأجر الوطني الأدنى المضمون. المتمعن - السيد الوزير - في التصريحات والأرقام التي صرحتم بها، بالنسبة لاحتياجات النقد الأجنبي وتصريحات محافظ بنك الجزائر، يلاحظ خلل في التصريحات بوجود فرق مقدر بـ 02 مليار دولار - وهو فرق معتبر - هل من تبرير لهذا الفرق السيد الوزير؟ نفس الشيء يقال بالنسبة للديون الخارجية، حيث قدر الفرق بين ما صرحتم به وما صرح به محافظ بنك الجزائر بـ 1.3 مليار دولار في نفس الفترة.

السيد الرئيس،

لقد جاء في مداخلتي في مخطط الحكومة 2008 في جلسة يوم الإثنين 22 ديسمبر 2008، ما يلي: إن جذور الأزمة العالمية الراهنة وأسبابها أعمق وأبعد مما يعتقده البعض، فلا يجب التعامل معها كأنها سحابة عابرة ستنقشع في القريب العاجل، بل توحى بعض التقديرات باستمرارها لعدة سنوات، كما كشفت الأزمة أن كل نظام اقتصادي يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الإنسان وسجيته وقيمه وأخلاقه ومع أحكام ومبادئ ديننا الحنيف مآله الانهيار والزوال.

يجب ألا نتجاهل - السيد الوزير - المشاكل الحقيقية الكامنة لآثار الأزمة العالمية على الجزائر، والحلول للتصدي لها لأننا ندخل عاصفة جديدة خطيرة ومختلفة عن أزمة 2008.

السؤال هنا - السيد الوزير - هل سنستفيد من هذه الأزمة التي يمر بها العالم أم نظل نتبع المسارات التي ستؤدي إليها؟ حيث إن هنالك فرصا كثيرة متاحة، في وقت تنهار فيه مؤشرات البورصات الدولية وتنخفض قيمة أصول العديد من المجموعات الدولية الكبيرة، وبإمكاننا استغلال الوضع، لأخذ مساهمات في شركات

التطورات الحاصلة وتكوين أطباء المستقبل. إن المنشآت الصحية المسجلة - السيد الوزير - أو التي هي على قيد الإنجاز لا يمكن في كل الأحوال أن تعوض المستشفى الجامعي، لهذا فلقد أضحي من الضروري، بل الحتمي تسجيل مستشفى جامعي بولاية سطيف.

في ميدان السكن، وعلى المستوى الوطني، نشيد بالقفزة الكمية والمجهودات التي بذلتها وستبذلها الدولة، إلا أن أكبر إعانة يمكن تقديمها إلى مواطنينا، هي قروض بدون فائدة، لهذا السبب أقترح - السيد الرئيس - في مجال السكن المدعم، منح قروض بدون فائدة، مكان جزء من الإعانة الممنوحة حتى تطرح البركة في المليون سكن.

في نفس السياق، فلقد تم الالتفات إلى الفئة الفقيرة عن طريق السكن الاجتماعي وإلى الفئة المتوسطة عن طريق السكن المدعم؛ كيف تصنفون - السيد الوزير - الفئة التي يتجاوز دخلها 72.000 دج بقليل (أي 72.000 دج + أبسلون) وهذا يخص بعض إطارات الدولة والعائلات التي الزوج والزوجة يعملان (كطبيين، معلمين، أستاذين جامعيين، صحفيين، شرطين... إلخ)، هل عمل الزوجة سبب في إقصاء العائلة من السكن؟ في حين أن معيار البطالة هو حافز للحصول على سكن اجتماعي؟

نتساءل - السيد الوزير - عن المعايير والأسس التي تم اعتمادها لتحديد الحصص السكنية لكل ولاية؟ ومقارنة ببعض الولايات، فإن حصة ولاية سطيف من السكن ليست في مستوى وطموحات 1.600.000 ساكن، إضافة إلى أن الولاية تقع في حوض متكون من 07 ملايين ساكن.

دائما في سياق انشغالات المواطنين وبمناسبة تدشين ميتر الجزائر، نوجه تحية خاصة إلى اليد العاملة الجزائرية التي أخذت بزمام الأمور واستكملت الأشغال في أصعب مراحل إنجاز هذا المشروع العظيم.

أسأل هنا - سيدي الوزير - على ماذا تم الاعتماد لتحديد ثمن تسعيرة الميتر المقدرة بـ 50 دج؟ وحتى 1.820 دج شهريا تعتبر مرتفعة مقارنة

السيد الرئيس: شكرا للسيد كريم عبوي، الكلمة الآن للسيد جمال قيقان.

السيد جمال قيقان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية والوفد المرافق له،
السيدة والسادة معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
وعيدكم مبارك وكل عام أنتم والجزائر بألف خير.
في البداية أتقدم بالشكر الجزيل للسيد ووزير
المالية على إعداد وعرض قانون المالية لسنة
2012، أمام مجلسنا الموقر.

سيدي الرئيس،

أخيرا جاء قانون المالية لسنة 2012 فنوقش
ودرس وفهمنا مالم نفهمه.

– هل نوقش من أجل المناقشة وكفى أم لحل
المشاكل والنقائص التي نجمت عن القانون
السابق؟

– هل هاته القوانين تثري وتناقش من طرف
أهل الاختصاص أم من طرف من؟

لكن المهم أننا سجلنا حضورنا ومدخلتنا
لمعالجة بعض المشاكل لعلها تلقى آذانا صاغية
وعقولا نيرة، لأننا عجزنا عن الفهم والمناقشة وعن
دراسة المواضيع، فأقول في قرارة نفسي وبين
جوانحي، علينا أن نفكر بجدية في كل موقع من
المواقع لخدمة جزائر العزة، فإن غابت الوطنية عن
البعض، فأقل القليل أن يعملوا بضمائرهم، وإن
ذهبت وطنيتهم وضمائرهم، فأقل القليل أن يخافوا
الله ويتقوه في هذه الأمة وفي هذا الشعب الأبوي
الكريم.

سيدي الرئيس،

كفانا نحن الأوائل في إفريقيا في كذا ونحن
الأوائل في العالم الثالث في كذا ونحن الأوائل في

كبيرة، تستفيد منها في القطاعات التي تعتبرها
حيوية للبلاد، وتستقطب استثماراتها، وتفتح
فروعها في الجزائر، وتنشئ معها مناصب عمل،
حيث تفقد بلادنا جزءا من قيمة دولارها الآتي من
المحروقات في الاستيراد الصافي.

هناك عدة تساؤلات أبرزها:

– هل احتياطياتنا من النقد الأجنبي مؤمنة وهل
حان الوقت لوضع الاحتياطيات في مواضع آمنة
كاللجوء إلى معيار الذهب الذي زاد سعره بنسبة
أكثر من 500% في السنوات العشر الأخيرة؟ لهذا
لا بد من رؤية واضحة في مجال تسيير وتوظيف
احتياطيات الصرف بالخارج وتجنب استيراد
التضخم الحاصل في العالم على شكل مواد أولية
ومصنعة ونصف مصنعة.

– هل حضرنا أنفسنا لفترة بدون نفط؟

– لقد حان الوقت أيضا – السيد الوزير – وبسرعة
لمراجعة الخطوة التي قام بها البنك المركزي
الجزائري بإضعاف قيمة الدينار، حيث قام
بتخفيضه مقارنة بالأورو إلى 20% وإلى 15%
مقارنة بالدولار، بهدف الحد من عجز الموازنة عن
طريق رفع مصطنع لقيمة الجباية البترولية؛ هذا ما
أثر سلبا ودمر القدرة الشرائية للدولة وللمواطن،
وفرغ زيادة الأجر الأدنى من محتواه، فالسياسات
المنتهجة من البنك المركزي باللجوء إلى إضعاف
الدينار هي إجراءات خاطئة وغير شفافة، فضلا عن
كونها ستغذي التضخم على المدى المتوسط.

– إن تخفيض قيمة الدينار بهدف الحد من
الاستيراد هو هدف لن يتحقق للحكومة.

– إن الدول التي تقرر إضعاف عملتها عادة هي
الدول التي يقوم اقتصادها على التصدير، أما
بالنسبة لبلادنا فإن إضعاف العملة مكلف جدا، لأن
الهدف الوحيد الذي تتوخاه الحكومة هو زيادة
مداخيل البلاد من الجباية البترولية.

– إن القروض الاستهلاكية – السيد الوزير –
لا تحل مشكل التضخم، إضافة إلى مراجعة قيمة
الدينار، لا بد من توطین الاستثمارات الأجنبية
وإقامة صناعة وطنية.

كذا، وكذا و كذا؟!!

سيدي الرئيس،

نريد دواء لمستشفياتنا، نريد أن نعالج مرضانا ونجد في مستشفياتنا عبر تراب الجزائر أخصائيين، نريد أن تكون كل مستشفياتنا فيها مصالح مرض السرطان الذي تفشى في ربوع الجزائر.

وهنا - سيدي الرئيس - أفتح قوسا، قطاع الصحة مريض - وهذه صراحة أقولها - بالرغم من أهمية هذا القطاع مرضانا يطلبون النجدة، مرضانا يستغيثون لا دواء ولا أطباء أخصائيون بعدد كاف ولا تطير ولا نظافة، بالرغم مما وفرته الدولة لهذا القطاع من مبالغ مالية ضخمة.

سيدي الرئيس،

أرجو من سيادتكم المحترمة قيام لجنة الصحة بمجلس الأمة - وهي تضم إطارات ذات كفاءات وأصحاب اختصاص - بزيارة لكل الولايات للاطلاع على قطاع الصحة، وإعداد تقرير مفصل يضم كل النقائص، وتقديمه للجهات المعنية للاطلاع عليه، وتشخيص الداء الذي يعاني منه هذا القطاع.

نريد - سيدي الرئيس - أن يجد الفلاح الجزائري جرارا ليشتريه ويعمل به، كيف يعقل - سيدي الرئيس - أن تباع الجرارات إلى البلديات لحمل الأوساخ، في حين أنها قادرة على شراء الشاحنات وترك الجرارات للفلاحين.

إن الطلب على جرار في الجزائر يدوم ثلاث سنوات ونقول نحن نهتم بالفلاحة ونريد الاكتفاء الذاتي! ونريد تدعيم الفلاحة، لا أدري - سيدي الرئيس - أنضحك على بعضنا أم نهرب من الواقع أم ماذا يجري في قطاع الفلاحة؟

كذلك - سيدي الرئيس - كل الهيئات والإدارات تشكو وتبكي على قانون الصفقات وتعطي تبريرا مقنعا حول تعطيل المشاريع التنموية بهذا القانون - أي قانون الصفقات - لم يتم الانطلاق في البرنامج الذي سطر من طرف فخامة رئيس الجمهورية لحد الآن، ألا يجب إعادة النظر في هذا القانون وأن يتماشى ومسيرتنا التنموية.

سيدي الرئيس،

أتمنى من السادة الحضور توضيح ما يأتي:

- أين محل طريق الهضاب العليا من الإعراب؟
- ما مصير البحث العلمي في الجزائر؟
- هل هناك مشاريع كبرى في مجال الطاقة الكهربائية في الجزائر.

- أين موقع قطاع السياحة في الجزائر خاصة ونحن نرى ما نرى من نقص في الفنادق وزيادة التكلفة للغرفة ونقص الخدمات وحدث ولا حرج في هذا الجانب.

- أين تاريخنا من حيث الأفلام والوثائق التاريخية التي تدل على تاريخ وطننا وأين وأين؟ المهم أننا مسؤولون أمام الله.

سيدي الرئيس،

يجب أن يعرف الجميع أننا على مقربة خمسين سنة من الاستقلال، ولم نقيم أنفسنا خمسين سنة مرت، ماذا قدمنا لهذا الوطن؟ هل حققنا الاكتفاء الذاتي رغم الأموال التي ضخت في عدد من القطاعات؟

هل حققنا فعلا ما خططنا له في مجال البحث العلمي الذي خصص له لسنة 2010 مبلغ 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي والتكنولوجي، ماهي نتائج هذا المبلغ الهائل؟

سيدي الرئيس،

كفانا من الريع الاقتصادي ولنفكر مليا بجزائر المستقبل كيف تكون الجزائر في سنة 2020 وفي سنة 2030 وفي سنة 2040 هذه هي الاستراتيجية الحقيقية لبناء دولة لا تزول بزوال الرجال.

تركيا مثلا - سيدي الرئيس - في سنة 1972 لم يكن لها فندق واحد 05 نجوم، وفي سنة 2010 عدد فنادق 05 نجوم وصل إلى 384 فندقا ونحن في سنة 1972 كان لنا فندق الأوراسي 05 نجوم لكن ماهو العدد الحالي لعدد فنادقنا؟ إن ميزانية تركيا هذه السنة 740 مليار دولار، لا بترول ولا غاز، هذه هي السياحة الحقيقية!

سيدي الرئيس،

مساحة لبنان تقارب مساحة تيبازة ولكن تصدر

لا تكفي هذا انشغالنا القديم، عدد المتدخلين قليل، الوقت المخصص كمشروع يكفي لأن يتدخل كل عضو ويدلي برأيه في جميع النقاط الخاصة بالموضوع.

الانشغال الثاني: هو آلية التصويت، هذا أيضا انشغال قديم، حتى لا يبقى مجلس الأمة غرفة تسجيل، فيه مشاريع مرت من هنا، فيه مواد كان يتحفظ عليها، لو تم تمكين المجلس من التصويت مادة بمادة وإعادة هذه المواد ولكن في اتجاه معاكس.

إذن، هذا انشغالنا موجه لرئاسة الجلسة، والسيد رئيس مجلس الأمة ومن خلاله مكتب المجلس ورؤساء المجموعات البرلمانية.

بالنسبة لموضوع قانون المالية: أولا، اقتصادنا اقتصاد نفطي وليس لدينا اقتصاد بديل كما نتغنى به منذ زمان - لكن الصورة ليست بالسواد القاتم كما يدعي البعض، وليست أيضا بالبياض الناصع كما يريد أن يوهمنا البعض، مانسجله في قانون المالية لسنة 2012 هو ارتفاع في ميزانيات بعض القطاعات الوزارية على غرار وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة المالية، وزارة الشؤون الدينية، وزارة الإحصائيات والاستشراق، إذن مبالغ ومخصصات نعتقد أنه مبالغ فيها.

أتطرق الآن، وهذا ضمن انشغالي، لقد تمت المصادقة ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 على إجراء متضمن عملية التنازل عن السكنات المدعمة من طرف الدولة من سكنات تساهمية وسكنات ترقيوية بالصيغة الحالية المدعمة.

أعيد صياغة المادة من جديد، ولكن هذه المرة بتخفيض المدة إلى خمس سنوات بدل عشر سنوات، التي كانت مقترحة في مشروع قانون المالية التكميلي من طرف الحكومة.

أولا، أبقى عند رأبي أن هذه الإجراءات ماهي إلا إجراءات بيروقراطية، ساهمت بقسط كبير في عملية المضاربة، ثم أود أن أشير إلى أن الإحالة على التنظيم لا يعني التشريع مكان المشروع.

لقد تضمن قانون المالية لسنة 2008، التنازل

المنتوجات الفلاحية إلى أغلب دول الخليج العربي. سيدي الرئيس،

المغرب وصل أخيرا لربط كل الولايات بالطريق السريع وفتح خط (T.G.V) السريع، وعدد سدوده أكثر من السدود الموجودة في الجزائر، بل أكثر من ذلك فإن مياها الجوفية مستغلة من طرف المنطقة في حين نحن الأولى بها.

أصبحت الجزائر عبارة عن "بازار كبير، أما حان الوقت لنا لجلب القدرات العلمية بدل التفكير في جلب "الشيْفون" والبطاطا والثوم.

سيدي الرئيس،

ألم نفكر بتشجيع الاستثمار الخاص من أبناء هذا الوطن؟ علينا التفكير مليا وندرس الواقع من المنطق الصحيح، لا نريد جعل قانون لنتحايل على قانون آخر، كلنا مسؤولون عن هذا الوطن، كل بدرجته وحسب مسؤوليته، و لنا مداخلة نقولها لاستراحة ضمائرنا وليشهد التاريخ على كل واحد منا، مهما كان موقعه ومسؤوليته، إما أن يكتب التاريخ معه أو ضده ونحن نختار في أي جانب.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال، الكلمة الآن للسيد رشيد عساس.

السيد رشيد عساس: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السادة أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

أولا، لدي انشغالان: الانشغال الأول هو الوقت المخصص لتدخلات أعضاء مجلس الأمة، بخصوص مناقشة قوانين المالية وهذا انشغال قديم لأن 07 دقائق لا تكفي، المقارنة مع ما هو معمول به في الغرفة الأولى لا ينطبق على الغرفة الثانية، 07 دقائق

– والسيد رشيد على علم بها لأنه كان عضو المكتب – وقضية يحددها المكتب بعد التشاور مع هيئة التنسيق وكذلك مع رؤساء المجموعات البرلمانية، لأننا عادة لو نترك المجال مفتوحا ربما لا نتحكم في عامل الوقت الذي هو عامل ضاغط على الجميع، ولهذا فموضوع الوقت يحدده المكتب والهيئات الساهرة على تسيير وتنظيم الجلسات؛ أيضا طريقة التصويت هي كذلك يحددها القانون والهيئات المسيرة، نحن ليس لدينا مانع إذا كانت الطريقة التي تعتمد في التصويت هي مادة بمادة، فصل بفصل، أم النص بكامله؛ قبل كل جلسة تصويت نجتمع مع المكتب ورؤساء المجموعات البرلمانية وبناء على المشاورة نتخذ القرار بالاعتماد على الطريقة التي نختارها، وكان التوجه دائما هو التصويت على النص بكامله، فإذا كانت هناك رغبة معبر عنها من قبل الآخرين، فلتعالج هذه القضايا ضمن العائلات السياسية التي تبلغ رئاسة المجلس بذلك، ويومها نتخذ ما يجب اتخاذه من قرار حول الطريقة التي يتم التعبير بها. نرجع إلى السيد رشيد، المرة الماضية أوقفته الآلة؛ وهذه المرة أيضا، إذا كان يريد أن يأخذ بعض الكلمات ويختصر فلا مانع لدينا، تفضل.

السيد رشيد عساس: شكرا سيدي الرئيس، هذا كرم منكم.

إذن أو اصل، أيضا من ضمن الإجراءات المتخذة في قوانين المالية السابقة هو دعم تسعيرة الميτρο على حساب ميزانية الدولة، لكن إلى حد الآن التسعيرة المعتمدة ليست في صالح جيوب المواطنين.

التساؤل: هل تم تدعيم التسعيرة من ميزانية الدولة أو تطبيق المادة التي تنص على ذلك؟ لحد الآن التسعيرة أعني كيلومترا واحدا من السير يكلف المواطن 50 دج.

هناك أيضا انشغال – وهذا إضافة إلى ما جاء به الإخوان – يتعلق بالارتفاع الجنوني لمختلف أسعار المواد الغذائية مما جعل الزيادة في الأجور

عما يسمى بالسكنات الاجتماعية لفائدة شاغليها، ولكن لما صدر المرسوم التنفيذي رقم 08 - 196، حدد مادة تمنع عملية البيع لهذه السكنات إلا بعد مرور 10 سنوات، هذه السكنات شغلها المواطنون منذ 40 سنة، أو 35 سنة أو 30 سنة، تقدموا بملفات لدى الإدارات المعنية ودفعوا ثمنا، وتقيمت بناء على تحديد الأسعار حسب المناطق، والمواطنون سدّدوا مبالغ هذه السكنات إلى آخر سنتيم، والدولة لم تدعم هذه السكنات بل اشتراها المواطنون بأموالهم، فأصبحوا مالكيها، بأي حق الدولة – وفق مرسوم تنفيذي – أن تمنع أيضا عملية التنازل عن هذه السكنات؟ إذن لا بأس، إن كان الأمر يتعلق بالسكنات المدعمة من سكنات اجتماعية وريفية وترقوية بالصيغة الحالية، لكن لما يتعلق الأمر بسكنات اجتماعية تم شراؤها من طرف المواطنين بأي حق نعمل وفق ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 08 - 196 نمنع عملية البيع؟ المواطنون ينتقلون داخل المدن، ينتقلون من مدينة إلى أخرى، ظروفهم المهنية لا تسمح لهم بالبقاء في نفس الأماكن، إذن هذا إجراء بيروقراطي.

انشغال آخر، الطريق السيار، الآن لا نسميه الطريق السيار شرق - غرب، بل شرق - شرق، هذا مشروع واحد اسمه الطريق السيار شرق - غرب، الآن الجزء المتبقي هو الجزء الممتد من العاصمة أو من حدود ولاية بومرداس إلى ولاية الطارف.

السؤال المطروح: ماهو مصير هذا المشروع إلى حد الآن؟ كل الوعود التي قدمت ذهبت هباء منثورا، شركة "كوجال" يقال إنها توقفت عن إنجاز المشروع وسرحت عمالها أو أوقفتهم لحد الآن، هذا مشكل! مشكل وطني مطروح، سمي بمشروع القرن، الآن لم يصبح مشروع القرن، هو مشروع نصف قرن، وربما سيقزم إلى أقل من ذلك، إذن السؤال المطروح..

السيد الرئيس: أولا كي أوضح، السؤالان الإجرائيان اللذان طرحهما السيد رشيد عساس؛ أول شيء قضية تنظيم الجلسات، هي عملية

لا معنى لها.

اليوم بلغ سعر البطاطا 60 دج أو 70 دج وكل المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع عرفت ارتفاعا جنونيا والسؤال المطروح، أين هي سياسة الوزارة المعنية وقراراتها بخصوص تسقيف الأسعار؟

وأخيرا وليس بالآخر، أعتقد - السيد الرئيس - أن صرف أو تحديد نفقات بهذا الشكل وبهذا الحجم في كل ميزانية من الميزانيات شيء مبالغ فيه جدا؛ تمنينا أنه في ميزانية من الميزانيات نسمع بانخفاض في هذا القطاع أو ذاك، الزيادة في الإنفاق يؤدي إلى ما يؤدي إليه من تضخم.

سؤالي أخيرا: ما زلنا لم نعرف إلى حد الآن ماهي الفائدة المحصلة من احتياطي صرفنا من العملة الصعبة؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد عساس، الكلمة الآن للسيد عبد القادر قاسي.

السيد عبد القادر قاسي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدة والسادة معالي الوزراء،

زميلاتي زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أزل فلان، عيدكم مبارك وكل عام وأنتم بخير، أما بعد، سيدي الوزير،

ونحن بصدد دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2012، والذي عرف نقاشا واسعا، وحظي بالمصادقة عليه على مستوى الغرفة الأولى، حيث أشكر معاليكم وإطاراتكم المركزية على تحضير هذا المشروع، والسهر على تنفيذه لاحقا، باعتباركم أنتم المحور في التنفيذ، وذلك فيما يخدم

البلاد والعباد، كما أشكر السيد رئيس لجنة المالية والاقتصادية وأعضاءها على التقرير المعمق والثري في الدراسة والتحليل، والخلاصة التي تهدف إلى بلورة سياسة مالية منسجمة مع الاستراتيجية العامة للبلاد، وعلى خطة السيد رئيس الجمهورية في البرنامج الخماسي 2010-2014.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

من خلال دراستي للمشروع بعمق وتمعن، وكذا تشريح جوانبه، فقد توصلت إلى تقسيم ملاحظاتي الأولية بشأنه إلى جزأين، حسب القسمين المعدين:

أ - قسم التسيير،

ب - قسم التجهيز والاستثمار.

فبخصوص قسم التسيير، فقد تم تسجيل ما يلي:

1 - تسجيل نسبة مرتفعة جدا مخصصة للموظفين والطبقة الشغيلة، وهو ما يجعلنا نتقدم بتهانينا لهم لما قدموه من تضحيات وجهود مضيئة متوالية، واليوم هؤلاء العمال والموظفون والإطارات يحصدون ثمار مجهوداتهم المبذولة.

2 - كما لاحظنا تخصيص نسبة معتبرة من الأموال المتعلقة بتدعيم السلع ذات الاستهلاك الواسع، لتمكين الطبقة الوسطى والضعيفة من التكفل باحتياجاتها اليومية، مما يحقق الراحة والطمأنينة والعيش الكريم لمواطنينا الأعزاء.

3 - كما نهني فئة المتقاعدين والمعوزين على الاستفادة المقررة بخصوص رفع معاشاتهم وتحسين منحهم، حيث نعتبر هذا الإجراء خطوة جريئة في الاتجاه الصحيح.

أما عن قسم التجهيز والاستثمار - سيدي الرئيس - فإننا سجلنا ما يلي:

1 - الرفع في الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع العمومية سواء الجديدة منها أو التي هي في طور الإنجاز، وهو ما يمكن إرجاعه إلى الأسباب التالية:

أ - إما سوء التقدير المالي والهندسي للمشاريع قبل الإنجاز.

ب - أو سوء التدبير والتسيير الخاص بالصفقات

أما الضرائب المباشرة وغير المباشرة والجمركة والتسجيلات والموارد العادية العامة، فهي الموارد التي يفترض أن تخصص لإعادة هيكلة المؤسسات الخاصة وتشجيعها، والأخذ بيدها كلما اقتضى الأمر ذلك.

سيدي الرئيس، أضف لي 03 دقائق فقط..
بغية التوصل إلى وقف تبديد المال العام، وبسط أسس الحكامة في صرف الأموال العمومية وإنفاقها، فإننا نقترح فصل الجباية البترولية عن الجباية العادية، وذلك بأن تتميز الأولى عن الثانية من حيث أوجه الصرف والإنفاق وفي مختلف الحالات المختلفة، على أن تبقى الجباية البترولية مخصصة للاستثمار العمومي فقط؛ وفي حالة عدم كفاية الجباية العادية فإنها يمكن أن تستلف من الجباية البترولية شريطة الاسترجاع وفق ضوابط التدقيق وحسن التدبير على أساس المعايير العالمية الاقتصادية المعروفة.

سيدي الرئيس،

هل يعلم القائمون على القطاع بأن أغلب هذه المؤسسات الخاصة والتي يراد مسح ديونها تمتلك ممتلكات في ربوع الوطن وخارجه، وبواخر للنزهة، وسيارات فخمة، وسيولة نقدية غير مقيدة في البنوك الجزائرية، فكيف يحق لنا أن ندعمهم بأموال الضعفاء والزوالية.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير المالية،

وكمثال لما ذكرناه سابقا، فقد ورد في الصفحة 20 من مشروع قانون المالية والمتعلقة بالضرائب المباشرة، تخفيض نسبة 17% على الضريبة الوحيدة الجزافية على نشاط الخبازة، ونسبة 6% من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بسبب - وبحسب عرض الأسباب المقدم - ارتفاع أسعار المواد الأولية الضرورية لإنتاج الخبز والماء، والكهرباء، والزيت.

وفي تقديرنا، فإن هذا التخفيض لا مبرر لوجوده، باعتبار أن الأسعار الخاصة بالمواد المذكورة لم تعرف أي زيادة تذكر، إلا إذا كان قد

العمومية ذات الصلة، مما يجعل هذه المشاريع تستنزف المال العام، وهو ما يتطلب الانتباه له، وضرورة البحث عن أساليب التحكم وعقلنة أكثر في صرف أموال قسم التجهيز وتسييرها، لحماية الاقتصاد من الهدر.

ج - عدم احترام قانون الصفقات العمومية، من خلال اللجوء إلى الأشغال غير المتوقعة وكذا القيام بتحديث الأسعار ومراجعتها، الشيء الذي يتنافى مع روح والمبدأ العام لقانون الصفقات العمومية.

2 - سيدي الرئيس، بخصوص الاستثمار العمومي والخاص: نلاحظ نسبة عالية من الاعتمادات المالية المخصصة والمسجلة للاستثمارين العام والخاص.

من حيث المبدأ، فإننا نشجع ونحبذ ونثمن مبدأ المساعدة للاستثمار بالمؤسسات العمومية بغرض تحسين مستواها الهيكلي والحفاظ على منتوجاتها، واليد العاملة وحمايتها من المنافسة الخارجية، وإننا نشجع إعادة جدولة ديونها، ومسحها إلى حين نجاعتها، إلا أننا نبدي امتعاضنا، وعدم رضانا لجدولة ديون المؤسسات الخاصة، ومسح ديونها، وحتى تعويض خدمات الديون للبنوك المقرضة من طرف الخزينة العمومية، ففي تقديرنا أن هذه المؤسسات في أغلبها ذات طابع خدماتي وتدر أرباحا طائلة، رغم تهربها من الجباية.

سيدي الرئيس المحترم،

الملاحظ هو أن قانون المالية لسنة 2012 يركز أساسا على الجباية البترولية بما يقارب 60% من مجموع إيراداتها، والتي ستبقى توجه بالخصوص للاستثمار العمومي فقط مثل الدفاع عن الإقليم، السكنات، المرافق العمومية، الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، السدود، الفلاحة، الثانويات والجامعات إلى غير ذلك من المرافق العمومية.

باعتبار أن هذه الجباية البترولية ليست ملكا لنا، بل هي إرث للأجيال الصاعدة، ولا يحق لنا التصرف فيها ووضعها في غير اتجاهها المطلوب.

فإننا نتساءل، هل تم تحويل عينات من هذه الألبسة على المختبرات للفحص والمعاينة؟ وماهي النتائج؟ وماذا تقولون بشأن الألبسة الداخلية للنساء من الصنع الصيني، والتي تغرق السوق الجزائرية، وتستعمل بشكل واسع من طرف النساء الجزائريات؟ وتسببت بأمر دقيق وثابت وعينة ثابتة، دامغة، في أمراض جلدية خطيرة؟ سيدي الرئيس،

إننا نؤكد على أن يكون هناك إمكانية لتعديل وتتميم هذا الترخيص وليس الإلغاء، لأجل تحقيق استقرار سوق الألبسة، ولحماية "الزوالية" في صحتهم وأموالهم. سيدي الرئيس،

تلكم هي مداخلتني - سيداتي، سادتي - أشكر لكم جزيل الشكر على سعة الصدر، تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر قاسي، والكلمة الآن للسيد محمد زكرياء.

السيد محمد زكرياء: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله، أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، معالي وزير المالية ممثل الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الصحافة،

السادة الحضور،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته، وعيدكم مبارك، وكل عام وأنتم بألف بخير.

سيدي الرئيس،

يخضع قانون المالية لهذا العام إلى عدة عوامل أهمها:

1 - الوضع المالي والاقتصادي العالمي، الجد متوتر والذي ينذر بكارثة غير مسبوقه، سوف تؤثر لا محالة على مواردنا المالية نتيجة الركود الاقتصادي العالمي، ونظرا لكون بلادنا تعتمد

حصل هناك اتفاق في الثلاثية الأخيرة بشأن الزيادة في الأجور للعمال، والتي نحن متوافقون معها مبدئيا وكلية، إلا أننا مع ذلك نقترح ما يلي: الخبازون لا يصرحون بعمالهم - سيدي الرئيس - والقانون الجديد يقضي بأن نمسح أو نخفض بعض التعريفات والضرائب، يجب تحديد حجم الراتب لهؤلاء العمال والتكفل بهم مباشرة في ميزانية الدولة، حتى تتفادى هذا الفرق والتصريحات الخاطئة.

سيدي الرئيس،

أجد نفسي هنا متسائلا حول طلب الحكومة بإلغاء القانون المتعلق بالترخيص لاستيراد الألبسة المستعملة - من حيث المبدأ - والذي كان قد صودق عليه في قانون المالية التكميلي لسنة 2011، ففي الوقت الذي لم ينزل هذا القانون إلى حيز التطبيق للترخيص للتجار المعنيين باستيراد هذه الألبسة بالرغم من القيل والقال، وتفاجؤ الحكومة بطلب إلغاء هذا الترخيص وإذا كان الأمر هكذا فإننا نتساءل: ما دور الهيئة التشريعية في هذا البلد، إذا كانت القوانين التي تنتجها لا تطبق، وتقتل في مهدها؟؟!

سيدي الرئيس،

وإذا سلمنا بحجة طلب إلغاء الترخيص - سيدي الرئيس - فإننا نطالب الحكومة بتبيان دواعي طلبها للإلغاء، وإرفاقها بالتبريرات العلمية المعقولة، خاصة وأن هذه الألبسة قد ثبت صلاحيتها لدى الطبقة الواسعة من المجتمع الجزائري، حيث إنها مناسبة للطبقة الشغيلة والفقيرة خاصة من حيث السعر والجودة.

سيدي الرئيس،

وإذا سلمنا بقبول هذا الطلب للإلغاء، فإن السؤال الآتي هنا هو: ماهو البديل لذلك؟ هل انتهت المبررات وغابت الأسباب التي بموجبها صدر الترخيص المذكور؟ ثم ماذا وراء الإلغاء؟ وهل هناك استعداد لتسيير سوق الألبسة من دون اضطراب يذكر؟ وإذا سلمنا بقبول الإلغاء بالتأسيس على دوره في حماية صحة المواطنين،

والتجارة الموازية، وإزالة العراقيل الإدارية ومحاربة الفساد بكل أنواعه، وإذكاء الحس المدني وتجنيد المبالغ المالية المكتنزة نتيجة عزوف المواطنين عن التعامل مع البنوك الربوية، والشروع في فتح المصارف الإسلامية التي أضحت أكثر من ضرورية.

هذا وإن ماجاء في المادة 57 من هذا المشروع فيما يخص التنازل عن السكنات الاجتماعية التساهمية، له - حسب اعتقادي - ما يبهره اجتنابا لعمليات المضاربة، مع التحقيق مع المستفيدين المزيفين، وكذا استرجاع السكنات غير المحقة.

2 - نحن الآن على مشارف السنة الثالثة من هذا البرنامج الخماسي وقد بلغت رخص البرنامج إلى حد الآن 87% من التكلفة الإجمالية، هل لنا أن نعرف أين وصلت وتيرة الإنجاز حاليا كما وكيف؟ وبالمناسبة فإننا نلاحظ بعض العيوب في الإنجاز فيما تحقق ميدانيا (حالة الطرقات والسكنات بمختلف أنواعها، كما هو الحال كذلك بالنسبة للقطب الجامعي بغرداية وفندق "ميزاب"، "الرستمين" سابقا والوضعية المزرية لسكنات المنكوبين في فيضانات غرداية وغير ذلك.

3 - لا يغيب عنا، سيدي الرئيس، ما يجري حاليا حولنا جهويا ودوليا من تطورات واضطرابات، نتيجة الأوضاع الصعبة التي يعيشها مواطنو هذه الدول، وعليه فإننا نحیی ونثمن التدابير التي أتى بها قانون المالية لهذه السنة، فيما يتعلق بتقليص الضغط الجبائي من جهة، والتدخل الاجتماعي للدولة لتحمل بعض الأعباء لصالح المواطنين، والإصلاحات الجبائية التي ترمي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج وأسعار الاستهلاك، آخذة بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمواطنين، فقيرهم وحتى غنيهم، التي تعد بمليارات الدينارات، وهل لنا أن نعرف الانعكاسات الإيجابية الملموسة لهذه التدابير من حيث زيادة الإنتاج وخفض الأسعار وامتصاص البطالة؟

إننا نتأسف ونستنكر الوضعية التي يعيشها المرضى في بلادنا، ومرضى السرطان على

أساسا على عائدات البترول.

إنطلاقا من هذه الحقيقة التي لم تكشف بعد عن مخاطرها الكبرى، فإننا نلاحظ أن قانون المالية لهذا العام لم يعر الاهتمام الكافي والمطلوب لهذه القضية، باعتبار الوفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر حاليا؛ فقد بلغ عجز الميزانية مستوى غير مقبول، نظرا لتراجع العائدات الجبائية وضعف الإنتاج والغش الضريبي والتهرب الجبائي وغير ذلك من جهة؛ ومن جهة أخرى، تحمل الدولة أعباء المطالب الاجتماعية، مع ارتفاع غير مسبوق لنفقات التسيير الذي بلغ مستوى قياسي وهذا من شأنه أن يمثل قنبلة موقوتة مستقبلا، في حال عجز الدولة عن تلبية هذه المطالب، وتسديد فاتورة الأجر التي بلغت 35% من المصاريف باعتبار الارتفاع الذي يشهده الوظيف العمومي من ناحية التوظيف عموما لاعتبارات قد يكون امتصاص البطالة هو الدافع، وما قضية اليونان والولايات المتحدة وغيرهما من الدول منا ببعيد والبقية تأتي.

سيدي الرئيس،

علينا أن نتساءل ونفقات الميزانية قد بلغت 4.608 مليار دج، ماهو المخرج؟ وماهي الإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة للتحكم في هذه النفقات التي ما فتئت تتزايد من سنة إلى أخرى؟ وقد وصلت هذا العام بين 4.7% و 10% بالنسبة لقانون المالية التكميلي لسنة 2011، كما أنها تضاعفت بالنسبة لسنة 2008، علما أن الجبائية العادية لا تغطي سوى 41% من هذه النفقات.

- هل يوجد تخطيط استشرافي يمكننا من رؤية مستقبلية واضحة تغنينا عن اللجوء وبصفة مزمرة إلى القوانين التكميلية.

- هل بالإمكان التقليص من هذه النفقات؟ خاصة نفقات التسيير منها؟ باستحداث موارد مالية خاصة تصاعدية، مع تصاعد النفقات وتوجيه الفارق للاستثمارات المنتجة التي تعتبر طوق النجاة في المستقبل.

ولا يمكن التوازن بين نفقات التسيير وعائدات الجبائية الإجمالية إلا بمحاربة التهرب الجبائي

الجبائي، فإننا نسأل هاهنا عن مدى حجم ظاهرة الغش هذه، والتدليس والاحتتيال والتملص الضريبي، وكلها مصطلحات جاءت في مضمون النص، والأضرار التي ألحقتها بالخزينة العمومية وبالاقتصاد الوطني وبجيوب المواطنين. وهل هنالك إحصاءات حولها، بالرجوع إلى معطيات المصالح الضريبية المختصة واللجان الولائية للطعن، وكذا الملفات الموجودة على مستوى العدالة، وأخيرا، عن الإجراءات العقابية والردعية المتخذة في حق المعنيين من أجل الحد من هذه الظاهرة الخطيرة؟

المادة 148: قد أقرت رسما إضافيا بـ 05% من رسوم المرور على الكحول، يطبق على المنتجات ويخصص لصندوق مكافحة السرطان، وهنا يجدر القول إنه بغض النظر عن أبعاد الموضوع، وعن المصاريف التي يمكن أن تنتج عن آثار هذه المادة، على جميع المستويات، والتي قد تفوق عائداتها الجبائية أو اقتطاعاتها، إلا أنه فيما يخص اقتطاع جزء منها لصندوق مكافحة السرطان، فإننا نوصي بضرورة إيجاد موارد أخرى ذات أولوية واضحة، لمكافحة هذا المرض الخبيث، الذي يعد موضوع الساعة في الوطن وفي العالم.

المادة 49: وقد جاءت بمزيد من الإعفاءات الجبائية لتدعيم الاستثمار (الحقوق الجمركية للسلع التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار والإعفاءات من حقوق نقل الملكية بمقابل للعقار في إطار الاستثمار) والسؤال: هل كل هذه الإجراءات الجبائية وغيرها من التحفيزات الواردة في هذا القانون والقوانين التي قبله، قد حققت النتائج المرجوة وأدت إلى دعم الاستثمار ونموه؟ أم هي مجرد تحفيزات توازي المعنى الاصطلاحي للتنازلات؟ ولهذا نرى أنه حان الوقت ربما للوقوف على ما تعطيه الدولة في مجال الدعم الجبائي، وما تجنيه بالمقابل، وما يعود على المواطن على وجه الخصوص.

المادة 58: وهي تعدل المادة 57 من قانون المالية لسنة 2008، والتي تمنع التنازل من طرف

الخصوص، مما يعانون منه نتيجة الاضطرابات في سوق الأدوية؛ وعليه فإننا نوجه نداء الاستغاثة إلى من يعنيه الأمر لتدارك الوضع مع المحاسبة.

وفيما يخص الإجراءات التي اتخذت في مجلس الوزراء بتاريخ 22 فيفري المنصرم، يجدر بنا أن نطمئن على المساعدات المالية التي صرفت في هذا الإطار، وما هي الاحتياطات المتخذة لاسترجاع القروض الممنوحة؟ ودفع الفوائد؟ وما هي فعاليتها وأداؤها ميدانيا؟

وأخيرا، فإننا نتطلع إلى مزيد من الإجراءات بالنسبة لسكان الجنوب، نظرا لوضعيتهم الصعبة والهشة، مخافة الوقوع في أحضان الإرهاب والانحرافات الاقتصادية والأخلاقية وحتى السياسية، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زكرياء، والكلمة الآن للسيد عبد الله بن التومي.

السيد عبد الله بن التومي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس، إذا كان قانون المالية، بمثابة خارطة الطريق التي توجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر والجزائريين، وإذا كان هو كذلك الوثيقة المالية الأساسية والأولى لدولتنا لسنة كاملة من حياتنا بجميع أطرها ومستوياتها، من حيث التدابير المتضمنة، فهو أيضا وثيقة لسنوات بالنسبة للأجيال، من حيث حساب الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي قد تترتب عن تلك التدابير سواء إيجابا أو سلبا.

سيدي الرئيس، بعد الاطلاع على محتوى قانون المالية لسنة 2012 والوثائق المرفقة به أود أن أتقدم بجملة من الملاحظات والتوصيات كما يلي:

– ملاحظات تتعلق ببعض مواد النص:
المادة 08: وهي تعدل المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة، والتي تطرقت للغش والتدليس

ينتظر منها.

3 - إستمرار الارتفاع في ميزان النفقات عامة ونفقات التسيير خاصة، وهو ما يوازيه حتما ارتفاع في المخاوف حول إمكانية عدم الوفاء في حالة اختلال موارد الميزانية؛ والمخاوف التي تزداد سوءا وتبدو شرعية، لما نعلم أن هذا الارتفاع لا يستند إلى مؤشرات اقتصادية من نمو وتضخم وإنتاجية بقدر ما تستند على غير ذلك.

4 - هناك مزيد من التدعيم للتضامن الوطني باعتباره خيارا أساسيا في البلاد في إطار مبدأ العدالة الاجتماعية، وإن كنا نؤيد المضي في تدعيمه وتوجيه المزيد من الموارد المالية نحوه (فوزارة التضامن مثلا جاءت في المرتبة 09 من حيث الترتيب السالف الذكر) لكننا بالمقابل نطلب أن تكون هذه الموارد فعالة ومفيدة، وفق طرق وأساليب منهجية وعلمية، وأن تكون بعيدة عن الظرفية والمزاجية والعشوائية.

II - التوصيات والمقترحات:

1 - نوصي باتخاذ المزيد من التدابير التدميمية، لتسهيل الحصول على العقار الصناعي، واستغلال العقارات الموجودة بشكل كامل.

2 - رفع حق التسجيل المنصوص عليه في المادة 208 من قانون التسجيل، والمتعلق بعقود التأجير ذات الطابع المذكور في المادة 19 من هذا القانون.

3 - تفعيل دور البنوك وعصرنة المنظومة المصرفية الوطنية، واندماجها في الدائرة المصرفية العالمية، ودعم استقرار سعر صرف العملة الوطنية في ظل تقلبات العملات الأجنبية على مستوى السوق الدولية.

4 - العمل على تحقيق النمو، خارج الريع والمحروقات، والتوجه بدون تردد نحو الفلاحة والصناعة والسياحة والخدمات...إلخ.

5 - دعم الصناعة المحلية وتثمين المنتج المحلي وتأهيله لدخول معركة المنافسة في الأسواق الدولية، والعمل على التقليل قدر الإمكان من فاتورة الاستيراد.

المستخدمين للسكنات الاجتماعية، التساهمية، المدعمة قبل 05 سنوات من إعداد عقود التنازل لصالحهم وهي المادة التي كانت 10 سنوات في المشروع المقدم من طرف الحكومة، وإذا كان لكل الحق في الإدلاء برأيه، فإن رأبي هو: بقدر ما ترفع المدة الزمنية، بقدر ما ينقص التلاعب بالسكن من طرف المضاربين، وأن هذه المادة بصيغتها الحالية سوف تؤدي إلى تسوية وضعية ربما الكثير ممن استفادوا من هذه الصيغة السكنية دون احتياج أو دون وجه حق.

المادة 85: وهي تعدل المادة 19 من قانون المالية لسنة 1998، وتتعلق بفتح حساب تخصيص خاص في كتابات الخزينة بعنوان "صندوق دعم هيئات الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية ونشاطات التكوين وتحسين مستوى الصحفيين والمتدخلين في مهنة الاتصال".

وعلى هامش هذه المادة التي لا يمكن لنا إلا أن ندعمها، إلا أننا نتساءل إذا كان هذا التدبير لوحده يمكنه ضمان التنوع الإعلامي المرجو من جهة، وضمن احترام قواعد أخلاقيات المهنة العالمية من جهة أخرى، لأن هذا هو المهم في نظرنا وهو إرساء إعلام حقيقي، شفاف وموضوعي.

- ملاحظات عامة:

1 - بالرغم من التدابير التدميمية لتسهيل الحصول على العقار الصناعي، فإنه ميدانيا نلاحظ بعض المشاكل التي تحيط بالعملية، مما أدى إلى عدم استغلال مساحات كثيرة، وأدى إلى عدم تجسيد الاستثمارات فعليا على أرض الواقع.

2 - إن قطاع الصحة لا يزال يحظى باعتمادات هامة ممنوحة له، (وهو - كدائرة وزارية - يحتل المرتبة 04 من حيث توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية) غير أن النتائج في الميدان تبدو فاشلة ومخيبة للأمال ولا تعكس ما هو مرصد لها من أموال، خاصة بالنسبة للمواطن الذي يبقى يعاني مشاكل كثيرة ومختلفة ذات صلة بحجم ونوعية الخدمات الصحية المقدمة، والتي تبقى بعيدة عما

زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن قانون المالية - كما يعرف الجميع - هو الوثيقة المالية الأولى للدولة، والذي يحمل في طياته جميع التوجهات والإجراءات والتدابير المتعلقة بسير الدولة الجزائرية وبحياة المواطن الجزائري.

وبعد اطلاعنا على محتواها، وسماعنا لما جاء به معالي وزير المالية، فإننا نود التقدم بجملة من الملاحظات والاقتراحات وذلك كما يلي:

1 - إن قانون المالية سخر قدرات مالية هائلة، يجب تجنيدها من أجل تحقيق نمو اقتصادي حقيقي، وتوفير مناصب شغل معتبرة، دون الإخلال بالوضع الاجتماعي للمواطن الجزائري.

2 - نثمن مضمون المادة العاشرة والتي عدلت المادة 218 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والتي أقرت استفادة المستثمرين في النشاطات أو المشاريع المؤهلة، للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، كما فعلت ذلك مع الأنظمة المتعلقة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب، وكذلك الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وذلك للإعفاء من الرسم على النشاط المهني، بهدف تحفيز التشغيل وخلق مزيد من النشاطات الاقتصادية، ونوصي بتدعيم مثل هذه الإجراءات والتحفيزات، شريطة عدم تأثيرها على الخزينة العمومية.

3 - نلاحظ كذلك الاعتماد شبه الكلي، على مداخل البترول لتغطية النفقات، ونظرا للمخاطر التي يمكن أن تنجم عن ذلك، فإننا نوصي بإعطاء الاهتمام البالغ، للمداخل الأخرى بالاعتماد على وجه الخصوص على الفلاحة والصناعة، لتحريك الآلة الاقتصادية، وخلق نمو اقتصادي ثابت خارج المحروقات.

4 - لقد جاء في قانون المالية كذلك جملة من

6 - الرقابة للصيقة للمؤسسات الاقتصادية لتفادي أي شكل من أشكال التعسف والهيمنة والاحتكار، حتى لا نجعل من المواطن ومن الدولة موضع ضغط من أي طرف كان مثلما حصل مع أزمة السكر والزيت سابقا.

وفي الأخير، إننا نتساءل عن مدى الخوف الذي قد تشكله الأزمات المالية الاقتصادية التي بدأت تظهر باقتصاد أوروبا وأمريكا، وما مدى انعكاس ذلك على النمو العالمي وأسواق البترول من جهة، وعلى اقتصادنا الوطني من جهة أخرى، خاصة وأننا لازلنا في جولات التفاوض للدخول النهائي للمنظمة العالمية للتجارة.

كما أننا نتساءل إن كانت القدرات المالية المهمة المرصدة في قانون المالية لسنة 2012 بإمكانها أن تضمن الإقلاع الحقيقي للاقتصاد الوطني، الذي يبقى هدفا استراتيجيا ينبغي تحقيقه تفاديا لكل الأزمات؟

أقول هذا، لأنه أن الأوان لنجنب بلادنا وشعبنا خيبة أمل قد تأتي بعد فترة من الوفرة والرخاء الذي نشهده حاليا وإن كان نسبيا، لأن الجزائر تملك جميع المؤهلات الكفيلة لربح التحدي، يبقى عليها فقط حسن استغلالها بشكل مثمر أكثر، ذلك أن الجزائر برأسمالها البشري كانت موجودة قبل البترول، وستبقى موجودة بعده، ويبقى أفضل وأنجح استثماراتها هو ذلك الذي يوجه نحو الإنسان الجزائري، الذي لطالما صنع الفارق في أصعب الأوقات.

ذلكم ما أردت التدخل بشأنه، سيدي الرئيس، أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله بن التومي، والكلمة الآن للسيد محمد لزهو سحري.

السيد محمد لزهو سحري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، معالي السادة الوزراء المحترمون،

المالية المتاحة.

في الأخير، يجب أن نقول بأن تنفيذ الميزانية، وتسييرها محليا أو مركزيا، يجب أولا، أن يتقيد بجميع الضوابط المتعلقة بالشفافية والعقلانية، كما يجب أن تكون قاطرة تلك الهيئات الإدارية، المتصلة بقطاع المالية وعلى رأسها مصالح الضرائب، ومصالح الجمارك، ومصالح أملاك الدولة، وجميع الهيئات الرقابية، بالإضافة إلى جميع الأمرين بالصرف، والمنفذين على مختلف مواقعهم ومسؤولياتهم، من أجل الضمان الحسن لسير المالية العامة، وانعكاسها إيجابا على الاقتصاد الوطني وعلى المواطن الجزائري، بما يضمن العيش الكريم والرفاهية وعدم رهن مستقبل الأجيال.

ذلكم ما أردت التدخل بشأنه - سيدي الرئيس - أشركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد لزهري، الكلمة الآن للسيد الحاج العايب.

السيد الحاج العايب: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أيها الحضور الكريم،

أحييكم جميعا، وبعد؛

كنت أريد أن أتدخل في عدد من المسائل، لكن سبقني زملائي في التطرق إلى العديد منها، وإنني أؤمن وأؤكد ما جاؤوا به، وربحا للوقت، فإنني لا أعيد ما سبق أن تناوله الزملاء، وسأركز في تدخلي هذا على نقطة تبدو لي في غاية الأهمية، مع أنها لم ترد في نص هذا القانون الذي بين أيدينا اليوم، إنها تخص المادة 13 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، المتعلقة بالطابع الجبائي، التي كنت أنتظر أن يعاد النظر فيها في هذا القانون، نظرا

الإجراءات الجبائية التي تصب في صالح الاستثمار، وإن كانت جد هامة فإننا كذلك نرى أنه يجب بذل مزيد من الجهود في هذا الاتجاه، من خلال إدخال المزيد من الإعفاءات والتخفيضات الجبائية لفائدة مختلف فروع الاقتصاد الوطني، باعتبار أن ذلك هو ما سوف يضمن استقرار سوق السلع وسوق العمل على حد سواء.

5 - لقد لاحظنا كذلك أن قانون المالية لسنة 2012، جاء بتدابير كثيرة لفائدة قطاع التضامن ولفائدة الشرائح المحرومة من المجتمع، ولهذا فإننا نرى كذلك أنه يجب الاستمرار في العمل لحماية القدرة الشرائية للمواطن، والقضاء على الفقر والبطالة والحرمان وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين.

6 - إن قانون المالية باعتباره أداة مهمة لتنفيذ البرنامج الوطني للتنمية، وتجسيد البرنامج الخماسي لفخامة الرئيس، فإنه ينبغي بالإضافة إلى التدابير الواردة في هذا القانون، يجب حشد المزيد من الوسائل في خدمة التنمية الشاملة عامة، وفي خدمة الاقتصاد الوطني خاصة.

7 - كما أننا نوصي كذلك بضرورة تجسيد جميع المشاريع المسجلة في البرنامج الخماسي، والانطلاق فيها وتسخير الإمكانيات المالية والمادية لإنهاؤها في آجالها.

8 - نوصي كذلك بعصرنة المنظومة المصرفية للبلاد، وعصرنة المؤسسات ودعمها، وتفعيل آليات ضمان القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيطه في متناول مستثمرينا ومقاولينا، مع تنويع الامتيازات الموجهة للاستثمار العمومي والخاص وتعزيزها خاصة في المناطق المحرومة.

9 - كما يجب العمل على إحداث التكامل الصناعي حول الإنتاج المحلي، وتحسينه وتأهيله حتى يعطي القيمة المضافة المرجوة منه.

10 - يجب إضافة إلى كل هذا إعطاء أهمية بالغة للعمل الرقابي على الأموال العمومية، والقضاء على البيروقراطية والفساد وكل ما من شأنه تعطيل تنفيذ الميزانية، أو سوء تسيير الموارد

وبالنظر إلى ما خوله لنا الدستور من صلاحيات، فإنني أقدم هذه التوصيات للحكومة في هذا المجال، على أمل أن تتخذ ما تراه ملائماً من إجراءات للحد من تداعيات هذه التدابير. نقطة أخرى، أود التطرق إليها وهي الطريق المخترقة (La pénétrente) في الطريق السيار شرق-غرب، التي تدخل مدينتي باتنة وخنشلة، والتي لم أجد لها أي أثر في هذا القانون، رغم وعود السيد الوزير بذلك. أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الحاج العايب، والكلمة الآن للسيدة زهية بن عروس.

السيدة زهية بن عروس: شكرا سيدي الرئيس. من البداية - سيدي الرئيس (يطول عمرك) دقيقة أو دقيقتان، إن شاء الله - لا تقاطعوني. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته
وكل عام أنتم والجزائر بألف خير.
سيدي الرئيس،

لا يخفى على أحد أن قانون المالية الجديد جاء على خلاف سابقه، في ظرف اقتصادي وسياسي عالمي صعب للغاية، سواء بالنسبة للضبابية التي تسود حاليا سماء العلاقات الدولية، خاصة في محيطنا الجغرافي نتيجة الاضطرابات ومخاطر التباطؤ في عودة الاستقرار الأمني والاقتصادي إلى المنطقة، أو بالنسبة للهزات والارتدادات التي ما فتئت تعصف بالأسواق المالية العالمية؛ وعليه فإن الحذر والتسيير العقلاني والرشيد لأموال الخزينة العمومية أصبح أمرا محتوما أكثر من أي وقت مضى، من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية التي هي جزء من السيادة الوطنية، بل من

لانعكاساتها السلبية على بعض جوانب الاستثمار، لكنها ظلت على حالها. المادة 13 السالفة الذكر، تحدد رسوم الطابع الجبائي عند الاستعمال الأول للسير بالسيارات المستوردة أو المقتناة محليا بالنسبة للشاحنات لأكثر من 22 طن بـ 500.000 دج، وهذا ما أثر سلبا على المستثمرين في مجال صناعة معدات سير الشاحنات، خاصة المقطورات، الذين يشغلون عددا هاما من العمال.

وإنني أتساءل كيف يتساوى المستثمرون المحليون الذين يساهمون في نقل التكنولوجيا وامتصاص البطالة، التكوين، خلق فرص الاندماج الصناعي، دفع الضرائب، مع المستوردين الذين يظل نشاطهم محصورا في تسويق المنتجات الأجنبية؟ أعتقد أنه كان من المفروض تشجيع مثل هؤلاء المستثمرين وإعادة النظر في تلك الرسوم التي قد تدفع بهم إلى التوقف عن نشاطهم.

وإنني أتساءل عما إذا كانت تلك المادة تشمل المصنعين المحليين، لأنها تتحدث عن المستوردين والوكلاء، وفي تقديري، هو ألا يدفع هؤلاء المصنعون نفس الرسوم التي يدفعها المستوردون أو الوكلاء المعتمدون.

إن التدبير الذي جاءت به هذه المادة يتعارض في الحقيقة مع توجهات السيد رئيس الجمهورية التي تدعو إلى تشجيع الاستثمار المحلي وإيجاد بيئة مشجعة لاستقطاب الرأسمال الوطني.

هناك حالات أخرى يمكن أن تدرج في هذا السياق، مثل الرسوم على السبائك الفولاذية، التي تدخل في صناعة قضبان الحديد المخصص للبناء، التي تقدر بـ 17%، في حين أن الرسم على القضبان الحديدية نفسها لا تتعدى 7% فهل يعني هذا أن نشجع الاستيراد على حساب التصنيع المحلي؟

أتمنى ألا تدفع مثل هذه التدابير بهؤلاء المستثمرين، وغيرهم، إلى الندم وغلق مؤسساتهم، وبالتالي فسخ المجال أمام جيراننا لتصدير مثل تلك المعدات.

ونساعد الشركتين الموجودتين أصلا في أرض الوطن على تجاوز العجز المالي الذي ينعكس بدوره سلبا على المؤسسات الصحية وبالتالي على حياة المواطنين، نلجأ إلى الاستيراد من الخارج.

فالسؤال المطروح اليوم، هو نفسه الذي طرحناه ونطرحه في كل مرة يعرض فيها قانون مالية جديد.

أين نحن من التنمية والاستثمار في القطاعات المولدة للثروة والمنشئة لمناصب الشغل؟ وعلى رأس هذه القطاعات الصناعة، وإيجاد اقتصاد بديل للمحروقات، والانتهاه من فاتورة التبعية الاقتصادية؛ اليوم ورغم الراحة المالية التي تعرفها بلادنا لم نسجل ميدانيا أي تحسن ملموس يؤشر ويبشر في الأفق لبناء هذه الصناعة خارج الصناعة الغذائية التي تكاد - طبعا - أن تكون الاستثناء الوحيد، فنحن - مع الأسف - لا نصنع إلا

المأكولات والمشروبات.

سيدي الرئيس،

نظرا لكثرة الانشغالات التي حاول قانون المالية الجديد التكفل بها، ضمن حزمة الإجراءات والإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة، بالنسبة للخبازين والصيادين على سبيل المثال، تضمن القانون أيضا اقتطاع بعض الرسوم، لفائدة صندوق مكافحة السرطان، وأريد أن أتوقف هنا عند ملف الصحة وتوفير الأدوية، خاصة إذا علمنا أننا نصنف من بين أكبر الدول من حيث مرضى السكري، 10% من الجزائريين والجزائريات مصابون بالسكري، ناهيك عن تزايد عدد المصابون بالضغط الدموي والمصابين بداء السرطان حسب آخر أرقام للجمعية الوطنية لمكافحة داء السرطان، لدينا حوالي 2.800 مريض بدون علاج، هنا، لا بد من التنويه والإشادة بجهود الدولة الجزائرية، قصد التكفل بنفقات الوقاية والتكوين والبحث الطبي والعلاج بالنسبة للمعوزين غير المؤمنين، فهذه حقيقة لا يمكن إنكارها؛ لكن الملاحظ في هذه الآونة الأخيرة، غياب وانعدام وسائل العلاج

الاستقلال الوطني.

صحيح أن أحوالنا المالية لا تبعث على القلق في الوقت الراهن لكن المحيط الاقتصادي الدولي لا يبعث إطلاقا على الارتياح.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

خارج الأرقام والتحليل والبيانات التي تعرض لها نص قانون المالية لسنة 2012، تبقى النتيجة الوحيدة التي نستخلصها، حتى وإن كنا لسنا بخبراء في المالية، أن هناك عجزا إجماليا للخزينة وذلك رغم ارتفاع حجم إنتاج الجباية البترولية (البقرة الحلوب) وهنا تكمن المفارقة والتناقض، الذي يعود - كما يعرف الجميع - إلى اعتمادنا الكلي والمطلق على عائدات المحروقات، دون غيرها من الموارد الأخرى، وعجز الخزينة يفسر على ضوء ارتفاع نفقات التسيير وهذا أمر مفهوم وطبيعي جدا، علينا أن ندفع مستحقات العمال، الأجراء، المتقاعدين والتعويضات التي عرفناها أيضا في الأشهر الأخيرة، لكن ما يبعث للتساؤل والاستفهام والتعجب لماذا تبقى النفقات الموجهة للتجهيز في غالبيتها غير مستغلة؟ وتعود هذه الأرصدة المتبقية والمتراكمة إلى نقطة البداية، حتى لا أقول إلى نقطة الصفر، ويبقى معها هذا العجز أو بالأحرى سوء التقدير واضحا ومقلقا إلى حد بعيد. فحسب المعطيات التي بحوزتي أحسن وزارة استغلت ميزانيتها للتجهيز حتى الآن لم تتعد 27% وعليه فنحن مطالبون كنواب وكبرلمانيين وكمواطنين بمساءلة ومحاسبة كل وزارة عجزت في صرف ميزانيتها وهذا أضعف الإيمان.

وأعطي لكم - سيدي الرئيس - في نفس السياق مثلا (والحديث قياس)، هناك حسب المقاييس الدولية في مجال الصحة لكل فرد، أي لكل مواطن الحق فيما يسمى (Une poche médicale) وحدة من مادة السيروم، في الجزائر عندنا 20 مليون وحدة. من جهة أخرى، نجد أن لدينا مؤسستين واحدة خاصة (IMC) وأخرى عمومية (صيدال) ولكل منهما ديون ومستحقات، فعوض أن نشجع

للإنتاج الجزائري (le label Algérien) وهنا فقط يمكننا الحديث عن تطوير الاقتصاد وعن تنمية وطنية حقيقية.

ولا يفوتني في الأخير، أن أذكر قبيل مراجعة قانون الإعلام وفتح مجال السمععي البصري ببلادنا مستقبلا، أن أعرب عن ارتياحي واستبشاري بما حمله هذا القانون، بخصوص تكفل الخزينة بتمويل النشاط الموجه، إلى تكوين وتحسين مستوى الصحفيين العاملين، في مهن عالم الاتصال والإعانات المالية الهادفة إلى ترقية الصحافة المتخصصة، وخاصة منها السمعية البصرية والإلكترونية، وبذلك سنصل - بحول الله تعالى وبفضل السياسة الرشيدة وفرض محك المهنية والاحترافية لا غير - إلى إيصال صوت وصورة الجزائري المشرقة والمشرقة عبر فضائيات العالم وهو يوم ليس ببعيد، أشكركم على المتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس، والكلمة للسيد أحمد حمدي.

السيد أحمد حمدي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة، معالي السيد وزير المالية، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، أخواتي وإخواني أعضاء مجلس الأمة، الإخوة أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وعيدكم مبارك.

إن التوازن المبين في قانون المالية لسنة 2012 بين الموارد والنفقات، يظهر من خلاله الزيادات المرتفعة في هذا القانون، ونظرا لما هو مبين في المداخل الناتجة عن الجبايات، خاصة البترولية منها، نطلب أن يؤخذ بعين الاعتبار في المجال الاستثماري، الاقتصادي إعادة تشغيل المصفاة

الأولية والأدوية الأساسية، مثل لوازم العمليات الجراحية والمسكنات والعلاج الكيماوي في المستشفيات، ولكم أن تتصوروا المعاناة الكبرى لدى مرضى السرطان، أعطيكم مثلا فدواء واحد (EMATIB 400) يتجاوز ثمنه - إن وجد - 10 ملايين سنتيم، وفي غالبية الوقت تأخذ هذه المعاناة شكل التسول (الصفا والمروة) بحثا عن حبة دواء، فأين هو الخلل سيدي الرئيس؟ الاعتمادات المالية الضخمة موجودة! بحيث توفر الخزينة 80% من هذه الاعتمادات التي تعد في الحقيقة بمثابة ميزانية توازي ميزانية إنشاء وزارة أخرى، بنفس الحجم وهنا مفارقة أخرى مبالغ ضخمة معتمدة للإنجاز والتجهيز لم يتم استغلالها من طرف وزارة الصحة، في حين أن القطاع يعاني في نفس الوقت من نقص الهياكل الصحية، وحتى الأخصائيين في أغلبية المستشفيات؛ فمن المسؤول يا ترى من هذه الوضعية؟ ومتى يحاسب المسؤولون أنفسهم قبل أن يحاسبوا؟ ومتى تصبح ثقافة الاستقالة عند الفشل عملة متداولة عندنا وعلى كافة المستويات بدءا بالوزراء والمدراء العاميين؟ حقا لكل شجاعته الأدبية!؟

سيدي الرئيس،

جاء في هذا القانون كذلك، أنه سيتم على مستوى الخزينة العمومية فتح حساب بعنوان الصندوق الخاص لترقية الصادرات؛ وهنا علينا أن نكون أكثر واقعية ولا ننتظر المعجزة الإلهية، المعجزة الوحيدة هي العمل، تثمين دور العمل والعامل في الجزائر، ولن يتأتى ذلك إلا بترقية المنتج الوطني الموجه للتصدير، وأعتقد أن الظرف الاقتصادي والمالي، الدولي، الراهن، خاصة في منطقة الأورو جد مواتي، وعلينا أن نستعمله ونستغله ونهتم أكثر بمجال التصدير في هذه المرحلة، ولن يكون ذلك بالتأكيد بإقامة المعارض المناسبة والظرفية، وتبذير المال العام في الولائم والهدايا خلال التظاهرات السياحية والثقافية المنظمة هنا وهناك بمناسبة أو غير مناسبة، لكن من خلال تشجيع ومرافقة المصدر الجزائري

السيدات والسادة الزملاء،
السيدات والسادة الحضور،
سلام الله عليكم، وتحية طيبة.

إلى متى في قانون المالية نكرر ونعيد ونحن
لازلنا دائما نستورد ما نأكل وما نلبس؟! ومن هنا
سأتطرق في مداخلتني هذه إلى شيء مهم، وأقول
للسيد إبنني وزير المالية أعانك الله على المال العام
للفقير والغني، الذي هو تحت يديك ورزقك الله
ببطانة تساعدك على هذه المهمة.

نثمن كل ما أنجز من مشاريع التنمية المحلية
والوطنية كالسكن، الطرق، الجامعات وآخر ما أنجز
في هذا الشهر الكريم، شهر عيد نوفمبر ودشنه
رئيس الجمهورية، ألا وهو ميترو الجزائر، وكذلك
الصرح الجديد، ألا وهي وزارة الخارجية في صرح
جديد يساوي ضخامة رئاسة الجمهورية، وكذلك
مشروع بناء المسجد الذي وضع حجره الأساسي،
في مكان تاريخي (رد الصرف) كما يقال للمحتل
بالأمس من خلال هذا المسجد ألا وهو المسجد
الكبير.

نثمن كذلك كل الإنجازات التي أنجزت سواء
المحلية أو الوطنية، ولكن ليس على حساب
الأراضي الصالحة للزراعة، التي سوف تكون في
يوم ما البديل الأول لما بعد البترول.

ومن هذا المنطلق يحرص السيد رئيس
الجمهورية ويوصي - في مجلس الوزراء وفي
زياراته الرسمية وأثناء التدشين ووضع الحجر
الأساسي - بالمحافظة على الأراضي الزراعية.

أتطرق من خلال تلك التعليمات رقم 01 المؤخرة
في تاريخ 19 أفريل 2009، والتي تتعلق باقتطاع
الأراضي الفلاحية لحاجيات أساسية، مرتبطة
بإنجاز مشاريع عمومية للتنمية من طرف الوزير
الأول السيد أحمد أويحي، إنهم لا يطبقون تعليمات
السيد الوزير الأول فبعض الولاة يذهبون مباشرة
إلى الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة! كل شيء
سهل، لا يتعبون أنفسهم ولا يشمرون عن سواعدهم
لكي يبنوا بين الصخور والجبال؛ يقولون هذه أوامر
رئيس الجمهورية والوزير الأول فلا بد من إتمام

البتروولية بولاية أدرار والتي كانت تمون أربع
ولايات من حيث الوقود، ومن خلال ذلك نجد
الحلول لعدة مشاكل متعلقة بتوفير الوقود، دون
أعباء مكلفة، وكذلك رجوع العمال إلى عملهم،
والذي تكفلت الدولة (شركة سوناطراك) بتكوينهم
وحصولهم على التجربة الكافية لتشغيل المصفاة.
وتكون وقفة على كل الحلول المتعلقة بالمشاكل
الناجمة عن توقيف هذه المصفاة مما أدى إلى
توقيف العمال وأثر سلبا على المجال الاقتصادي
والاجتماعي للمؤسسة.

النقطة الأخرى وبخصوص أملاك الدولة - سيدي
الرئيس - إن المداخيل الناتجة عن قطاع السكن،
نشير إلى أن هناك فئة من المواطنين، خاصة في
الجنوب، ونذكر ولاية أدرار، يريدون فقط
الاستفادة من بيع قطعة أرضية لإنجاز مسكن
بأموالهم الخاصة، ولذا نطرح السؤال الآتي: هل من
المعقول في هذه المناطق التي بها مساحات
شاسعة والتي - حسب مخطط الدولة - ترمي إلى
الاستقرار في هذه المناطق، خاصة المناطق
الحدودية؟ هل من المعقول ألا تباع القطع الأرضية
في هذه المناطق؟ مع العلم أن إنجاز المساكن
الاجتماعية أو التساهمية في هذه المناطق في هذه
المناطق تتوقف فقط على مقر البلديات ومقر
الولاية، وتبقى المناطق الأخرى يعتمد فيها نمط
السكن الريفي، هذا السكن المنجز بإعادة بناء
السكنات الطوبوية أو الهشة والتي لا تفي بإنجاز
البرامج المخصصة لهذا النمط، لذلك نريد أن تؤخذ
هذه النقطة بعين الاعتبار، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد حمدي، الكلمة
الآن للسيدة زهرة قراب.

السيدة زهرة قراب: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيدنا محمد، أشرف
المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الكريم،
السيدة والسادة الوزراء،

فلا بد أن نبني على المدى البعيد لا لسنوات محددة، الخطر آت وحسب ما جاء في تقرير الحكومة وفي لجنة الشؤون المالية وما يدور حولنا في العالم سوف لن نجد ما نأكل! وماذا نترك للأجيال؟ هل نترك لهم الإسمنت المسلح بدل البترول؟؟ هذا ما أردت قوله - السيد رئيس مجلس الأمة المحترم والسادة أعضاء الحكومة والسادة الزملاء - وشكرا لكم على حسن الانتباه.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهرة قراب؛ وبهذا التدخل نكون قد أنهينا المناقشة العامة لهذه الصبيحة، وسنستأنف أشغال المجلس اليوم على الساعة الثالثة زوالا، شكرا للجميع، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة عند منتصف النهار والدقيقة الخامسة والخمسين

الأشغال في ظرف 12 شهرا و 24 شهرا! نحن نريد أن تعيش الإنجازات في المستقبل على مدى 70 سنة، مثل هذا المنبر الذي نحن فيه الآن، كم عمره؟ أرجع إلى السطر، حيث لا يتم إعلام أصحاب الممتلكات الفلاحية من طرف الولاية، وأعطي مثالا عن دائرة "مسرعين" و"بوتليليس" بمدينة وهران الفلاحية، حيث يتعلق الأمر باقتطاع الأراضي الفلاحية لحاجيات!..

إذن، هنا أشير إلى التعليمات التي توصي بذلك - كما أشرت إليها سابقا - بحيث يحرم أصحاب الأراضي من التعويض، علما أن القانون يضمن حقوقهم ماديا أو بتعويض قطعة أرض صالحة للزراعة، حسب رغبة صاحب الملكية، كما حددها المرسوم الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 57، بتاريخ 24 رجب 1424 هـ الموافق 21 سبتمبر 2003.

سيدي الرئيس،

أهذا هو بديل البترول؟ بالأمس القريب فقط استورد مسؤولونا بطاطا الخنازير، وبعد أيام أو شهور أو سنة أتعرفون ماذا سنستورد؟ سنستورد القصب والنعناع، نعم سنستوردهما! لهذا لا بد من الاعتناء والمحافظة على الأرض الفلاحية ولا بد من السلطات المعنية، سواء على مستوى الوزارة أو السلطات المحلية أن تذهب إلى الحجر الصلب وتأتي بقنوات المياه وقنوات صرف المياه وتبني المشاريع وتشمر عن سواعدها لا على حساب الأرض!؟

الخوف من المستقبل، نعم لأننا نخاف أن يكون لنا في المستقبل (كولون جديد) لا بد من إعادة الاعتبار وكذلك تقييم ما أنجز في مشاريع رئيس الجمهورية من اغتصاب للأراضي الفلاحية عبر الوطن، والقائمة موجودة عندي هنا، نقيم الأراضي، كم استنزفنا فيها من الإسمنت المسلح على المدى البعيد نبني به عمارات وبعد ذلك تهدم، مثلما وقع وسوف يقع في قسنطينة، هناك 17 عمارة سوف تهدم، هذا تبذير للمال العام!؟ نحن لسنا ضد الإنجازات، ولكن لكي نبني،

**محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الإثنين 17 ذو الحجة 1432
الموافق 14 نوفمبر 2011 (مساء)**

الرئاسة: السيد عبد الله بن التومي، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير المجاهدين؛
- السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية؛
- السيد وزير الاتصال؛
- السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التضامن الوطني والأسرة، مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة
والدقيقة الخامسة عشرة مساء**

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

دون إطالة أحيل الكلمة إلى أول متدخل في القائمة، السيد مسعود قمامة، فليفضل مشكورا.

السيد مسعود قمامة: عيدكم مبارك وكل عام وأنتم بخير والسلام عليكم جميعا.

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير،

إن تدخلي هذا يتضمن أولا شكري للدولة على كل الإنجازات التي تقوم بها ولا يمكننا أن نقول إنها غير موجودة، بل هي موجودة ولكن مادام لتدخلنا في السنة الماضية - بالنسبة لنا كجنوب - نتيجة سلبية ولم تتحقق أية مشاريع، نحتفظ بالكلام الأول الذي قلناه والذي سأذكره دون التطرق إلى

الجديد لأن القديم لازلنا نحتفظ به ولم ينجز.

سيدي رئيس الجلسة،

أذكركم بالنقاط التي أدرجناها السنة الماضية، قلنا إن أول شيء لازلنا نحتفظ به هو البطالة التي تسبب كل الخطورة التي نعيشها الآن وما دمنا لم نجد دواء للبطالة فاعلموا كما قد قلنا أنفا في هذه القاعة ومن هذا المنبر بأن شبابنا إذا لم نول اهتماما بتشغيلهم فاعلموا بأنه سيستغل من طرف أشخاص آخرين ينشطون ضدنا، لأن صاحب الحاجة أعمى، فالشخص الطماع إن أريته القليل طلب الكثير، تراه كيف يخرج من النافذة وإذا به يخرج من الباب! هذه الأمور تحتم علينا بذل كل المجهودات مادما نناقش ميزانية الدولة والنظر من هذا الباب لإيجاد الحلول التي بإمكانها أن تجلب لنا الاستقرار، لأن الشخص الجوعان يستحيل أن يتقبل العيش مع الشخص الشبعان فإما أن يشبع الإثنان أو أن الجوعان يفسد! هذا هو الواقع.

هناك ظاهرة لانزال نعاني منها، هناك مواد مدعمة من طرف الدولة، نحن لم تصل إلينا بعد، لقد تكلمنا عنها من هذا المنبر مثلا: حليب الأكياس وغيره لا نزال محرومون من دعم الدولة من هذه الناحية.

هناك ظاهرة ثانية حبذا لو تلقي الدولة عليها نظرة، أي الحلول بالنسبة للفلاحة أو ما يسمى بالدعم الفلاحي للبدو الرحل.

هناك ظاهرة أخرى تخص قطاع التربية، ننتظر تنصيب 70 معلما للغة الفرنسية لكنهم لم يصلوا بعد، كيف نفتخر بالتربية؟ وكيف لنا أن نفتخر بأبنائنا العام المقبل ونأمل منهم أن ينجحوا! نحن ننتظر بالتقريب منذ سنتين.

ظاهرة أخرى يجب أن نتحدث عنها وهي (INOR) لقد برمجها فخامة رئيس الجمهورية

مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نناقش قانون المالية لسنة 2012 في خضم تحولات سياسية واقتصادية خطيرة تجابه العالم، بحيث لم تستثن منه لا الدول الصغيرة ولا الكبيرة بل إن دول العالم الثالث هي المرشحة الأولى لتلقي الضربات.

بمعنى أن هشاشة اقتصادياتها والافتقار إلى رسم آفاق مؤسسة على بنية متينة يجعلها تجابه مصيرا صعبا وربما مجهولا.

وهذا يعني أن متانة الاقتصاد وترشيد النفقات والتسيير هو الكفيل بتوازن المعادلة الاقتصادية في أي أمة كانت.

والجزائر جزء من هذا الكل، بل هي رقم مهم في هذه المعادلة الاقتصادية لارتباطها بسوق البترول الذي لا يمكن الاعتماد عليه لترسيم اقتصاد قار.

نلاحظ في هذا القانون أنه جاء مراعيًا للجوانب الاجتماعية الرامية إلى التكفل بحاجيات الناس أو المجتمع وهذا في حد ذاته أمر يستحق التنويه ثم الرقابة الداخلية والخارجية فيما يخص إنفاق المال العام، وهو أمر يثمن كونه يدخل في عملية ترشيد النفقات، وتصريفه - أي المال - إلى مواطن أخرى لصالح الفرد الجزائري، كالتربية والتكوين، ودعم السكن واستصلاح الأراضي وتنمية السهوب.

ولعل من الإيجابيات في هذا القانون الذي نحن بصدد مناقشته، الإعفاءات الضريبية وإلغاء الرسوم التي مست مستوردي القمح الصلب مثلا ومرقي المشاريع، وتسهيل وتخفيف العبء المالي على المكلفين بالضريبة.

نقول هذا مع إيماننا العميق، وفي ضوء اعتماد الاقتصاد الوطني على عائدات البترول، من أنه يجب التفكير بجدية في خلق اقتصاديات بديلة من

بحيث كانت سابقا مسيرة من طرف أجنب، لكن بعد تخليهم وانسحابهم عنها أفلست الشركة، يجب أن نجد لها حلا لأنها كانت تشغل 600 بطل، وإن أضيف هذا العدد للبطالين الآخرين الـ 1.000 أو 2.000 أو 3.000، هذا معناه أنك تزيد الطين بلة، نريد حلا للمسألة.

النقطة الثانية، أنتم تعرفون أن مشكل النفقات متواجد على مستوى بلدياتنا بحيث تراكمت والبلدية غير قادرة على التنظيف، في الحقيقة نحن نسمع بدعم المقاولين أو الشركات لكننا لم نرها قط. المهم أن مشكل البطالة هو الشغل الشاغل ونحن نود أن نحل مشكل المسابقات ونريد أن وجد منصب شاغر في ولايتنا ألا يتولاه شخص آخر من ولاية أخرى، فهذه كارثة على كل ولاية أن تشغل المواطنين المقيمين بها، - أنصت للفأل، الله أكبر - يأتي أي شخص لإجراء مسابقة لكننا لا نثق في هؤلاء أقولها بصريح العبارة لا نرتاح لهم؛ الولاية على دراية كافية بعدد بطاليتها وبالإشكال الموجود والأشخاص الذين لهم مستوى، فهل هؤلاء الذين ليس لهم مستوى لا يعملون؟! يجب أن يعملوا.

لقد ذكرنا التربية والفلاحة وكذا الانشغال الأول وهو للشباب، فعلى الدولة أن تولي اهتماما كبيرا، بهذه الشريحة من المجتمع قبل أن يتسربوا، وبالتالي يستغلهم أعداؤنا الذين يبحثون عن الطريقة التي يضرّبوننا بها وكما يقال «ألّي حفف لازم ألّي وراه يبلّل راسو» أي يحضر نفسه هذا على سبيل المثال وهذه هي كلمتي والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مسعود قمامة والكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم، فليفضل مشكورا.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة، نيابة عن السيد رئيس

فولاية بشار مثلا، لم توزع بها قطعة أرض منذ أكثر من 10 سنوات، ثم ازداد الأمر صعوبة مع هذه التعليمات، مما تسبب في تضاعف أزمة السكن، الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعوضه برامج السكن الأخرى والتي تبقى قليلة ولا تخص كل الفئات خاصة ذوي الأجور فوق 25.000 دينار.

وبعملية حسابية وعدد الطلبات المتواجدة على مستوى الإدارات فيما يخص الاستفادة من مثل هذه السكنات، فإن الأزمة لن تحل بعد سنوات.

وعليه، نلتمس منكم - السيد الوزير - مراجعة هذا الأمر خاصة في الجنوب لخصوصيته، والسماح لهيئاتكم بأن تشرع في إجراءات هذا البيع الذي لا يتعارض مع أي جهة أخرى، وبالتالي يحل مشكل السكن بنسبة 30% إضافية.

في الأخير، أشيد وأنوه بمجهودات السيد الوزير وبكفاءته ومن معه، فيما يخص صياغة هذا القانون الذي يراعي جوانب عدة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، على أن تبقى إرادة الرجال هي الفيصل دائما في تحقيق الأفضل، كما أشكر في الأخير جهود أعضاء اللجنة المختصة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم، والكلمة الآن للسيد بوزيد بدعيدة، فليفضل مشكورا.

السيد بوزيد بدعيدة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السادة معالي الوزراء ومساعدتهم،
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وكل عام وأنتم والبلاد بخير إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة،
إن ما شد انتباهي أكثر في مذكرة مشروع قانون المالية لسنة 2012، هو العجز المسجل في نهاية

شأنها أن تكون رافدا للاقتصاد الوطني، وهذا بإنشاء مؤسسات منتجة تخفف من البطالة من جهة، وتدعم السوق من جهة أخرى، ثم تشجيع الاستثمار من قبل الجهود المحلية، وتسهيل الإجراءات التي نعتقد أنها لاتزال بطيئة، وهذا في مختلف القطاعات الاقتصادية والزراعية، علما بأن بعض المستثمرين داخل ولاياتهم لا يطلبون إلا تهيئة الظروف وتسهيل الإجراءات ولم يثقلوا حتى كاهل الدولة بالالتجاء إلى الديون وهو في حد ذاته تعبير عن إرادة صادقة، نتمنى أن تسهل لمثل هؤلاء كل السبل.

نعرج في عجالة على موضوع الأدوية - كما سبق لزملائي الإشارة إليه - والتي يجب أن تكون من الأولويات خاصة تلك التي تتعلق بالأمراض المزمنة، وعدم التهاون مطلقا في استيرادها أو إيجاد بدائل لصنع بعضها بالجزائر، كما أشار السيد وزير الصحة بالأمس.

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير،

إنه وبقدر ما أحاط هذا القانون بحيثيات كثيرة اجتماعية واقتصادية وفي محيط سياسي يشهده العالم، فإننا كمثلي شعب نتحسس بعض همومه ومطالبه الحقيقية، خاصة حين يتعلق الأمر بمكان الاستقرار أي السكن، وحين يتعلق الأمر بهذا فإن كل تعليمة بشأنه يجب أن تراجع، والأمر يتعلق بتعليمة كانت قد صدرت من المدير العام للأماك الوطنية، فيما يخص الأملاك الخاصة للدولة؛ ومضمونها توقيف كل عملية تنازل عن الأراضي التابعة للدولة ما عدا الأوعية العقارية الموجهة للترقية العقارية ذات الطابع الاجتماعي، كالسكن الاجتماعي والتساهمي والريفي إلى غير ذلك.

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير،

إن طابع الأراضي الموجود بالجنوب تختلف عنها في الشمال كالخوف من اكتساح الأراضي الفلاحية أو ما شابه ذلك، وبالتالي لا يمكن التعميم أو المقارنة.

أساسا للتطور الحقيقي للقيمة المضافة لقطاع المحروقات (+3.6%) وكذلك الحفاظ على نسبة النمو في قطاع البناء لتحقيق مشروع رئيس الجمهورية في بناء مليوني سكن، فعلينا أن نسأل سيدي رئيس الجلسة عن نمو باقي القطاعات ومساهمتها في التنمية الوطنية، خاصة منها قطاع الفلاحة، السياحة، والصناعات الصغيرة، رغم ما تم رصدته من اعتمادات مالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة.

لهذه الأسباب يجب علينا تقييم الأمور، ولماذا لم نسجل تقدما في هذه القطاعات؟ ونحن نعرف أن الثروة البترولية ثروة زائلة ونتحدث دائما أن البترول لا يدوم، يجب التفكير فيما بعد هذه الثروة، وخاصة وأن مداخيل المحروقات سجلت أرقاما قياسية خلال السنوات الأخيرة. وأسجل من جانب آخر بارتفاع إيرادات الميزانية لسنة 2012 بـ 257 مليار دج مقارنة بقانون المالية التكميلي لهذه السنة، ونسجل كذلك بارتفاع كبير استمرار الدولة في المحافظة على القدرة الشرائية والتغطية الاجتماعية لمختلف المنح، بما فيها مجانية الكتاب والإطعام المدرسي ومنحة التمدرس.

السيد رئيس الجلسة،

بالعودة إلى قطاع الفلاحة الذي أراه يكلف الدولة الكثير، حسب ما جاء في مشروع ميزانية 2012؛ لهذه الأسباب يجب العمل على تطوير الدعائم الأساسية من أجل نهضة حقيقية لهذا القطاع حسب متطلبات كل ولاية، لأننا نراه هو القطاع الاستراتيجي الوحيد الذي يمكن جدا أن يكون مكان المحروقات مستقبلا إن شاء الله، فمثلا ولاية باتنة هي منطقة شبه جافة، فالزراعة لا يمكنها أن تتطور إلا عن طريق السقي العادي والدائم والسقي التكميلي، وهذا يتطلب دراسة هيدروجيوفيزيائية تمكن من معرفة الثروات الحقيقية للمياه الجوفية المتواجدة بالولاية، والمطلوب من مصالح الري كذلك التسهيل للفلاحين الحصول على رخص حفر الآبار، بحيث تنعدم لدينا الدراسات الهيدروجيوفيزيائية على مستوى أغلب الولايات لكي نعلم إن كان لدينا احتياطات للمياه الجوفية، لأن للمياه طبقات

جوان 2011 في ميزانية التسيير والمقدر بـ 577 مليار دج مقابل 61 مليار في نهاية 2010، شير إلى هذا العجز لأن الأسباب تعود أساسا إلى التغييرات الكبيرة في الأجور بزيادة 42% وإعانات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تقدم خدمات للمواطنين بزيادة 130% والأعباء الاجتماعية بزيادة 26% هذا دليل على أن هناك مجهودات جبارة تبذل من طرف الحكومة وسيستمر (إن شاء الله) هذا الدعم خلال السنة المالية 2012 رغم العجز الملاحظ في ميزانية التسيير والمقدر بـ 25%، علينا تثمين هذا العمل وتشجيع المشرفين على هذا في الاستمرار وعلى مواصلة دعم القدرة الشرائية بما أن معدل برميل البترول تجاوز 90 دولارا أخيرا، أي بزيادة معتبرة عن السنة الماضية.

والملاحظ أيضا هو تسجيل الواردات الغذائية ارتفاعا كبيرا خلال السداسي الأول لسنة 2011 لتصل الفاتورة الإجمالية للحبوب مثلا إلى 02 مليار دولار أي نسبة 100%، مقارنة مع نفس السداسي لسنة 2010؛ والحليب بـ 01 مليار دولار، أي 93% وارتفاع فاتورة الأدوية بـ 1 مليار دولار بزيادة 47% على سنة 2011، نريد معرفة الأسباب الحقيقية للعودة إلى الاعتماد على الواردات في هذه القطاعات الاستراتيجية، رغم تقليص الفاتورة ونمو الإنتاج الوطني خلال السنوات الماضية حسب الأرقام المقدمة من طرف المشرفين على هذه القطاعات.

إن الوضعية المالية المقدمة تعكس الحقيقة وتبرهن على أننا بعيدون عن تقليص الأعباء المالية المكلفة جدا خاصة منها المواد الغذائية والمواد الصيدلانية رغم المبالغ الكبيرة المرصدة لهذه القطاعات من خلال ميزانية 2011 ومشروع ميزانية 2012 للاستثمار وتشجيع الإنتاج الوطني وتقليص فاتورة الاستيراد.

السيد رئيس الجلسة،

إن نسبة النمو المتوقعة لسنة 2012 بنقطة واحدة مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011 يعود

وجود دعم الدولة.

وحتى تحصل الدولة الجزائرية الضريبة، فأقل شيء يجب أن تدعم هذا القطاع لكي يتاح لكل الأشخاص التصريح دون التهرب من الضرائب. وفي إطار التدعيم الخاص بالعتاد الفلاحي ونظرا لعدم تلبية طلبات الفلاحين على مستوى المؤسسة الجزائرية لصنع العتاد الفلاحي، يستحسن توسيع هذا الدعم ليسمح للفلاحين شراء العتاد من ممثلي الشركات الأجنبية المتواجدة بالجزائر، لأن الكثير من الجزائريين يقف على الطوابير من أجل شراء العتاد الفلاحي بالمؤسسة الجزائرية وللحصول على هذا العتاد فينتظر بعضهم سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات من أجل الحصول على جرار أو غير ذلك، أطلب تسهيل هذا الإجراء إن وجدت مؤسسة عتاد ممثلة بالجزائر من أجل الشراء بعد منحهم الدعم، هذا أفضل من الانتظار.

على قطاع الفلاحة إدماج الشباب خريجي الجامعات في المستثمرات الفلاحية المقرر إنشاؤها في إطار عملية الامتياز، وفقا للمنشور الوزاري رقم 108 الصادر في 2011/02/23، والمتعلق بالمستثمرات الجديدة وتربية الحيوانات؛ جانب آخر تقوم الدولة برصد أموال كبيرة له وهو التحسين الحضري وتوفير الشروط الأساسية للعيش في مدينة مهيأة وأمنة من كل الظروف الطبيعية، لكن للأسف المواطن مازال يعاني من الأحوال وتسربات المياه القذرة والفيضانات وانسداد بالوعات صرف المياه؛ وقد لاحظتم كوارث الأمطار الأخيرة التي كشفت عيوب نوعية الأشغال؛ طبعا لقد لاحظنا كلنا الغش الكبير الموجود على مستوى الإنجاز أو أن الدراسات لم تكن في المستوى المطلوب، الأموال تخصص من طرف الحكومة والدولة الجزائرية تخصص أموالا كبيرة لهذا الغرض، ولكن في القاعدة أي لدى المواطن وعلى مستوى الولايات والبلديات لقد لاحظتم الإنجازات وخاصة الكوارث التي وقعت مؤخرا.

الأولى، الثانية والثالثة إلى غير ذلك، ونحن لحد الآن نفتقر للدراسات على هذه المستويات فكيف لنا أن نتحكم بهذا الجانب، أي القطاع الفلاحي؟ كذلك المطلوب من مصالح الري التسهيل للفلاحين الحصول على رخص لحفر الآبار، سواء كانت صغيرة أو عميقة كما يجب إنجاز دراسات تسمح بإنجاز سدود كبيرة وصغيرة؛ وبهذه المناسبة أثنى تخصيص غلاف مالي ضمن مشروع ميزانية 2012 لإنجاز سد بلدية بوزينة دائرة منعة ولاية باتنة، لأن المنطقة هي فعلا بحاجة ماسة إلى هذا الإنجاز الضخم والمهم في هذه البلدية والولاية أنهما مازالتا في حاجة إلى سدود أخرى لضمان المياه للسقي والماء الشروب.

كذلك يجب إدخال الطاقة الشمسية والناعورات الهوائية في المستثمرات الفلاحية بواسطة دعم مالي للدولة لتفادي الكهرباء التي أصبحت مكلفة جدا ولا يمكن إيصالها للفلاحين.

يجب تحسين مستوى الدعم الخاص بالبقرة الحلوب، لكي نسمح بتجديد القطيع وتحسين السلالات ورفع مستوى إنتاج الحليب، لأننا نرى كم تكلف فاتورة الحليب، وحسب الأرقام والتقارير المقدمة من طرف المعنيين بالأمر أننا تحسنا وتطورنا وتقدمنا كثيرا، كثيرا ولكن الفاتورة الأخيرة تقدر بـ 01 مليار دولار الخاصة باستيراد الحليب، للتخلص من استيراد مسحوق الحليب الذي يكلف كثيرا للدولة هذا من أجل التخلص من الكلفة الكبيرة للدولة.

السيد رئيس الجلسة،

في مجال تربية الدواجن ونظرا لعدم استقرار أسعار وسائل الإنتاج لهذه الشعبة سواء المتعلقة بالبيض أو اللحوم البيضاء، يستحسن إدخال دعم خاص يغطي خسائر المربين ويسمح لهم بمواصلة نشاطاتهم المهنية في استقرار تام، فيما يخص الدواجن - مثلا - لا يعلن بصفة كلية عن قيمة الضرائب فمعظمهم لا يصرح بالشخص مثلا الذي يحصل على 70.000 يصرح فقط بـ 4500! لماذا؟ هروبا من الضرائب ونظرا لغلاء السلع وانعدام

ولاية باتنة يوجد مطار ولكنه غير مستغل حتى بنسبة 40% أنا لا أدري لماذا؟ وماهي الأسباب؟ فأنا شخصيا عندما أود التنقل إلى الجزائر العاصمة يتطلب مني الأمر أن أنتقل إلى مطار سطيف أو مطار قسنطينة والمطار موجود في باتنة وهو في المستوى وهو مطار كبير ودولي؛ ولكنني أتساءل لماذا لا يزال هذا المطار يعاني من البطالة إلى يومنا هذا؟ هذا السؤال يوجه إلى وزارة النقل.

لقد تقدمت بسؤال شفوي موجه إلى السيد وزير السكن والعمران في المرة السابقة ولكنني لم أقتنع بالجواب لأنه فيما يخص قانون التسوية العقارية رقم 08-15، الساري المفعول منذ سنة 2008 إلى غاية 2013 فصلاحيته 05 سنوات ولكن هذا القانون لم يطبق ميدانيا، يعني أعطانا السيد الوزير وأفادنا بأرقام قد استقاه من الميدان، علما أنه في الميدان تقدم أرقام خاطئة، نحن لا يمكننا في المستقبل أن نعتمد على هذه الأرقام لأنها خاطئة؛ وبالتالي يجب أن نتحقق منها ونثبت صحتها، فالقانون هذا لم يطبق (قانون التسوية العقارية) نحن في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية حيث يطلب المواطنون للسكن، وتسوية السكنات الموجودة لم تتممها بعد طبقا لهذا القانون الذي سوف تنتهي مدته بعد سنتين، إلى حد الآن توجد ملفات ينتظر أصحابها منذ أكثر من سنة وهي موضوعة على مستوى البلديات والدوائر ولم يتم الفصل فيها إلى وقتنا الحالي، فالأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة يجب تسوية وضعيتهم وبالتالي يتحصلون على سكناتهم وهذه المسألة سوف تساهم في الاستثمار مستقبلا في إطار السكن العقاري السكني.

أشكركم - سيدي رئيس الجلسة - على طول البال والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوزيد بدعيدة والكلمة الآن للسيد محمد الطيب العسكري، تفضل.

هذا الغش الذي طال أغلب المنجزات كشفته الأمطار التي سقطت بغزارة في هذه المدة الأخيرة وكانت كارثية وأعطى مثالا:

بولاية باتنة كان مواطنو بلدية أولاد فاضل وبلدية الشمرة قد عانوا الأمرين، بحيث غرقوا في المياه القذرة والأوحال ومياه الأمطار لأكثر من أسبوع وقد سجلنا تأخر كل مصالح الدولة في تقديم المساعدة والنجدة لولا تآزر المواطنين فيما بينهم.

خلاصة القول، الأموال تخصص من طرف الدولة سنويا، لكن الإنجاز ونوعية الإنجاز ليست في مستوى متطلبات المرحلة، مما يستدعي التحقيق في ذلك.

نقطة أخرى أريد أن أشير إليها إذا سمحت - السيد رئيس الجلسة - وهي الطريق السيار شرق-غرب، سبق وأن أشار إليه زملائي ولكنني أريد بدوري أن أتطرق إليه، كل المواطنين سواء كانوا بالشرق الجزائري أو حتى من الغرب عندما ينتقلون من الغرب إلى الشرق الجزائري يعانون بالأخص من الجزائر العاصمة إلى غاية البويرة ومن قسنطينة إلى غاية الطارف، تلقينا وعودا كثيرة وكثيرة وباعتبار أننا هنا منذ سنة ونصف تلقينا عشرة وعود تقريبا، فكل مرة يقال لنا الشهر القادم ثم الشهر القادم ثم الشهر القادم ونحن إلى حد الآن ننتظر هذا الطريق الذي لم يفتح بعد!

أنتم تعرفون ولاية باتنة التي يبلغ عدد سكانها حوالي مواطن وتربطها من الجانب ولاية خنشلة وأم البواقي والطريق الأقرب للدخول إلى الطريق السيار شرق - غرب يكون عن طريق واد العثمانية، أي يبعد بحوالي 50 كلم من باتنة إلى واد العثمانية، حيث نجد الأرض تضاريسها لا تكلف الكثير، لكنني أتساءل لماذا لم يسجل إنجاز طريق سيار يدخل من باتنة ويربطها بالولايات الأخرى مثل خنشلة وتبسة وأم البواقي إلى غير ذلك؟

كذلك فيما يخص مطار باتنة، أنا أتساءل لماذا توجد مطارات في بعض الولايات غير مستغلة وهي الآن في حالة بطالة تامة؟ مثلما هو الحال عندنا في

تغطية مالية للنشاط البحثي؛ في البلدان المتقدمة، تستعمل معظم المخابر البحثية الجامعية هذا التمويل لزيادة القدرات البحثية ويقدر هذا التمويل بثلاثي ميزانيتها التي تعمل في هذا السبيل في بعض الدول المتطورة.

لماذا - إذن - لانتوقع وضع غلاف مالي في ميزانيات المؤسسات العامة سنويا، لتغطية عقود تمويل مع مخابر البحوث الجامعية من أجل التطور التكنولوجي؟

الاقتراح الثاني: حول ضريبة الرحلات عن طريق البر.

في الوقت الحالي 99% من التنقلات السياحية عن طريق البر تحدث في اتجاه البلد الوحيد أي الجمهورية التونسية، وأغلبية المسافرين يأتون من ولايات الشرق الجزائري.

رسم بقيمة 500 دج يدفع من كل شخص يسافر برا للخرينة العمومية؛ يتم جمع الإيصالات المقدمة من هذه الخدمات المالية على مستوى الحدود من طرف المصالح الجمركية الوطنية.

في كثير من الأحيان، وفي أوقات الازدحام خاصة، العديد من المواطنين لم يحصلوا على هذه النشرات لأسباب مختلفة عشية مغادرتهم، وبعض المسافرين - كلمة تقال - يعبرون الحدود بدون تقديم هذه النشرات، فعلى مستوى نقاط التفتيش الحدودية، تواجه مصالح الجمارك الوطنية وضعيات صعبة مع المواقف الصعبة، غالبا ما تتفاقم بسبب المواقف السلبية من المسافرين.

الاقتراح:

لتحسين تدفق حركة المسافرين عن طريق البر، والقضاء على أي موقف سلبي يمكن أن يشوه صورة البلاد، فسيكون من المفيد - حسب نظري - إعادة النظر في مسألة هذه الضريبة بحذفها وفقا للأحكام الضريبية لقوانين المالية المقبلة، ويمكن تعويض نقص الإيرادات الناتجة عن إزالة المساهمات المختلفة لهذه الضريبة من خلال زيادة نسبية في سعر الطابع الضريبي لجواز السفر. عملية حسابية بسيطة - استنادا إلى إحصاءات

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل رئيس الجلسة، السيدة والسادة الأفاضل، معالي الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة المسؤولين عن قطاع الاتصال والإعلام، أيها الجمع الكريم، طابت جلستكم والسلام عليكم.

إن مجلس الأمة لم يملك - للأسف - الصلاحيات القانونية لتغيير القوانين التي تقترح له للمناقشة؛ في مداخلتني لن أتحدث عن محتوى قانون المالية لسنة 2012، والذي تطرق إليه زملائي الأعضاء - إلى حد كبير - في هذه الجلسة؛ ولكن اسمحوا لي أن أدلي باقتراحين هاميين في نظري، أطلب من وزارة المالية والمجلس الشعبي الوطني ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، أخذهما بعين الاعتبار للقوانين المالية المقبلة.

الاقتراح الأول:

إن البحث العلمي في الجزائر الذي يجريه الباحثون الجامعيون في مخابريهم المعتمدة يتم تمويله كلية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أين - للأسف الشديد - معظم نتائج البحث لم تستغل تماما من قبل المستخدمين المباشرين، يرجع ذلك إلى غياب العلاقة المباشرة بين الباحث والقطاع المستخدم؛ ولكن هنالك طريقة فعالة جدا لنقل التكنولوجيا والمهارات تكمن في التعاون المباشر مع المؤسسات العمومية والخاصة في إطار مشاريع البحوث العلمية أو في تقديم الخدمات العلمية. يجب علينا أن نشجع مخابر البحث العلمي المعتمدة داخل الجامعة وتجسيد اتفاقيات تعاونية مع الصناعة والمؤسسات العامة والخاصة التي تدعم البحث العلمي، وهذا من أجل التنمية التكنولوجية الجيدة في الجزائر.

الاتفاق التعاقدية بين مخبر علمي ومؤسسة عامة أو خاصة، يدل على عقد تمويل، يؤدي إلى

و97% التابعة للبترول فالجزائر لم تخرج بعد.
في إطار قانون المالية لسنة 2012، بودي طرح
- كما قلت - مجموعة من التساؤلات تتعلق بالجباية.
نعترف - سيدي الوزير - أن الجزائر رائدة في
مجال الجباية على مستوى - على الأقل - المغرب
العربي، بل تعتبر من أحسن الدول في هذا المجال
بدون منازع وخاصة إذا تكلمنا عن (IRG) مثلا
ومقارنة بالدول المتواجدة بحوض البحر الأبيض
المتوسط، لكن يبقى - وعلى ما يبدو - أن هناك
تفاوتا لا يزال بارزا في مجال (IBS)؛ يعني الضريبة
على أرباح الشركات، يعني هي ضريبة موحدة
تقارب 12% لجميع الأنشطة، يعني (IBS) لا تزال
في نسبة الخدمات بـ 25% ونسبة المنتجين بـ 19%
إن لا بد من التوحيد، لماذا لا نفكر في يوم ما ونحن
في الجزائر أن نقوم بتجربة ونحاول - باعتبار أنها
قد سبقتنا إليها كثير من الدول - مادام أن تحدينا
هدفه دفع الاستثمار إلى الأمام، لماذا لا نفكر في
توحيد هذه الضريبة، بحيث نلاحظ التفاوت من
قطاع، من نشاط، من مهنة إلى مهنة أخرى،
بالنسبة إلى (IBS)؟

لماذا لدينا مثلا: 12%، 15%، 20%... إلخ؟ كذلك
يبدو أن هناك تسميات مختلفة ومتباينة في مجال
الجباية والضريبة؛ لماذا - سيدي الوزير - لا نبحث
ونسعى بكل العبقرية المتواجدة لدى كل الإطارات
الجزائريين إلى توحيد الضريبة أو الجباية
بما يسمى «ضريبة موحدة منخفضة أو قد لا تتعدى
نسبة 10%» لا نقول شيئا آخر لأننا إن رفعناها أكثر
من 10% لا يكون لها معنى. نجمع كل هذه الضرائب
ونحاول تحديدها بـ 10% لماذا؟ لكي ندفع.. لأنه
إن أخذنا بعض النماذج الفرنسية أو الإنجليزية
أو الإسبانية أو الإيطالية نرى دائما بأن قضية
الضريبة أو قضية الفريضة الخاصة بالزكاة لم
تحسب أبدا، فالجزائري اليوم وهذا أمر واقعي
- سيدي الوزير - فإن فريضة دفع الزكاة عند
الجزائري أمر معتقد، لأنه لا يكذب على رب
العالمين، يحسب أموال الزكاة بالتدقيق لأنه من
جانب الدين لا يمكن أن يخادع الله سبحانه

من جوازات السفر - تظهر أهم دخل سنوي
للخزينة.

هذا - سيدي رئيس الجلسة - ما يختم مداخلتني،
أشكر الجميع على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام
عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد
الطيب العسكري، والكلمة الآن للسيد كمال بوناح،
فليتفضل.

السيد كمال بوناح: شكرا.

السيد المحترم رئيس الجلسة بالنيابة،

السيد وزير المالية،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور.

أعنتم هذه الفرصة بمناسبة أول نوفمبر،
الذكرى العظيمة والمجيدة وكذا بمناسبة عيد
الأضحى المبارك وكذلك بمناسبة عودة حاجنا
الميامين، أقول لكم جميعا تحية طيبة ومن خلالكم
إلى كافة أفراد الشعب الجزائري.

سؤالي هو مجرد بعض الاقتراحات المتعلقة
بقانون المالية لسنة 2012، نعرف أنه بالنسبة
لتحضير قانون المالية أو الغوص فيه أمر يتطلب
اختصاصا وتقنية؛ وبالتالي نعرف توزيع الأموال
على القطاعات والكيفية والطريقة، ولكن دائما وفي
إطار كل قوانين المالية أو في كل سنة، لا بد أن
نذهب إلى روح القانون والأهداف المرجوة من
وضع هذا القانون بالنسبة للاقتصاد الوطني
وبالدرجة الأولى بالنسبة للاستثمار، لأن معركة
الجزائر وتحديدها يكمن دائما في الاستثمار
والخروج تدريجيا من التبعية للبترول والتوجه إلى
الكيفية والطريقة لتطوير القطاعات الأخرى حتى
لا نبقى تابعين، وهذا تحد مرفوع منذ سنوات،
وللأسف الشديد رغم النسبة المحددة بـ 94%، 96%

ومستمرة هذه الفريضة، بل بين الواقع أن التاجر والمستثمر الجزائري أصبح يدقق الحساب المضبوط وعدم التهرب أو التحايل في دفع هذه الفريضة وهذا راجع لاعتقاده الراسخ أنه فرض ديني إلهي لا يجب التحايل أو التلاعب به، ما يسمى بالرقابة الذاتية، ولكن خارج هذا الإطار فإنه يمكن التحايل والتهرب في دفع الالتزامات الجبائية أو الضريبية الأخرى، لابد في هذا المجال - سيدي الوزير - من التفكير من تجميع هذه الجبايات والضرائب على شكل نسبة موحدة في حدود مثلا: 8% أو كحد أقصى 10% حتى تمكن التاجر أو المستثمر من التعامل بإيجابية مع هذا الطرح وكذلك لابد من مراجعة سياسة التوظيف؛ فالتوظيف في الجزائر بالدرجة الأولى هو معركة مصيرية بالنسبة للجزائريين، فوضع هياكل التوظيف مثلا كالشبكة الاجتماعية وقضية (ANSEJ) و (ANJEM) و (ANEM) أنا أعرف أنه لو قمت بعملية تقييم لمدة 05 أو 06 سنوات نجد آلاف الملايير تدفع دون أن نلاحظ أية نتيجة، لماذا لا نفكر عوض دفع كل هذه الأموال للشباب بدون مقابل وبدون عمل قار أو وظيفة قارة، أن نخلق أونذهب إلى سياسة الضرائب وسياسة الجبائية؟ ونحاول أن ندفع المستثمرين لخلق وظائف قارة؟ أنا أقول لو قمت بعملية تقييم لمدة 05 أو 06 سنوات بالنسبة للتوظيف، فإن هذه الأموال الموجهة إلى (ANSEJ) وبالنسبة لـ (ANJEM) و (ANEM) تقدر بآلاف الملايير، لكن هل حافظنا على مناصب الشغل الدائمة؟ لا أعتقد لأن الذي يعمل في إطار تشغيل الشباب لا تتعدى مدة عمله سنتين ثم يذهب، لماذا لا نخلق مستثمرات ونخلق استثمارا يجعلنا نحفز المستثمر بشرط خلق مناصب عمل دائمة وقارة، فحبذا لو توجهنا لهذا الطرح في ميزانية العام المقبل - إن شاء الله - وأظن أنه سيحصل بعد إجراء نقاش مع المستثمرين ومع التجار، أظن أننا سنخلق ثقافة جديدة بالنسبة للجباية الضريبية لدى الجزائري، ونحن نرى السوق الموازية تنشط بسرعة، هناك شركات ومؤسسات ومستثمرون لهم أموال كثيرة ولكن

وتعالى؛ وبالتالي فإن الجزائري يدفع نسبة 2.5% بالسنتيم، لكن بالنسبة للدولة! لترك هو المبلغ الموجود بصندوق الزكاة وكيف يتم إيتاؤها؟ لأن هذه الضريبة هي ضريبة الله ولا يمكن أن يتلاعب بها، لكنه يتلاعب عند الدولة وقد لاحظنا وقمنا بإجراء دراسة بخصوص المجتمع الجزائري نجد أنهم يدفعون الزكاة لكنهم يتحايلون ويتهربون إن تعلق الأمر بالضريبة... إلخ، نحاول أن نجمع هذه الضريبة ونقتطع منها 8% أو 10% فهمي الوحيد هو: نطرح سؤالاً: إذا كان الإنسان لا يدفع لي بتاتا أو يتهرب أو يتحايل أو أخذ من ماله 10% أظن أنه من الناحية الحسابية أخذ الـ 10% وأحفزه وأخلق فيه عادة وتقاليدي دفع هذه الضريبة وبالتالي نحن بصدد التجربة ولن نخسر شيئاً، نتمنى أن يمنحنا قانون المالية للسنة المقبلة فرصة الإطلاع على نتائج هذه التجربة؛ وهي تجربة خاضتها بعض الدول ونجحت فيها. كذلك سيدي الوزير أنا أقول ضريبة وحيدة لا تتعدى 10% وهذا من أجل خلق ثقافة فرض الضريبة لدى المواطن الجزائري وفي نفس الوقت اكتساب قاعدة معطيات للدولة، صحة الإحصائيات الاقتصادية لإيجاد حل لمشكل الشغل، استرجاع استنزاف رؤوس الأموال المتواجدة بالخارج، خلق الثروة والنمو، هذه هي الأمور التي يمكن أن..

هناك كذلك نقطة تتعلق بالتحفيز - معالي الوزير - الخاص بالمستثمر وأظن أن هذه القضية لم تعثر الحكومة على حل لها منذ سنوات، وهي قضية الكيفية والطريقة التي ندفع بها المستثمر من أجل الاستثمار. من المعلوم أن المستثمر أو التاجر يلجأ في كثير من الأحيان إلى التحايل والهروب من دفع هذه المستحقات، في اعتقاده أنها كثيرة ومتنوعة ومعقدة؛ وبالتالي مكلفة ومن ثمة تبقى عملية التحصيل ضعيفة، غير قارة ومتذبذبة إلى حد كبير ولاحظنا في الواقع ومن خلال الاعتقاد السائد عند الفرد الجزائري هو فريضة الزكاة على الأموال بحيث تمثل 2.5% وتبين من خلال الواقع أن الجزائري أصبح يسدد بصفة منتظمة ومضبوطة

في الماء أساسا باستعمال الكلور في تنقية المياه ومن أهم هذه المركبات: «الكلورفروم والبروموفروم» وتكمن خطورة هذه المركبات في أنها تسبب الإصابة بسرطان القولون والمستقيم والمثانة.

كما فوجئت بأحواض أنجرت بطريقة غير مطابقة للمواصفات التقنية، مما يؤدي إلى خطر تسربها للمياه الباطنية خاصة أن الأرض في دائرة عين أمناس تمتاز في فصل الشتاء بصعود مياهها وهذه الأحواض مليئة بالزيوت وغيرها من المركبات الكيميائية بدون حراسة، والتي لا تبعد كذلك سوى أمتار عن الطريق الرابط بين عين أمناس وإليزي، يتم تزويدها من خزانات حديدية كبيرة لمؤسسة سوناطراك.

سيدي رئيس الجلسة،

بما أننا ناقش قانون المالية لسنة 2012، أتساءل عن الضريبة البيئية التي تقطع من المؤسسات البترولية والشركات الأجنبية ودورها في السياسة الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة ومحيطها؟ وهل يقتصر دور مؤسسة سوناطراك اقتصاديا واجتماعيا في توزيع بعض الكميات الزهيدة من قفة رمضان في كل سنة؟ وفي نظرنا أن وزارة التضامن الوطني كانت في المستوى من هذا الجانب وهي مشكورة على ذلك.

لذا فإننا نطالب مؤسسة سوناطراك بالمساهمة الإيجابية والفعالة في مواكبة النمو السكاني بالجنوب ومساعدته في التطور وفقا للأنماط العصرية والازدهار الاجتماعي وفي مجالات عدة، منها مساعدة الجمعيات الرياضية والثقافية وإنشاء مركبات جوارية لفائدة شباب المنطقة وتقديم إعانات مالية دورية لمساعدة هذه الفئة من المجتمع في مختلف أنشطتها.

– مساعدة المؤسسات التعليمية في توفير احتياجاتها البيداغوجية والترفيهية.

– المساهمة في تدعيم المبادرات والمجهودات الفلاحية، خاصة حفر الآبار الزراعية والرعية بالمناطق الجنوبية.

– المساعدة الصحية أصبحت أمرا ضروريا

همهم الوحيد هو التحايل لعدم دفع الضريبة أو الجباية. يبقى السؤال مطروحا ونحاول كحكومة أو كدولة بطريقة بيداغوجية كيف ندفن أو نشجع الجزائري رويدا رويدا على التعامل مع هذه الطريقة الجديدة وبارك الله فيكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد كمال بوناح، أحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد حماني، فليفضل.

السيد محمد حماني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس الجلسة، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد سبق لي أن تدخلت أمام مجلسنا الموقر في موضوع البيئة والنفايات البترولية ومخلفات مختلف النفايات بمنطقة الجنوب بصفة عامة ودائرة عين أمناس بصفة خاصة؛ وقد وعدني السيد الوزير الأول بالرد الكتابي عن هذه الوضعية، إلا أنني لم أتلق أي رد من مصالح الحكومة إلى اليوم.

وفي الآونة الأخيرة قمت بزيارة لدائرة إن أمناس المعروفة بعين أمناس حيث قمت بمعاينة مظاهر كارثية على بعد أمتار من مساكن فيها أطفال لا ذنب لهم إلا أنهم ولدوا وتحت أرجلهم أنهار من البترول؛ غير أن مظاهر الفقر والحرمان التي تقشع منها الأبدان بادية عليهم وهم يلعبون ويمرحون على جبال من قارورات فارغة للمياه المعدنية ونفايات أخرى من مختلف المواد السامة والتي تدخل في الصناعة البترولية.

وعلى ما أعتقد، فإن النفايات الصناعية تحتوي على العديد من المركبات الكيميائية التي تعتبر خطرا على جميع الكائنات الحية وأهمها مركبات الهيدروجين الهيدروكربونية، وتتكون هذه المركبات

السلام عليكم.

يشرفني أن أتقدم ببعض الملاحظات، فيما يخص مشروع قانون المالية لسنة 2012.

(1) فيما يخص ميزانية التسيير وميزانية التجهيز: من المرتقب في هذا المشروع ارتفاع ميزانية التسيير بنسبة 7.4% وتراجع ميزانية التجهيز بنسبة 10.4%، مقارنة مع ميزانية سنة 2011، وستفوق ميزانية التسيير 24% من ميزانية التجهيز (أي بنفس النسبة مقارنة مع النسبة المتوقعة في قانون المالية لسنة 2011).

(2) فيما يخص العجز الإجمالي للخزينة:

من المرتقب في هذا المشروع تراجع العجز الإجمالي للخزينة من 34% المتوقع في سنة 2011 إلى 25.2% في السنة المقبلة، وهكذا فالنفقات المقدرة بـ 7.428 مليار دينار جزائري، ستفوق الواردات المقدرة بـ 2.455 مليار دينار جزائري، وهذه الواردات مغطاة بـ 44% من الجباية البترولية. هذا العجز مبرر بالتحويلات الاجتماعية الهامة والتدابير الجديدة التي اتخذتها الدولة لدعم النشاط الاقتصادي.

وستخصص ميزانية التسيير للنفقات التالية، باختصار:

- التكفل بتطبيق الأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية الصادرة في سنة 2011،
- التكفل برواتب مستخدمي الوظيف العمومي،
- إعانات التسيير (للمؤسسات الاستشفائية، والخدمات الجامعية، ولتلبية الحاجيات فيما يخص تسيير المؤسسات الجديدة...)،
- وإعانة للصندوق المشترك للجماعات المحلية. ومن المتوقع أيضا من خلال هذا القانون، مواصلة جهد الدولة لدعم المواد الغذائية الأساسية كالقمح، والحليب، والزيت والسكر، وأيضا أسعار الكهرباء، والغاز والبنزين، والمياه والأدوية... إلخ. أرحب بكل هذه الإجراءات التي تهدف أساسا إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، رغم ثقل الفاتورة المتعلقة خاصة بالمواد الغذائية المستوردة. أملي أن نصل - عن قريب - إلى ضمان الأمن

وملحا، نظرا لمشكل الجغرافيا التي يصعب التغلب عليها نظرا لشساعة الولاية، حيث يتطلب الموقف إنشاء مؤسسة صحية متخصصة في مكافحة الآثار السلبية الناجمة عن الأوضاع البيئية المتدهورة بدائرة عين أمناس.

من جهة أخرى أتساءل عن دور مديرية البيئة بولاية إليزي التي لا تقوم بدورها حيث إن كل المشاريع المنجزة في الدوائر الثلاث: عين أمناس، إليزي وجانت، المتمثلة في المفارغ العمومية الثلاث وتجهيزاتها غير الصالحة قبل استعمالها نتيجة للإهمال واللامبالاة.

هذا ما يفسر نقص المسؤولية لدى كل من مسؤولي الشركات العاملة في ميدان البترول ومديرية البيئة لولاية إليزي، مما يؤدي بهم للتخلص العشوائي وغير السليم من النفايات بمختلف أنواعها.

سيدي رئيس الجلسة،

في الأخير إن القانون رقم 01-19، المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الذي يضم 72 مادة بما فيها الأحكام الانتقالية الملزمة، لم ير النور - للأسف - بعد عشر سنوات من صدوره في ولاية إليزي بصفة عامة وبلدية عين أمناس بصفة خاصة، وعليه ألتمس من خلالكم - السيد وزير المالية - وأتوجه بهذا الالتماس لزملائكم في الحكومة، السادة معالي وزير الطاقة والمناجم ومعالي وزير البيئة، بإيفاد لجنة مشتركة للوقوف على هذه الحقائق ومعالجتها.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد حماني والكلمة للسيدة رفيقة قصري، تفضلني.

السيدة رفيقة قصري: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

– إعفاء وتخفيض الضرائب،
 – إعادة جدولة الديون،
 الدعم لإعادة تأهيل المؤسسات... إلخ.
 وبفضل هذه التدابير، لقد وضعت الدولة آليات جديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني.
 أملي أن المؤسسات الوطنية ستترفع التحدي وأن النجاعة، والإنتاجية، والتنافسية ستصبح حقيقة في الميدان.
 شيء آخر، أضيف أن من مهام الدولة أن تسهر على ترشيد المال العام ومحاربة التبذير:
 – محاربة التبذير بالاستعمال العقلاني للطاقة،
 – محاربة تبذير المياه مع الصيانة الجادة والمستمرة،
 – محاربة تبذير المواد الغذائية... إلخ.
 يجب أيضا على المصالح المعنية (الجيش، الأمن، الدرك، الجمارك) أن تحارب آفات التهريب؛ وكلنا يعلم أن البنزين يهرب، المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة تهرب، الأدوية تهرب، وتدخل عبر الحدود سلع ممنوعة كالمخدرات السامة، والأسلحة الخطيرة، والمفرقات الممنوعة والملابس الرثة... إلخ.
 يجب أيضا التفكير في خلق نشاط اقتصادي في المناطق الحدودية لامتناس البطالة بخلق مناصب شغل جديدة وتقليص اللجوء إلى التهريب. وفي مذكرة تقديم هذا المشروع، نجد بعض المعطيات المرتقبة لسنة 2012:
 أن نسبة النمو المرتقبة تساوي 4.7% ونسبة التضخم 4%.
 أما فيما يخص نسبة البطالة يشير أن نسبة البطالة وصلت إلى 10% في سنة (2010 وكانت هذه النسبة 10.2% في سنة 2009).
 ملاحظة أو تساؤل: لماذا يعطى هذا المؤشر الهام من سنة إلى سنة فقط؟ هل من الصعب أن تحصى وتجمع المعطيات الخاصة بالتشغيل في كل القطاعات (العمومية والخاصة) كل ثلاثي أو على الأقل كل سداسي؛ وفي بعض البلدان تعطى كل شهر.

الغذائي والتقليص من استيراد المواد الغذائية، خاصة بعد التحفيزات لقطاع الفلاحة والصناعة الغذائية وبدأ – فعلا – جهد هذا القطاع يعطي ثماره، بما أنه سجل نموا ملحوظا عكس القطاع الصناعي الذي لازال محتشما.
 كما أرحب بالتدابير المتخذة بالصناديق الخاصة لدعم عدة قطاعات كالصيد البحري، الطاقة الكهربائية دعم التصدير، التكوين في الاتصال والإعلام، دعم القرض المصغر، الترقية التنافسية... إلخ.
 وأرحب خاصة، خاصة بالتدابير المتعلقة بالدعم الإضافي للصندوق الخاص بمكافحة السرطان، نأمل أن هذه الإعانات الإضافية ستخفف من معاناة المصابين بهذا الداء الخطير.
 كما أرحب بالاقتراح المتعلق برفع ناتج الجباية البترولية من 02 إلى 03% لدعم صندوق التقاعد، هذا الاقتراح جد إيجابي لضمان ديمومة نظام التقاعد.
 أما فيما يخص تعديل المادة 65 الخاصة بتخفيض المدة المحددة من 10 إلى 05 سنوات لعدم قبول التنازل الخاص بالسكنات الاجتماعية التساهمية، ربما أن هذا الإجراء سيساعد المواطن الراغب في الحصول على الملكية، أملنا أن هذا التعديل لا يؤدي إلى تفعيل عمليات المضاربة على حساب خزينة الدولة.
 وفي إطار هذه السكنات المدعمة، يجب على المصالح المعنية التحقيق وإحصاء السكنات الشاغرة أو المؤجرة ووجود صيغة لوضع حد لهذه الوضعية غير الشرعية.
 وجاء أيضا هذا القانون بإجراءات جديدة هامة بعد توجيهات مجلس الوزراء، وتجسدت في التوصيات باقتراحات من طرف الثلاثية التي جمعت الحكومة، وأرباب العمل، والشريك الاجتماعي لتحسين مناخ الأعمال وتحفيز جهد المؤسسات المنتجة سواء كانت عامة أو خاصة، وستستفيد هذه المؤسسات بتحفييزات معتبرة أهمها هي:
 – عدم الزيادة في الرسوم،

ورعاية الديمقراطية الحقيقية بوجود تعددية سياسية ولكن تعددية سياسية مسؤولة. كما أن دفع عجلة التنمية في كنف الاستقرار والأمن والأمان، لتحسين الظروف المعيشية للمواطن لا يقتضي فقط ضخ الأموال فحسب، بل يستوجب وضع آليات وميكانيزمات للرقابة من أجل ترسيخ دولة الحق والقانون.

سيدي رئيس الجلسة،

إن منطق العدالة الاجتماعية أصبح يفرض حتما على مصالح التخطيط والبرمجة في جميع القطاعات الالتفات أكثر للولايات الداخلية.

فعلى سبيل المثال ولاية أم البواقي التي هي جزء لا يتجزأ من ولاية الأوراس الأشم التاريخية والتي لم تعد فتية كما يسميها البعض، صحيح أنها أصبحت رائدة بفضل مجهودات الدولة ورجالها، لكن يبقى تصنيف 13 بلدية من ضمن 29 بلدية ضمن برنامج الهضاب اعتبره خطأ جسيما يجب استدراكه أو مراجعته حسب اعتقادنا، لا سيما وأن معظم هذه البلديات نائية. إن هذه الولاية والتي معظم أحيائها تفتقد إلى التهيئة إلى حد الآن لازالت تنتظر حصتها كباقي الأقطاب.

أما فيما يخص السكن: لقد تم مؤخرا إعادة إحصاء السكن الهش في ولاية أم البواقي، ونحن إلى حد الساعة في انتظار برنامج استدراكي من أجل رفع الغبن عن المواطن في هذا المجال.

وبالنسبة لقطاع الأشغال العمومية: فإن ولاية أم البواقي تعتبر من الولايات الوحيدة التي لم تستفد من إعادة تأهيل الطرق البلدية والولائية، مع العلم أن ميزانياتها لا تسمن ولا تغني من جوع.

أما بالنسبة للطرق الوطنية، فإن الشطر الثاني من الطرق السريعة والرابطة بين عين مليلة وعين كرشة وسيبوش وتاقزة، والطريق الرابط بين مسكانة وحدود ولاية تبسة، لم تستفد الولاية ولو بكيلو متر واحد في سنة 2011، رغم وعود وزير الأشغال العمومية خلال زيارته الأخيرة لولاية أم البواقي.

أما قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

وفي الأخير، أريد أن أنوه بالجهد المبذول من طرف وزارة المالية في تحضير هذا المشروع الذي أخذ بعين الاعتبار متطلبات المجتمع مع مواصلة جهد الدولة في الاستثمارات لعصرنة البلاد. أملي أن كل هذه المجهودات ستؤثر بصفة إيجابية على اقتصادنا، رغم الأزمات المتعددة التي يعيشها العالم وأذكر منها: الأزمة المالية، والاقتصادية والمصرفية وأزمة الديون السيادية والأزمة الأمنية والأزمة الغذائية والأزمة المناخية، والأزمات السياسية التي تعيشها بعض البلدان، ربما هذه الأزمات ستؤدي إلى الركود أو تراجع نسبة النمو العالمي؛ إذن يجب على بلادنا اليقظة والحيطه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة رفيقة قصري، والكلمة الآن للسيد طه حسين شوية، فليفضل.

السيد طه حسين شوية: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ بسم الله وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد معالي وزير المالية،

السيدة والسادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

السادة الضيوف،

السلام عليكم وأسعد الله مساءكم وعيدكم

مبارك.

في البداية، بودي أن أشكر السيد أو أن أبلغ تشكراتي للسيد رئيس مجلس الأمة المحترم على كرمه بعدم تقييدنا بالوقت.

سيدي رئيس الجلسة،

إنطلاقا من القناعة التامة والإيمان الراسخ أن التوازن في الميزانية بين الإيرادات والنفقات هو أحد الأسس ومقومات عوامل الحكم الراشد.

لكن يبقى الاستثمار في العنصر البشري، هو حجر الزاوية في بناء كل الحضارات وترقية

مريضا من بين 80 مريضا، لماذا؟ يبقى السؤال مطروحا وي طرح دائما المشكل على مستوى الصيدلية المركزية؛ وبالتالي فالمنتوج لا يصل إلى عين مليلة ومن بين المرضى الإثني عشر يوجد مريض واحد (Interferon) وبالتالي نضع نقطة استفهام كبيرة؟

نحن لا نتكلم عن مرضى السرطان أو - كما قال زميلي صباحا - «ليمانيم» الذي يقدر بـ 10 ملايين، لكننا نتكلم فقط عن الدواء المعالج لمرضى التهاب الكبد الفيروس (ج) هذا أمر خطير! إنه أمر خطير جدا!! فإن حياة هذا المريض مهددة ويكفي أن هذه الولاية لم يزرها وزير للصحة منذ أكثر من 07 سنوات؛ لم يضع أي وزير من وزراء الصحة قدمه في ولاية أم البواقي، لماذا؟ يعلم الله! ربما تصنف بعض الولايات من الدرجة الأولى، أما الولايات الداخلية فهي مصنفة من الدرجة الثانية؛ ولكن الهاجس الفعلي لهذه الولايات الداخلية هو غياب الأمن، ولا يعود السبب في ذلك إلى قلة الجهود المحلية ولكن يكمن في التأخير وفي النقص الفظيع في تعداد عناصر أعوان الأمن؛ إذا كان المؤشر المعمول به - ربما عالميا - هو تجنيد شرطي لكل 350 مواطنا لكننا بولاية أم البواقي لا نجد شرطيا واحدا لـ 150.000 مواطن فهم يؤمنون الأمن بذاتهم، مما سبب تفشي كل الآفات الاجتماعية وتفشي الأسواق الفوضوية، يعني مركز المدينة القديمة الكولونية أصبحت سوقا فوضوية، فمن ظاهرة التحضر بدأت تتحول إلى بادية في ظرف ربما ثلاثة أشهر ولا يوجد من يحرك ساكنا بحكم غياب الأمن، هذا خطير! فبدية من مدخل المدينة إلى مخرجها لا ترى أبدا تلك البدلة الزرقاء، الأمور لا بأس بها، نحن مواطنون ويحق لنا أن نطالب بوجود الأمن، بحيث أي مواطن يقول أدفع كل مستحقات الضريبة ولي الحق في الأمن وفي الإنارة العمومية ولي الحق في.. لا بأس! هذه الولاية الداخلية تصنف من الدرجة الثانية، حتى بخصوص تعداد عناصر الأمن لانقول إنه منعقد لكنه غير كافي وقليل؛ نجد أن مجهودات السلطات

فإن الوضع في غاية الخطورة بالنسبة لهذه الولاية، إن في مدينة عين البيضاء والتي يقطنها أكثر من 150.000 ساكن، لا يوجد في مؤسستها العمومية الاستشفائية ولو طبيب واحد مختص في أمراض النساء والتوليد، في حين أن في مستشفى عين مليلة يوجد طبيب واحد، يعني طبيب واحد مختص في أمراض النساء والتوليد بمستشفى يقع ببلدية يبلغ عدد سكانها 100.000 ساكن وعدم وجود ولو طبيب واحد مختص في أمراض النساء والتوليد ببلدية يبلغ عدد سكانها 150.000 ساكن.

والأمر الذي نتعجب له في هذا الميدان هو التعيين العشوائي من قبل وزارة الصحة فيما يخص التعيين المباشر، أي أن الطبيب يعين من الوزارة مباشرة في قطاع ما، لماذا لا تطبق اللامركزية ووضع الأطباء تحت تصرف المديرية الولائية؟ كان من المفروض على مديريةية الصحة العمومية أن تقرر في مسألة تعيين الأطباء المختصين حسب الحاجات الاستشفائية، يعني تعيينات مستهدفة، فربما المدينة التي يقطن بها 30.000 أو 40.000 أو 50.000 ساكن، بها أكثر من 07 أخصائيين، في حين أن المدينة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 200.000 ساكن لا يوجد بها ولا طبيب واحد اختصاصي!!

يعني أنها كارثة مثل قضية التحكيم، ربما في الوزارة يتم من وراء المكاتب، نحن نتمنى أن يطلع على هؤلاء الناس في الميدان وسوف يرون بأن إمكانات الدولة موجودة وبالتالي يعين الطبيب ميدانيا ومنه نقوم بالتحكيم ميدانيا وليس من وراء المكاتب أو من خلال الملفات، لأنه في النهاية الأمر لا يتعلق بدراسة ملفات بقدر ما هو متعلق بمصير أمة لا مصير عائلات.

أما بالنسبة للأدوية، أعطي مثلا بسيطا فإن المرضى الذين يعانون من مرض مزمن كالتهاب الكبد الفيروس (ج) - وهو مرض مزمن وقاتل - يعالجون بمنتوج الدواء المعروف بـ (Interferon)؛ وللمستشفيات سيولة من أجل الدفع في حين أن التكفل غير كاف، مثلا بعين مليلة يتم التكفل بـ 12

وتجاوز الصعوبات وتحقيق الأهداف المرجوة.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

من خلال قراءتنا وتصفحنا لمشروع قانون المالية الذي بين أيدينا، يتضح لنا ولأول وهلة أن الحكومة ستسهر جادة بالدفع بمختلف الإصلاحات والتغيرات الموجهة لتعزيز الحكم الرشيد في كل القطاعات وترقية الحوار الاجتماعي ومواصلة الجهود المبذولة في التنمية الاقتصادية وإنجاز المنشآت القاعدية وترقية التشغيل والاهتمام بالتنمية البشرية والتعليم العالي والصحة والسكن وتحسين معيشة المواطن.

كما نشير كذلك إلى مواصلة الجهود المبذولة في إطار الإصلاح الاقتصادي، حتى يكون اقتصادا قويا ومتنوعا ومنتجا وحاجزا في وجه كافة الغش والمضاربة على حساب المصلحة الوطنية.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

لقد عرفت ولاية غليزان كباقي ولايات الوطن في ظرف قياسي جدا مسارا تنمويا جادا وانتعاشا ملحوظا، سمح بتحقيق نتائج يعتبرها المواطن جد مرضية، وذلك لأهمية المشاريع المنجزة والتي هي في طور الإنجاز على مختلف الأصعدة، يدركها المواطن في معيشتة اليومية، وذلك بتوفير كل الضروريات والمرافق الأساسية لمعيشتهم، كالسكن والماء الصالح للشرب والكهرباء والغاز والصحة والتمدرس والطرق وإعادة الاعتبار للمناطق المهجورة وفك العزلة والخدمات العمومية المختلفة.

إن المتتبع للحركية التنموية الحالية في ولاية غليزان - في ظرف قياسي جدا - والنوعية الرفيعة التي تزخر بعوامل النجاح في مسارها التنموي، ولا أحد منا ينكر هذه القفزة النوعية التي نلاحظها والتي لم تكن وليدة صدفة ما، أو «كن فيكون» وإنما هي نتيجة أذهان تفكر وسواعد تشمر.

فولاية غليزان قد أسعدها الحظ بوجود مسؤولين يسيرونها ذوي نظرة طويلة وشاملة وخبرة كبيرة اكتسبوها خلال مسارهم المهني،

المحلية حاضرة لا ننكرها ونحن نثمن مجهودها، رغم قلة الإمكانيات البشرية، ولكن يبقى التعداد قليلا، قليلا، قليلا فيما يخص عناصر الأمن ويوجد هذا بولاية يقطنها حوالي 700.000 ساكن، أكتفي بهذا القدر حتى لا أحتكر الكلام الكثير.

أشكر الجميع على كرم الإصغاء، طبتم وطاب مسعاكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد طه حسين شوية وأحيل الكلمة الآن إلى السيد أحمد بلعالية، فليفضل.

السيد أحمد بلعالية: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

سيداتي، سادتي أعضاء الهيئة التنفيذية،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

سيداتي، سادتي ممثلي الصحافة الوطنية والأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني في مداخلة المتواضعة هاته أن أقدم بأخلص التهاني إلى كافة الشعب الجزائري والأمة الإسلامية بمناسبة عيد الأضحى المبارك، كما أنني جد سعيد في رحاب هذه الجلسة التي أراها بصدق وإخلاص فضاء للأفكار النيرة والاقتراحات البناءة، لقاء يسوده التعاون وتوحيد الرؤى وصدق النية والجدية في العمل، مما يمكننا القول بقوة إننا لسان حال صادق وأمين قولاً وعملاً متبوعاً مكانة عالية من حيث التوفيق والانسجام، لأن التجارب أثبتت - عبر العصور - أنه لا استغناء عن التكامل والتعاون، لأن المرحلة الراهنة تفرض علينا النجاح في التسيير والموضوعية في التفكير لتوحيد الجهود وتضافرها الذي يمليه علينا الواجب الوطني، لأجل تنمية شاملة لإحقاق المزيد من المكاسب ودفع وتيرة التنمية، لرفع التحديات

شكرا لكم جميعا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بلعالية والكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة في مناقشة قانون المالية،

السادة الوزراء،

السادة المرافقون للسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم.

سيادة رئيس الجلسة،

نناقش اليوم قانون المالية لسنة 2012 في ظروف دولية ووطنية خاصة؛ دولية شرحها السيد الوزير أثناء تدخله وتتميز مع جيراننا الذين لنا اتفاق شراكة معهم، وهذا الاتفاق سوف يؤدي إلى سوق كبير نصح جزءا كبيرا منه؛ إذن فهذا الذي نحن نتعامل معه يعيش أزمة عميقة ونلاحظ في ميزانياته تقليصا للأجور في بعض دولها وتوجد سياسة تقشف كبرى. في هذه الأجواء بالضبط، وحسب مشروع قانون المالية فإن هذه الأزمة لن تمس بأساسيات اقتصادنا، لم تمس بعد، لكن يجب أن نأخذ جميع الاحتياطات، لأن تراجع التنمية يمكن أن يؤثر بطبيعة الحال على سعر البترول ويمكنه أيضا أن يؤثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلادنا. إذن علينا أن ننتظر من هذه الناحية، خصوصا أن الخبراء يتكلمون عن الأزمة التي يمكن أن تزول ولكن لن يعودوا بعدها إلى التنمية إلا في حدود سنة 2020، إذن فإن هذه الجوانب الدولية سوف تكون حاسمة.

بالنسبة لنا، هذا القانون نتفهم من خلاله الحكومة، نحن نتفهم جدا، توجد استجابة للمطالب المشروعة التي عبر عنها الناس باحتجاجاتهم السلمية والقانونية، أي يوجد استجابة مادام أن

ومن باب وضع الأمور في نصابها واعتماد الموضوعية كأداة للتقييم، لايسعني من هذا المنبر إلا أن أهني وأشكر كل القائمين والساهرين على هذه الإنجازات وعلى رأسها السيد والي الولاية، فمني لكم كل التقدير والتشجيع.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

لقد حرصت كل الحرص - إن سمحتم - بإدراج بعض الاقتراحات والتساؤلات الهامة المتعلقة بالإسراع في توفير بعض المراسيم والقرارات التي اتخذت من طرف حكومتنا وهي:

(1) الإسراع في تطبيق الإجراءات والمراسيم الخاصة بالقروض السكنية الممنوحة من طرف الخزينة العمومية الموجهة للموظفين علما أن هذا القانون ينص على منح قروض قيمتها 400 مليون سنتيم بالنسبة للموظفين، الذين يتقاضون أجرا يفوق 05 مرات الأجر القاعدي و 700 مليون للذين أجرهم يفوق 07 مرات الأجر القاعدي.

(2) الإسراع في تنفيذ مشروع 4.200 مسكن في قطاع التربية لولايات الجنوب الهادف إلى تحفيز أساتذة الشمال للعمل في الجنوب.

(3) الإسراع في تطبيق القرار المعتمد والخاص بمنح قروض بنكية مصغرة لصالح المساجين المفرج عنهم، دون إلزامية صحيفة السوابق العدلية.

(4) التخفيف والامركزية قانون الصفقات، حتى يتسنى للمسؤولين الإسراع في إنجاز المشاريع.

(5) وأخيرا، إن أثر الأزمة المالية التي تعرفها دول جنوب أوروبا على الاقتصاد الوطني سيكون ملموسا على المديين القصير والمتوسط على الصادرات الجزائرية للمحروقات وانخفاض مداخيلها؛ وبالطبع هذه الحصيلة السلبية ستعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، وذلك بتراجع العرض في هذه البلدان الذي يؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار؛ وبالتالي ارتفاع فاتورة الواردات، السؤال الذي يشغل البال هل اتخذتم كل الإجراءات اللازمة في استمرار دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك حتى لا يشعر المواطن بهذا الارتفاع؟

على أن الإنتاج الصناعي الآن هو حوالي 2% وفي سنة 2015 نصل إلى 10% وسنة 2020 نصل إلى تغطية حوالي 20% من الاحتياجات، إذن نريد أن نعرف وبدقة هل هناك دراسات استشرافية من خلال التدييمات والتحفيزات التي نعطيها، ما هو المنتج في سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات، حتى نبدأ نتشجع ونخرج من هذا الكلام التقليدي أي أننا نعتمد على البترول هذا الأمر نعرفه لكننا نريد أن نعرف ماهي الخطوات التي اعتمدها الحكومة من خلال التحفيزات... إلخ، متى ستوقف الاعتماد على الجباية البترولية لتمويل ميزانية التسيير؟ هذا خطر محقق بنا وأهم خطر في هذا المجال ويمكنه أن يمس بسيادتنا إن نحن واصلنا في هذا الإطار، إذن يجب على الحكومة أن تقدم لنا توضيحات خاصة بالتحفيزات، فهل هناك ميزانية بالأهداف - كما يقال - فما هي الأهداف التي نتوخاها من خلال إعطاء هذه التحفيزات على المدى المتوسط أو المدى القريب؟ وهل نبقى في الإنفاق بدون أن نفهم؟ إذن يجب أن نطمئن، فإن ما تجلبه لنا الجباية البترولية نحن سنستثمره وسوف يأتي بالفائدة في القريب أو على المدى المتوسط نحن سنصبر، لكن يجب أن يكون فيه توضيح ونطلع به الرأي العام هذا لأنه يوجد قلق يخص هذه الناحية لأن ما أعطي اليوم قد يصبح خطرا يمس بالأجور غدا وبالنسبة للتقاعد. نعرف أن الحكومة تبذل مجهودات لكننا نريد ما يطمئنا قليلا.

بعد هذا الكلام العام، في الحقيقة، أريد أن أعود الآن إلى النص في ذاته ولدي طلب، أريد من خلاله بعض التوضيحات من السيد الوزير.

تكلمتم على مسأله مهمة وهي مسألة إعادة تقييم تكاليف المشاريع، نعتبر هذا مشكلا من المشاكل الكبرى، ففي سنة 2010 عندما تكلمنا عن البرنامج الخماسي الذي اشتهر بـ 385 مليار المشهورة، قيل لنا بأنه تقريبا 40% هو نسبة مخصصة لإعادة تقييم تكاليف المشاريع، بمعنى أنه لا يوجد نضج بالنسبة للمشاريع وبالتالي نبقى نمول كل المشاريع القائمة بمصادرنا، تقولون هنا

الدولة تستمع وتريد أن تستجيب لهذه الطلبات الاجتماعية، إذن توجد ميزانية تسيير ضخمة يعني 4.600؛ لكننا كنا نبتغي دائما أن تكون ميزانية التجهيز هي الأساس، لأنها هي التي تؤدي إلى خلق الثروة، لكن يوجد قلق كبير نعم، نتفهم لماذا الحكومة تضخم ميزانية التسيير ونعي الأسباب، لكن هناك قلق وقلق كبير! لأننا يجب أن نعرف أن ما جاء في ميزانية التسيير سوف يستمر على مدى سنوات طويلة، إذن فالسؤال الأساسي الذي كنا نردده دائما هو أننا لا يمكننا أن نعتمد على مصدر وحيد لهذا التمويل؛ لأنه ربما وأعتقد أن أي تقلب لهذه الأسعار معناه - وهذا لا نتمناه ولكنه ممكن - أننا في ظرف متوسط أو في ظرف طويل نعود إلى تقليص الأجور وتجميدها ولربما نمس بالتقاعد... إلخ، وبالتالي يجب أن تكون لدينا مصادر ثابتة ومستمرة ويجب أن تكون خارج البترول وهذا الكلام كنا نقوله في الحقيقة منذ أكثر من ثلاثين سنة؛ الرقم الموضوع أمامنا تقول الحكومة من خلاله إن الجباية العادية تغطي 60% سنة 2009 من النفقات الاعتيادية، أما الآن فهي 41% بمعنى يوجد تراجع، معناه يوجد هجوم كثيف أو اعتماد كبير على الجباية البترولية من أجل تمويل ميزانية التسيير، يعني هذا الخطر كبير ونحن نقول ماهي وصفة الحكومة؟ فإنها - أي الحكومة - قد أعطت الكثير من التحفيزات والتدييمات ومن التخفيض الجبائي وإعادة الجدولة... إلخ، للمتعاملين الاقتصاديين بدون تفريق أي الخواص والعموميين، نحن نقول نعم نخفض هذا لكن هل هناك أهداف؟ هل توجد دراسة؟ لما نمح هذه التحفيزات لهذه المؤسسات والقطاعات ننتظر منها الزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة في المساهمة في الجباية العادية، لأن هذا هو الطريق نريد أن نعرف إن كانت الحكومة تقوم بدراسات - وحتى لا نبقى نتكلم فقط في العموميات - فما جدوى هذه التحفيزات التي منحت لقطاع الفلاحة، بقوة وأعطيت للمؤسسات وللصناعة؟ نحن نرى أن الرقم مشجع 04 فاصلة كذا، ووزير الصناعة يتكلم

السيار للهضاب العليا؟ نريد توضيحا في هذه النقطة، وقد ذكرتم أن ما رصد له - كما اطلعت عليه في تقرير اللجنة - 380 مليوناً، هل نقصد 380 مليوناً أم 380 ملياراً؟ أريد توضيحا بخصوص هذه النقطة، فهل هو الطريق السيار للهضاب العليا؟ أم هي دراسة؟ أم هو إنجاز؟ أم ماذا نقصد بالضبط؟ أحتاج بخصوصها إلى توضيح.

نقطة أخرى تتعلق بنص المادة 03 من قانون المالية التي تعدل المادة 42، لقد تكلمتم فيها عن نقطة هامة وقلتم إننا سنعتمد الآن على الدفع الفعلي للإيجار كسبب لإنشاء الضريبة وليس على التسجيل، لم أفهم؛ ماهي المشاكل التي جعلت الإدارة تقوم بمثل هذا التعديل؟ لأننا نعرف أن سوق الإيجار لدينا - عمليا - كثير وأصبحت المحلات العقارية موجودة في كل مكان وهناك سوق كبير للتعامل فيه خصوصا الكراء، لأنه قد اتخذت إجراءات في القانون المدني والقانون التجاري شجعت الأشخاص الآن لاستئجار للمحلات بدون خوف، أي يوجد سوق، ونحن نريد أن نعرف ماهي قيمة هذا السوق، فهل هو - عمليا - هذا التطور الذي نشاهده في الواقع العملي وهل ينعكس على مداخيل الضريبة مثلاً؟ ماذا يجلب هذا السوق؟ نحن نعرف أنه كبير خصوصا في المدن الكبيرة وبأثمان عالية... إلخ، نريد أن نعرف بالضبط ماهي المداخيل بالنسبة للسوق الإيجارية بصفة عامة؟ ثم هناك سؤال حول ما تكلمتم عنه بخصوص الدفع الفعلي بدل التسجيل، ماهي المشاكل التي خلقها التسجيل؟ لأن التسجيل هو إجراء رسمي يمر بالموثق ولأن التوثيق أصبح شرطاً في القانون، بمعنى أنه بعد تسجيله نعرف القيمة وكذا، إذن ماهي المشاكل التي تلقنتها إدارة الضرائب حتى تفلت عن هذا الفعل؟ أمر طبيعي أن يكون له أسباب فعلية نريد توضيحها.

النقطة الأخرى التي وددت وأطلب أن توضح لي هي نص المادة 34؛ هذه المادة تتكلم عن تنظيم جديد للتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للمكلف بالضريبة، بمعنى أن إدارة

- وقد أعطيتكم حكماً تقييماً ونود أن توضحوا - بأن هناك انخفاضا واضحا في إعادة التقييم وذكرتم أنه بين سنتي 2007 و2012 فإن نسبة إعادة التقييم قد بلغت 6.1% لم أفهم ماذا تقصدون بها؟ هل هي تخص نسبة المشاريع أو هي نسبة تكلفة المشاريع التي أعيد تقييمها؟ نريد توضيحا بالنسبة لهذه النقطة التي ذكرت في التقرير لكنها نوعاً ما غامضة - على الأقل - بالنسبة لي.

نقطة أخرى، لاحظت من خلالها رصد 57 مليار دج للخدمات الجامعية، أتذكر أنه قبل خمس أو ست سنوات كان هذا الرقم يقدر بـ 04 ملايين دج، وقبل سنتين كان يقدر بـ 10 ملايين دينار أما الآن فنحن قد وصلنا إلى 57 مليار دج، نعم نفهم بأن عدد الطلبة في حدود 1.400.000... إلخ، لكنني أظن أن هذا القطاع لم تدخل عليه الإصلاحات الجذرية منذ الاستقلال، نعرف أنه يتعلق بديمقراطية التعليم ومجانية التي هي من بين أساسيات نظامنا السياسي؛ أعرف ذلك، لكن ألم يحن بعد الوقت لكي ندرس هذه المسألة في توجيه المساعدات؟ لأننا بقينا الوحيدين في المنطقة وربما في العالم لا نزال نمارس مثل هذه السياسات حتى توجه هذه السياسات إلى المعوزين حقيقة، طلابنا الفقراء يجب أن يدرسوا وأن تعينهم الدولة، الصين وما أدراك ما الصين كل طالب في الجامعة يدفع تكاليف الدراسة نحن لم نصل إلى هذا الحد ولم أتكلم عنه، بل أقصد تكاليف الخدمات الجامعية التي يجب أن نعيد النظر فيها وننظر إلى البدائل في تسييرها ولا نبقي نعمل وفق هذا المنطق، لأن التكاليف تتزايد بشكل مذهل، يعني قبل ثماني سنوات كانت قيمة هذه التكاليف 04 ملايين دج والآن أصبحت 57 مليار دج، أعتقد أن المبلغ كبير جدا وبالتالي يجب أن نعيد النظر فيه، ونوجه إلى المناطق التي يكثر فيها الإنتاج.

نقطة أخرى أريد توضيحا بشأنها، لقد تكلمتم عن إنجاز خط مواصلات الهضاب العليا، ماذا نقصد بكلمة «مواصلات» فهل هي تابعة للبريد أو أننا نتكلم عن الأشغال العمومية؟ أنقصد بها الطريق

كان نص آخر يعالج مشكلة من هذا النوع، وأنتم أدرى بالبيريوقراطية التي تطغى على الإدارة فعندما يتوجه المواطن إلى الإدارة ويقول إنني قد دفعت كل المستحقات منذ 10 سنوات فيرد عليه ممثل الإدارة قائلاً بأن العقد قد صدر مؤخراً وبالتالي يتوجب عليك الانتظار، أريد توضيحاً كذلك بخصوص هذه النقطة.

أنتقل إلى النقطة الأخيرة المتعلقة بنص المادة 45، في الحقيقة يبدأ النص بعبارة «يمكن» وهذه الكلمة خاصة في بلدنا وفي مثل الظروف التي تحيط بنا تؤدي إلى التمييز في أرض الواقع، ففي تقرير الأمم المتحدة «كيف يحارب البرلمان الفساد»؛ فقول: بمحاربة «يمكن» لأنها تعني أنك تمنح محمداً وتمنع علياً. بمنح محمد ومنع علي، وماذا تنص؟ إنها تنص على أنه يمكن لمدير المؤسسات الكبرى للضرائب أو المديرين الولائيين بسحب الشكوى على شخص كان قد تهرب من الدفع، فلما يدفع 50% يسحبون الشكوى، ونتيجة هذا السحب هي خطيرة وتتمثل في إنهاء الدعوى الجزائية، طبقاً لنص المادة 06 من قانون الإجراءات الجزائية، يعني بدلاً أن يحبس لأنه مجرم يصبح كأنه غير مجرم إذن فكلية «يمكن» نقصد بها أنها تطبق على فلان ولا تطبق على فلان، كنت أتمنى أن تنزع «يمكن»، فالشخص الذي يدفع 50% من حقه أن يحوز على العقار، لماذا ندرجه ضمن المادة التي تقول «يمكن» أنا متأكد أن نية الوزارة هي نفسها، لكن على مستوى التعبير فقط جاءت بهذه الصياغة لهذا نود أن يؤكد السيد الوزير وأن يقول رأيه أي رأي الحكومة من خلال هذه المادة أننا نقصد أن الشخص الذي يدفع 50% من الغرامات والضرائب ستسحب منه الشكوى ولا نعطي السلطة التقديرية للمدير الولائي أو مدير المؤسسات الكبرى.

تلكم هي - سيادة الوزير - النقاط التي أردت وأطلب منكم توضيحاً لها وتوضيحاً سوف يكون مهماً لأنه يعتبر من الأعمال التحضيرية التي يستند إليها القاضي في تفسيره للقانون ويمكن استخدامها من طرف المحامين وكذا، لأنه حين

الضرائب تملك قانوناً من أجل التركيز على شخص أو مجموعة وتقوم بعملية تدقيق عميق للوضع الجبائية من أجل معرفة إن كان هناك تهرب أو كذا... إلخ، من أجل استرجاع ما حول إلى الخزينة؛ هنا أطرح سؤالاً - حتى أوضح للرأي العام - ماهي المعايير التي يتم الاعتماد عليها لاختيار مكلفين معينين لكي يكونوا تحت طائلة التحقيق الجبائي؟ ثم هذه التحقيقات وكما نشاهدها هنا أنها تصل إلى سنة في بعض الأحيان، هل هناك إضافات لهذا الجهد من الناحية العملية في نهاية المطاف؟ هل هناك مداخل إضافية تدخل إلى الخزينة من خلال هذه التحقيقات؟ نريد أرقاماً، ما هو عدد هذه التحقيقات؟ وماهي الأموال التي دخلت من خلال عملية هذا التحقيق العميق؟

النقطة الأخرى التي أردت أن أستفسر بشأنها هي نص المادة 58 التي أقرت مسألة السكنات الترقية المدعمة، طبعاً لقد اقترحت الحكومة 10 سنوات لكن أصبحت 05 سنوات بتعديل من المجلس الشعبي الوطني، فالموضوع ليس هنا. سؤالاً يتعلق بالمدة لقد قلتم 05 سنوات، منذ متى نبدأ بحساب الخمس سنوات؟ قلتم من عقد التنازل، لكن ما يحدث على أرض الواقع أنه يوجد الكثير من المواقع التي تنجز بها هذه السكنات الترقية المدعمة وهي غير مسواة، تجد أن المواطن قد دفع كل ما لديه من مال لكن العقد لا يمكن استخراجها بسبب المشاكل المتمثلة في انعدام وجود التصميم وكذا.. يوجد القانون رقم 15-08 لكي يحل هذا المشكل؛ إذن يدفع المواطن كل ماله أي مستحقات العقار لكنه لا يتحصل على العقد وهذا ليس خطأه بل يعود السبب في ذلك لأمر آخر فينتظر طويلاً، ربما دفع لمدة 10 سنوات ولكن الحصول على العقد بعد انقضاء الـ 10 سنوات، فنبدأ بحساب الـ 05 سنوات ابتداءً من العقد، أين الخطأ؟ كنت أتمنى أن نبقي على المبدأ، لكن ندرج مسألة التنظيم حتى نعالج هذه الوضعيات التي ترجع الخطأ للإدارة لا للمواطن الذي نحمله الـ 10 سنوات وأن ينتظر 05 سنوات إضافية، إذن أود لو

الذي جاء ذكره في مشروع القانون فهو عجز ناتج عن 37 دولارا للبرميل وهو ناتج كذلك عن أمور نسبية، بينما سعر البرميل هو أكبر بكثير من هذا. يعني يمكنني أن أقول باختصار دون أن أطيل الكلام في هذا المجال إنه لا يوجد عجز، فالميزانية غير عاجزة وصندوق ضبط الإيرادات يسوي الوضعية وأمورنا هنيئة، ولعل من الدول القلائل في العالم - أقول القلائل وأنا متأكد مما أقول - التي ميزانيتها غير عاجزة. تكلم بعض الإخوة عن الوضع العالمي في جنوب أوروبا أو شمال أوروبا، إذا مس الوضع أوروبا وأمريكا فما بالكم نحن؟! عادة لما تتعرض أمريكا وأوروبا لريح خفيفة، يصيبنا نحن الزكام! لكن الوضع العالمي الاقتصادي أظن أن الكلام واضح، الجباية - كما أفهم - هي الضريبة، فالجباية البترولية والجباية معناها الضريبة كما أفهم أنا، قدرت بـ 1.561 مليار دج في المشروع والجباية العادية - حسب ما فهمت - هي غير البترولية وقد قدرت بـ 1.894 مليار دج أي أكبر منها، أردت أن أفهم ما قيمة هذه الجباية، أي نسبتها المئوية من سعر البترول وماذا تمثل من قيمة البترول؟ فالجباية هي الضريبة والضريبة عادة هي نسبة قليلة من رقم الأعمال، نحن نتكلم عنها كثيرا وأغلبيتنا هنا داخل القاعة وحتى المواطن المتواجد خارج القاعة يفهم أنها أموال البترول ونحن نسميها الجباية؛ أريد شرحا لهذا، ثم إذا كانت الجباية مقدره بهذا المبلغ، إذن فأين هي أموال البترول؟ سوف تقول لي إن أموال البترول هي ما يسمى عندنا باحتياطي الصرف تقريبا؛ احتياطي الصرف بالعملة الصعبة، أحد الزملاء قال صباحا أنا لا أفهم جدوى أو الفائدة من احتياطي الصرف. أنا لا أقول مثله بل أسأل سؤالا آخر - حتى تتم الإجابة على سؤاله - وهو: هل احتياطي الصرف الجزائري بالعملة الصعبة موضوع في مأمن أمام هذا الوضع غير المستقر؟ الموضوع قد تداولته كثيرا الصحافة وحتى السياسيون ولعل وزير المالية نفسه، لكن لا عليه دعونا نسمع كلمة مطمئنة حول هذا الجانب، نبقى

دفاعه عن الشخص يقول له توقف فالمادة حقيقة تقول «يمكن» لكن نية الحكومة ليست في «يمكن» إذ تعني أنه بمجرد أن يدفع الشخص 50% تمنحه ولا تميز بين هذا وذاك (أنت أعطيك وأنت لا أعطيك) وأنتم تعرفون بأن الجزائريين حساسون بالنسبة لمشكلة المساواة، فالثورة قامت من أجل هذا والنظام كله قائم من أجل المحافظة على المساواة، طبعا في بعض الحالات نجد التمييز في المساواة، ففي بعض الأحيان يكون التمييز الإيجابي مثلا إن تعلق الأمر بالنساء من أجل مساعدتهن إن كن في الأسفل أرفعهن، لكن القاعدة هي المساواة، شكرا سيادة رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لزهاري بوزيد والكلمة للسيد حمدة علي سعدي، فليفضل.

السيد حمدة علي سعدي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس الجلسة المحترم، السادة الوزراء المحترمون، زملائي، رجال ونساء الصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مرتاح للغلاف المالي الضخم الذي رصد لميزانية 2012، ومرتاح كذلك للمجهودات التي بذلت من طرف السيد وزير المالية وطاقمه على هذا الإعداد والتقديم والشرح، ومرتاح أيضا لنسبة النمو سواء بالنسبة للمحروقات أو خارج المحروقات التي بلغت حوالي نسبة 06% لعدة سنوات، تمنينا أن تكون أكبر قليلا هذه السنة من العام الماضي، لكن لظروف يعلمها العام والخاص بقيت النسبة بالتقريب ثابتة، والحمد لله أنها تكون ثابتة خير من النقصان، ومؤشرات التضخم وكل الأمور الاقتصادية التي يعرفها الإخوان أكثر منا والتي أراها نوعا ما مريحة رغم الوضع العالمي الذي قلت وتحدث عنه زملائي وقال كل الناس إنه غير مستقر. حتى ولو أننا قد تكلمنا عن العجز الملموس في الميزانية

نعم رمز فيمجرد مسكها والنظر فيها تعطيك صورة عن البلد الذي أنت متواجد به. أعتقد أن بعض الزملاء رأوا في بلدان أخرى عدم تداول أوراق نقدية بالية قط وتلاحظون كذلك أنها مطبوعة سنة 2010 ويكتب عليها التاريخ، أنا لا أعرف حكاية الثمانينات هذه! إن قلت لي لقد طبعنا الورقة النقدية بقيمة 2000 دج، أقول نعم إنها جيدة ونحن نباركها، لكنها منظومة كاملة ومتكاملة وتصرفوا بجد لكي تصل الرواتب الشهرية لأصحابها. التشغيل: جميع المتدخلين أشاروا إلى نقطة إسمها الشباب.

الإصلاحات السياسية ناتجة عن حركة عالمية وناتجة عن وعود تقدم بها فخامة رئيس الجمهورية أثناء حملاته الانتخابية؛ هذه الإصلاحات السياسية نباركها ونسير فيها ونثمنها باعتبار أنها تتكلم كثيرا عن الشباب، الإخوة المتدخلون - إن أعدنا التسجيل السمعي من صباح هذا اليوم - لا واحد منهم خلا كلامه من ذكر الشباب، كل الناس يتكلمون عن الشباب، ماذا نوفر للشباب وكذا وكذا، حتى قصة تسليم المشعل نتكلم عنها دائما تقريبا قد سلمت داخل القاعة، والله أعلم أنا أخاف أن أظلم الناس يوجد مجاهد واحد وهو السيد محمد الشريف عباس، الذي سلم المشعل، لا عليه مجاهدونا نضعهم فوق رؤوسنا ولا بد من تركهم ولكن أردت أن أقول فقط إنهم يعدون على الأصابع وإن وجدوا فهم أقلية. إذن حكاية البلاد بلادنا والشباب شبابنا.. لا عليه نحن نكوّن 10 ملايين في مقاعد الدراسة إنها نسبة تساوي ثلث الأمة والله لا توجد دولة مثلنا حتى بأمريكا ومصاريفها وهمومها وتدريسها بالدينار الرمزي والمجانية والسكن كذلك، لقد سماها زميلي السيد لزهاري بالسياسات التي تخلى عنها كل العالم ونحن لا نزال نطبقها إكراما لأمتنا وإكراما لشعبنا لأنه شعب عظيم، ضحى ووضع لنفسه تاريخا إنه أمر ضروري أن يفهم شبابنا هذا - سبحان الله - لا تكسروا مصباحا واحدا فأنتم بحاجة إليه، لا تغلقوا طريقا واحدا! ماهي هذه الظاهرة المتمثلة في غلق الطريق؟

في إطار الارتياح لكي لا نبقي نشاهد دائما الجوانب المظلمة ولا نذكر أبدا القطار الذي يصل في الوقت المناسب، بل أريد التكلم قليلا عن الارتياح وعن القطار الذي يصل في الوقت المناسب أولا ثم نتطرق إلى القطارات التي تصل متأخرة.

عندما نسمع كلاما عن الضريبة وعن المواطنين الذين لا يدفعون الضريبة والتهرب والغش، و، و، تستنتج أننا لا نحصل شيئا وإذ بالمشروع يبين أن الضريبة العادية تغطي نسبة 50%، زميلي السيد لزهاري لم تعجبه نسبة 50% لكنني مقتنع بهذه الـ 50% كنت أتصور أن هذه الضريبة المحصل عليها لا تغطي أية نسبة - أقصد الضريبة الداخلية أو العادية - هذه النسبة جيدة وعلينا تشجيعها والمواصلة لتحصيلها أكثر، والله لو نصل يوما ما إلى تغطية ميزانية التسيير كاملة، نكون قد حققنا أمرا عظيما فلتكن كذلك حتى لا نظلم مواطنينا كثيرا، (شوية من هنا وشوية من هنا، شوية من الحنة وشوية من رطابة اليدين).

مشكل السيولة؛ مادما نتكلم مع وزارة المالية لأن الأمر يعنيها، لم نفهم هذا المشكل! نريد إصدار أوراق نقدية جديدة أو تصرفوا! المهم عندنا هو الحصول على الراتب الشهري فقط، لا أريد أن يقال لي هناك نقص في السيولة وبنك الجزائر يشكو، فأنا أريد أن أحصل على راتبي الشهري بمجرد توجيهي إلى مكتب البريد آخر الشهر، يظهر لي أن بنك الجزائر يريد أن يسير الجزائر بالأوراق النقدية البالية بقيمة 200 دج التي طبعت في الثمانينات والتي يصعب علينا مسكها بأيدينا، لم أر أوراقا نقدية جديدة بقيمة 200 دج! ولعله يذكرني بنفس العدد الذي طبع سنة 1980 أو 1982 حينما كان يبلغ عدد سكان الجزائر 15 مليونا أو 16 مليون ساكن ويريد أن يسير بها الجزائر حاليا التي بلغ عدد سكانها 36 مليون ساكن، أنا لا أفهم الوضع جيدا لكن على البنك أن يتصرف ويحل المشكلة، ألا يمكنه أن يطبع أوراقا نقدية جديدة! أنا أرى في العديد من دول العالم أن الأوراق النقدية هي نوع من السيادة مثلها مثل العلم، تمثل البلاد، هي رمز،

ومربي المواشي وغيرها إن كانت مسألة الري ناقصة، نطلب منكم تمويلنا، لدينا بولاية تبسة مشروعان قيد الدراسة لإنجاز السدود، تكلمنا مع وزير المالية بشأنهما لكن لم نلمس إلا وعودا محتشمة في هذا الجانب، نطلب منكم أن تعطونا الماء؛ لقد سئمنا التهريب وسأتطرق إلى هذه النقطة بالذات في كلمتين، أحد الأمور التي سوف تحد من عملية التهريب في بلدنا وبالأخص في المناطق الحدودية هو وجود الماء ووجود السدود، إذ يسعد المواطنين برؤية الأمطار ويفرحون كذلك إن أنجزنا لهم السدود المملوءة بالمياه ويصبح الماء جاهزا للتوزيع. لقد تعبنا من التهريب بالمناطق الحدودية وخاصة في الظروف الحالية، فإن أغلبية المواطنين مستأؤون من هذه الظاهرة، بحيث وصلنا إلى حد أنك لا تستطيع أن تملأ سيارتك بالوقود، لأن الطوابير لا تنقطع وتدوم لمدة جد طويلة، فأغلبية المواطنين مستأؤون من هذا الوضع، أما الأقلية المستفيدة من التهريب أيضا تطالب بفتح مناصب عمل، إذن ما هو الحل؟ في اعتقادي أنا شخصا أن الظاهرة صعبة لكي أجد لها حلا، لكن أرى أن المناطق الحدودية يختلف الأمر فيها بالنظر للمناطق الداخلية، لماذا؟ أعطي أمثلة بسيطة تفهمون من خلالها الوضعية.

ثمن الخضر جد مرتفع بالنظر للولايات المجاورة، قوموا بإجراء مقارنة، تجدون أن السبب هو انتشار ظاهرة التهريب، إنه مضر بحيث ينتج عنه الارتفاع في الأسعار، فإن لاحظنا دولة كليبيا أو تونس بحاجة إلى مادة الألمنيوم أو الفراش أو لكذا فيرفع التاجر أسعارها لأنها سهلة التهريب إلى خارج الوطن، إذن لو نفكر - سيدي وزير المالية - في صندوق إضافي للتنمية بالإضافة إلى صندوق الهضاب وصندوق الجنوب أي إنشاء صندوق لتنمية المناطق الحدودية، نحن متضررون بحكم تواجدنا بها وهذا الضرر يغطيه عمل خاص بنا، يعني إنشاء صندوق خاص بنا ولا أعلم إن كان هذا الاقتراح في محله أم لا؟

لقد أطلت سيدي رئيس الجلسة، عذرا، لو تكرمت

فأنت أغلقت شريانا للحياة، أنت أوقفت بلادك، نسئمها مطالب فهي أمور سلمية نعم، نحن نثمنها كلنا كمجتمع مدني، كأحزاب سياسية، كنظام وك مواطنين، كلنا نثمن ما هو سلمي وكذلك الزيادة في الأجور وهذه الأمور المتعلقة بالثلاثية والتي تكلم عنها الإخوان كلها في الميدان، هناك أمور أخرى وقد تكلم عنها زميلي ممثل ولاية أم البواقي وذكر الصحة وبعده صفر، ونضيف إليه صفرا آخر بتبسة التي تبعد عنها بـ 50 كلم فيصباحان صفرين بالفعل، والله لن أضيف تعليقا أكثر من هذا! زميلي قال: السيد وزير الصحة لم تزرنا منذ 07 سنوات، وحتى نحن لم يزرنا منذ 10 سنوات! لم يتواجد هناك بتاتا! مشكل الصحة هو مشكل قائم، موجود (والله غالب) نطالب المعنيين بالأخذ بعين الاعتبار انشغالاتنا، هل توفرون لنا طبيبا مختصا في أمراض النساء والتوليد؟ يقال لا، وفي عين البيضاء يقال كذلك لا، حسب علمي أن البرج هي مصنفة من بين الولايات التي تشكو كثيرا لكنها تفتقر لأطباء التوليد وأمراض النساء وإن وجد بها فطبيب واحد! بولاية تبسة نفس الشيء إلا أنه كان بها كوبيان إثنان فسارت الأمور على أحسن ما يرام لكنها تبقى ناقصة، نود أن يأخذوا بعين الاعتبار مجال الصحة.

أبقى بولاية تبسة، لأطرح مشكل السكن الذي يعد ناقصا بالولاية، ونحن نشكر المبادرين بالبناء الريفي لأن المشروع عظيم وناجح على مستوى الوطن ونثمنه كما نثمن مجهودات الحكومة ونقدرها في هذا المجال وحبذا لو وضعت في تبسة مخططات أخرى للسكن تخص السكن الاجتماعي والتساهمي وهذه الصيغ المختلفة للسكن. أول تدخل تقدمت به في مجلس الأمة والآن أشرف على نهاية العهدة تكلمت عن السدود فقلت مادمننا نملك المال علينا أن نكثر من إنجاز السدود في بلدنا، السدود تمثل الحياة فكلمنا أنجزت سدا بمنطقة فكأنما زرعت الحياة بتلك المنطقة، مناطقنا جافة - كما قال ممثل ولاية بسكرة - وتحتاج إلى الماء، فمستحيل أن تنجح الزراعة أو قطاع الموالين

تدخلي هذا هي قضية احتياطي الصرف بالعملية الصعبة، هذا الفراش السمين الذي يحوي بداخله النقود هو موجود في بنوك القوى الأجنبية تخوفي يكمن في:

(1) لم نتحصل بالضبط على الرقم الرسمي،
 (2) هل من إجراءات و ضمانات سواء من طرف حكومتنا أو من طرف القانون الدولي التي تحمي هذه الأموال؟ وممكن للمشاكل أن يكون غير مطروح بالنسبة للجزائر فقط وإن كان مطروحا لدى عدة بلدان هي في نفس وضعنا. نحن نعرف أننا في هذا العالم نعيش في أزمة، أزمة الدولار، أزمة اليورو وهذه القوى الأجنبية تحسدنا على أموالنا وعلى ثرواتنا وهي تطمع فيها كما طمعت في ثروات بلدان أخرى وقنبلتها وهدمتها وحطمتها ونهبت أموالها، سؤالي هو، أطلب من السيد الوزير إفادتنا بتوضيحات أكثر فيما يخص هذه الأموال التي تعتبر القوة المالية والاقتصادية لبلادنا ومن حقنا التخوف من التهديد والطمع والجشع!

نقطة ثانية تتعلق بسياسة التنمية الوطنية وكذا سياسة الاستثمار، نحن نعلم بأن الخطوات التي نسيناها في الماضي وحتى إلى يومنا هذا تركز أساسا على العدالة أو التوازن الجهوي فيما يخص التنمية وما نلاحظه في هذا الميدان هو وجود التمييز، هناك ولايات مصنفة في المجموعة الأولى وبارزة بالإمكانات والتنمية والمشاريع المحققة وهناك ولايات تابعة ولكن توجد ولايات مسها التخلف إلى أقصى درجة، والأخ رئيس الجمهورية من بين خطابه كان قد ذكر ولاية جيجل وولاية خنشلة، لكن بعد هذا الخطاب الحكومة لم تأخذهما بعين الاعتبار، أعطي دليلا: مشروع «بلارة»؛ هذا المشروع موجود منذ عهد الرئيس الراحل هواري بومدين رحمه الله، أي حوالي 40 سنة والمشروع في تباطؤ وفي كل مرة تمر تصريحات بالجريدة وقرارات من طرف الحكومة مفادها: «سوف نقوم بإنجاز كذا...» وسوف نعمل كذا للأسف لا توجد أية نتيجة إلى غاية يومنا هذا، المشروع الوحيد الذي تحقق في ولاية جيجل هو ميناء «جن جن»

بمنحي دقيقة فقط لمتابعة تدخلي!
 بالنسبة لشريحة الشباب الذي تكلمت عنه كثيرا والذي نكن له معزة ومحبة كبيرة، فهذه الصيغ الموجودة (ANSEJ) و (ANJEM) وتشغيل الشباب وكل هذه الأمور التي وجدت لصالحهم والتي نجدها تسيير بطريقة جيدة أحيانا ولا تسيير بطريقة جيدة أحيانا أخرى، ولديها محاسنها وعيوبها، وأخيرا ما يسمى بالإدماج براتب قدره 15.000 دج، فربما يعمل وربما لا يعمل أو لا يريد العمل، فحبذا لو نشجع الشباب الذي لم يفته الوقت لمتابعة التكوين أي نحضرهم نفسيا للعمل عوض المطالبة فقط، أيضا الشباب حضروا أنفسهم وحسنوا مستواكم وتكونوا ثم طالبوا! إن سألت أحدهم ماذا تعمل؟ يقول لك عون أمن أو حارس، هذا أمر غير معقول! فلو تمنح الحكومة - في كل مجالات التكوين المختلفة بما فيها التكوين المهني والمعاهد العليا - شبه راتب كإغراء مباشر يحفز الشباب من أجل التكوين، أفضل من أن نغريه وهو بطال ولا يعمل بتاتا فنغريه براتب معقول 15.000 دج فأكثر حتى يتكون وبعد ذلك نتحصل على شباب متكون، يستطيع أن يساهم فيما بعد في التنمية وينجح بفضل الاستثمار في البلاد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حمة علي سعدي والكلمة للسيد مصطفى بودينة، تفضل.

السيد مصطفى بودينة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

شكرا سيدي رئيس الجلسة؛

سيدي رئيس الجلسة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

النقطة الأولى التي وددت التطرق إليها في

مجلس الوزراء بأمر من الأخ رئيس الجمهورية ونحن اليوم يمكننا أن نقول بأننا قد اشترينا السلم الاجتماعي، لكن بقي السلم السياسي، ولا يمكنه أن يتحقق إلا بإتمام الإجراءات التي تتجاوب مع حقوق وطموحات الشعب، ولما نكون كذلك عادلين في توزيع سياسة التنمية والمشاريع ما بين الولايات؛ ومن ضمن هذه المطالب التي لا تزال الحكومة مطالبة بها ويمكنني أن أقول إننا مطالبون بها كلنا لأننا مسؤولون، صدقوني والله أنا أستحي لما أقرأ بالجريدة كم يتقاضى المتقاعدون أي مبلغ معاشهم 12.000 دج شهريا، في وقت كان الأجر الأدنى القاعدي يقدر بـ 15.000 دج وبداية من جانفي سيصل إلى 2 مليون سنتيم للأجراء؛ وهذه الفئة التي تعبت من أجل بناء هذه الدولة وفنت عمرها، أليس عيبا علينا أن نتركهم في نفس مستوى المعاش؟ وإضافة إلى هذا يجب أن نعرف أن المتقاعد الذي يتقاضى 12.000 دج وهو جد ولديه أبناء وأحفاد وهم بطالون، كيف تعيش هذه الفئة؟ وهناك فئة أخرى تستحق الوقوف معها، حكومة وبرلمانا، إنهم عناصر الدفاع الذاتي، هؤلاء الذين حملوا السلاح إلى جانب الدولة لكي يدافعوا على الدولة الجمهورية، هناك من تحصل على حقه وآخرون لا زالوا يحملون السلاح، هم الآن ماكتثون ينتظرون، أتدرون كم هو أجرهم؟ كبار السن يتقاضون منحة التقاعد أي 12.000 دج، أما الشباب فلا زال دائما بطالا، يجب أن تدرس حكومتنا هذا الملف وتجد حلا لهذا الإشكال أو الموضوع.

لدينا كذلك قطاعات أخرى مادنا نتكلم عن قانون المالية، والتوازن مابين القطاعات والأولويات، لا يوجد أحد من الجزائريين لا يفكر فيما بعد البترول، كل الناس متفقون ولكن بعد انقضاء هذا البترول، كيف سنصبح في الواقع والملموس؟ الفلاحة هي القطاع الذي يعوض ويعطي ويضمن المدخول وتجعلنا نصل إلى الاكتفاء الذاتي أو على الأقل ننقص من استيراد المواد الغذائية.

قطاع السياحة كذلك، أمر يثير العجب وكل الجزائريين يتعجبون له، كيف أن جيراننا لا ينعمون

فطاقته قارية لكنه لا يستطيع أن يستقبل 10% من عدد النشاطات الموجودة، لماذا؟ لأنها ولاية معزولة، فالطريق التي تؤدي من جيجل إلى بجاية مغلقة منذ 04 أو 05 سنوات والطريق الرابط بين جيجل وسطيف هو مشروع قديم يعود إلى 10 سنوات وأعيدت دراسته حوالي 05 مرات لكي يفك العزلة لكنه لم ينجز بعد! وكدليل آخر عن ما تم إنجازه هو ملعب كرة القدم الذي استغرق إنجازه 40 سنة، ولما تم إنجازه كان مغشوشا بهذه الولاية! شاركوني الرأي يا إخوتي، هذه الولاية تضم قرية استقلت سنة 1959، طردت الاستعمار، ورفرف بها علم الجزائر من 1959 إلى سنة 1962، هذه الولاية المجاهدة أصبحت هي الأخيرة في توزيع المشاريع، لا أعرف ما هو معيار توزيع المشاريع؟ لقد حظيت الولاية باهتمام الأجانب للاستثمار بها لكنه تحول إلى ولاية أخرى كيف تم ذلك؟ ولماذا؟ نقطة استفهام؟

لدينا ما يسمى بسياسة الاستثمار في قوانيننا وقراراتنا ووثائقنا وقال تعطي الأولوية للاستثمار المنتج، أين هو هذا الاستثمار المنتج؟ تيارت تنتظر فتح مصنع السيارات ومشروع «بلارة» ينتظر بجيجل ومشاريع أخرى؛ الاستثمار نوعان هناك الاستثمار الذي تموله الدولة من أموالها لإنجاز مشاريع وهناك استثمار أجنبي يدخل في إطار الشراكة، ولكن لما يأتي الأجنبي نحن نعرف ماذا يريد، إن هذا الأجنبي يهتم بالاستثمار في المشروع الذي يجلب له الفائدة أو ما يسمى باللغة الفرنسية (Le projet juteux) إنهم يتنافسون عليه ولكن أين المشروع الذي يجلب لنا الفائدة؟ انتظرنا طويلا من أجله وفي المدة الأخيرة سمعنا أن دولة قطر ستستثمر في مركب «بلارة» بجيجل، وليتها كانت حقيقة، لأن هذه المعلومة قد سمعها المواطنون عدة مرات في هذه الولاية وصدقوني فإنهم يقولون اليوم إلى متى نبقى صابرين؟ سؤال مطروح على الحكومة كلها.

فيما يخص كذلك قانون المالية، قد جاء ليثمن الإجراءات التي سبقت واتخذت على مستوى

أو المشروع موجود والمخطط موجود لكن الأموال ناقصة أي لا تكفي.

والنقطة التي لا يمكنني أن أمر دون ذكرها هي نهج ديدوش مراد ونهج العربي بن مهدي ووسط المدينة بناياتها في انهيار محقق، لو تخرجون فقط من هنا وعلى بعد 30 مترا أو 40 مترا من مقر مجلس الأمة، تلاحظون أن الطريق قد ارتفع عن الرصيف وبالتالي أصبح الماء المجمع في الطريق يصب في الأرصفة التي أصبحت تنحدر، ماذا يمنع حكومتنا أن تقوم بوضع مخطط سريع لإنقاذ وسط المدينة وكذا هذه الشوارع التي تحمل أسماء أبطال الثورة التحريرية؟

لدينا البحث العلمي؛ أنا أمثل البرلمان الجزائري في البرلمان الإفريقي لم أطلع اللجنة المكلفة بالبحث العلمي. رؤساء دول إفريقيا اتخذوا قرارا يقضي بأن كل بلد إفريقي يمول بنسبة 1% من مدخول (PIB)، إلا دولة جنوب إفريقيا التي وصلت وتجاوزت 1% ونحن نقرب من 1% وحتى فيما يخص هذا الجانب بودي أن يحظى بحصته من الاهتمام - السيد الوزير - ومع هذا نحن لا نرى فقط تمويل البحث العلمي باعتباره بحثا علميا؛ الأساتذة العلميون الموجودون ببلادنا والله إن لم نعطيهم حقهم - أي ندفع لهم - سيهربون كلهم إلى الخارج، فمن هنا بدأت، فمنهم من يعمل بـ (NASA) أو بمخابر أجنبية هروبا من الجزائر؛ في البداية كنا نشكو ظاهرة هروب الأدمغة، كان الأجانب يتحايلون عليهم بكل الطرق من أجل الحرص على بقائهم هناك، أما الآن فالذي يدرس ويتعلم يأتي إلى بلاده نركله لكي يلحق بالذين سبقوه، إن لم ندفع الراتب الشهري المناسب فإننا نرتقب هجرة الأدمغة لا هروبها.

لدي نقطة أخيرة؛ مرت 50 سنة منذ استقلالنا وبالتحديد في 2012، سنحيي الذكرى الخمسين للاستقلال؛ في البداية كنا نلوم الجزائريين على عدم الكتابة ولكنهم اليوم قد انطلقوا وأصبحوا يكتبون غير أن من يكمل منهم كتابا يتوفى بدار النشر، لا يبيث ما كتبه لافي التلفزة ولا يحظى

بثروة البترول ويعيشون من مداخيل السياحة، أي نحن نحظى بأجمل بلد سواء تعلق الأمر بالسياحة في الغابات أو السياحة في البحر أو الصحراء، في كل هذه الجوانب، لكن ماهي الإمكانيات التي أعطيت لهذا القطاع لكي يطور السياحة؟

الصناعة، أتذكر منذ 06 سنوات أو أكثر جاءنا وزير وقال لنا لا نمك استراتيجية الصناعة وفي تلك الفترة كان رد فعلنا قاسيا نوعا ما، قلنا: أنتم الحكومة وعليكم باتخاذ الإجراءات اللازمة، أنتم من يضع هذه الاستراتيجية، أما الآن فهذه الاستراتيجية موجودة ولكن متى تتم الانطلاقة؟ القضية قضية تطبيق! أنا لا أفهم؟! لدينا قانون يتعلق بالفلاحة يقول «حماية الأراضي الفلاحية» وفي المدة الأخيرة وحسب الصحافة وأطلب من الأخ الوزير إفادتتنا بالتوضيح، فإن عشرات الآلاف من الهكتارات قررت الحكومة أن تخصص للبناء، فحسب المعلومات الأولية التي هي بحوزتنا، هناك جهات قررت بها السلطات أن تخصص قطع الأراضي الفلاحية لبناء السكنات، إذن القانون موجود ونحن ندوسه، فالقانون الذي يحمي الأراضي الفلاحية لا يمكن أن يمس محتواه الأراضي الفلاحية!!

قطاع الثقافة، بالمناسبة أنا أحيي الأخت الوزيرة التي بذلت جهودا كبيرة فيما يخص تحضير الملفات، تنصيب الهياكل والمؤسسات ولكننا الآن متوقفون أمام التطبيق؛ قرارات الحكومة تقضي بضرورة تواجد مكتبة بمقر كل بلدية، أين نحن من تطبيق هذا القرار؟ وأنتم تعرفون أن الجهات والمناطق النائبة يوجد بها الملايين من أطفالنا يدرسون من الطور الابتدائي إلى الجامعة يحتاجون إلى المكتبات، لكن السؤال المطروح على السيد الأخ الوزير، ممثل الحكومة، هو: من المسؤول عن إصدار الأمر للتطبيق؟ ومن هو المسؤول على تنفيذ هذه القرارات؟ هل هي البلديات؟ هل هي الولايات؟ أم هي الوزارة؟

قضية القصة كذلك فإن القرارات التي اتخذتها الحكومة سابقا لكي ننقذ البنايات الموجودة بها وكذلك لترميمها حسب طبيعة البناية فالملف

السيد عبد الرحمان يحيى: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

السادة الضيوف،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مناقشة قانون المالية لسنة 2012 الذي يعتبر حلقة وصل للمخطط الخماسي الحالي والذي جاء في ظل أزمة مالية، اقتصادية وإقليمية خاصة بمنطقة اليورو، لما لها من تأثير على الاقتصاد الوطني الذي مازال يعتمد بصفة كلية على قطاع المحروقات، في حين نلاحظ أن إيرادات الميزانية تقدر ب حوالي 3.400 مليار ونفقات الميزانية تقدر ب 7.400 مليار دينار أي بعجز يفوق 4.000 مليار دينار، ويغطي من صندوق ضبط الإيرادات وهذا في ظل تراجع ميزانية التجهيز ب 10% أي ما يعادل 54 مليون دولار لما للإنفاق العمومي من تأثير مباشر على خلق الثروة وإحداث مناصب الشغل.

السيد رئيس الجلسة،

لقد أصبح من اللزوم اليوم البحث عن مصادر جديدة لتمويل الخزينة العمومية دون إيرادات الجبائية العادية غير كافية وتشكل نسبة 35% من ميزانية التسيير، خاصة وأن قوانين المالية المتعاقبة 2010-2011 والقوانين التكميلية كان تدخلها في الشق الاجتماعي بنسبة كبيرة من خلال الإبقاء مع الزيادة في دعم المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، ودعم القدرة الشرائية للمواطنين وتقديم منح للعاطلين عن العمل، حتى وصل الحد ببعض الجهات والاتحادات المهنية المطالبة بالتملص من عدم دفع الضريبة عن الدخل العام أو ما يسمى (IRG) والتي تعتبر أحد المصادر الأساسية لإيرادات الميزانية.

بالتوزيع، وأود طرح هذا الإشكال المتعلق بالنشر والتوزيع، لا يوجد مفهوم لهذا الموضوع وإن تكلمت مع دار النشر (ANEP) مثلا تقول لك نحن لا نملك الإمكانيات لكي نوزع الكتب، إذن فقد أوجدوا لنا تنظيم معرض الكتاب، لكن بهذه المناسبة فإن الكتب التي تعرض من الخارج بها أسبقية على الكتب الجزائرية! أبهذه الطريقة نتمكن من كتابة التاريخ!

فيما يخص وزارة المجاهدين، نحن على باب التحضير للاحتفال بالذكرى الخمسين للاستقلال - وبمناسبة بهذه الذكرى - هل نرتكب نفس الأخطاء التي ارتكبتها في الماضي؟ هل حدث مهم بهذا الحجم وبهذه الأهمية نحتفل به فيما بيننا فقط؟ أو أننا نحتفل به مع الشعب ومع الشبيبة؟ فمثلا الخامس من جويلية الذي سميناه بعيد الاستقلال والشباب، إذن هذه الوزارة ألا تحتاج إلى غلاف مالي للتجاوب مع هذه المتطلبات، أي متطلبات الذكرى الخمسين؟ إذن أنا أتخفظ على الميزانيات التي منحت إلى الوزارات التي ذكرتها والتي أعتبرها - بالنسبة - هي لي قليلة ولا تتجاوب مع المتطلبات.

كلمة أخيرة، شاركوني يا إخوتي في الرأي، ماذا عن هؤلاء المتقاعدين؟ لو قارنا فقط في الوقت الذي يتجاوز الأجر الأدنى القاعدي 02 مليون، وفي وقت يضاعف الراتب الشهري للإطارات، وفي وقت نحن نشترى السلم الاجتماعي، هل ننكر هؤلاء الأشخاص علما أنه بفضلهم بنيت البلاد؟ أقول كلمتي الختامية بالضحك وبالابتسامة، الأخ الذي تفضل وقال إن هناك مجاهدا واحدا في البلاد، أرد عليه قائلا إنك مخطئ بل هناك مجاهدون آخرون متواجدون هنا ومعنا بهذه القاعة وليس فقط الأخ وزير المجاهدين، حقيقة هو مجاهد وهو وزيرنا، لكننا نجاهد أيضا معه في هذه القاعة، لا تنكرنا أيها الأخ والزميل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مصطفى بودينة والكلمة للسيد عبد الرحمان يحيى، تفضل.

سيدي رئيس الجلسة،

وفي سياق التنمية المحلية لابد من مراجعة الجباية المحلية لصالح البلديات والتي تعد منطلقا قاعديا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووسيلة فعالة لتحقيق الأهداف المخططة وإيجاد الحلول للانشغالات التي يواجهها وهذا يقتضي تشجيع روح المبادرة ودعمها لدى البلديات من طرف الدولة خاصة وأنها رصدت في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي يسمى (FCCL) مبلغا قدره 244 مليار دج وهو غير كاف، لابد من تحصيل حقوق الارتفاق لخطوط الكهرباء والغاز لصالح البلديات لتدعم خزيرتها العمومية.

سيدي رئيس الجلسة،

في سياق التنمية المحلية لولاية جيجل التي يطمح مواطنوها لتجسيد مشروع الحلم لتركيب السيارات ومصنع الحديد والصلب - كما سبقني زميلي المحترم السيد بويدينة - المقام بمنطقة بلارة الذي عرف تأخرا كبيرا تجاوز 30 سنة، حيث نلاحظ أن احتياجات البلاد من الحديد تتجاوز 05 ملايين طن ونلاحظ أن فاتورة وعدد السيارات التي تدخل السوق الجزائرية سنويا - حسب الإحصائيات - تتجاوز 37.000 سيارة، ولماذا لا نستفيد من الوضع الاقتصادي السيء لدى دول أوروبا حتى تقام الشركات المعنية والاستفادة من التكنولوجيا ونقلها إلى بلادنا؟

- الانطلاق الفعلي في إنجاز مشروع الطريق الوطني رقم 77 الرابط بين جيجل وولاية سطيف ويفك العزلة عن الولاية.

- توسيع الطريق الوطني رقم 27 الرابط بين جيجل وميلة وقسنطينة والذي يشهدا اختناقا يوميا نتيجة لتفعيل الميناء.

- إستئناف الأشغال بميناء النزهة والصيد الكائن بالعوانة والذي توقفت به الأشغال منذ أكثر من سنة نتيجة لحاجة المشروع لدعم مالي، خاصة بعد تحيين الدراسة من طرف مكتب الدراسات البحري.

في مجال الصحة، يعاني سكان هذه الولاية من تعطل جهاز «السكانير» الوحيد بمستشفى الصديق

فالمادة 64 من الدستور تنص على أن كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة كل حسب قدرته التكلفة للخزينة العمومية، لأن الدولة ماضية في سياستها الاجتماعية وتقديم تحفيزات للطبقات الهشة.

لا بد أيضا من مكننة القطاع الفلاحي وتقنيته مع ضرورة الحفاظ على العقار الفلاحي وديمومته، لأنه الثروة الأبدية، خاصة ونحن نشهد ارتفاع فاتورة الغذاء رغم المجهودات المبذولة والإعانات الممنوحة لهذا القطاع.

لا بد أيضا من سن إجراءات مرنة لإدخال التجارة الموازية ضمن الحركة الاقتصادية وجعلها كوعاء مساهم في الدخل الوطني، حيث تشير بعض الإحصائيات الاقتصادية أن نشاطها يبلغ أكثر من 40% خاصة وأن الدولة تقدم جهودا معتبرة للتكفل بالمؤسسات العمومية والخاصة لتحريك الديناميكية الاقتصادية الوطنية من خلال المساعدات والتحفيزات المقدمة وتقديم مساعدات مالية.

- جدولتي الديون لدى الضرائب للمؤسسات الخاصة والعمومية.

- تقديم قروض ميسرة تتحمل الخزينة جزءا من فوائدها مع تسهيلات الحصول على العقار الصناعي وكذلك إعادة تأهيلها.

وإذ نلاحظ في المادة 83 من قانون المالية تدخل الدولة في إعفاء البنوك وشركات التأمين على دفع الضريبة على القيمة المضافة أو ما يسمى (TVA) للقروض الإيجارية أو ما يسمى (leasing) وهذا يدل على تزايد معدل الاستهلاك الخارجي للوسائل والآلات، فلماذا لا يقتصر هذا الامتياز على الشركات الوطنية، ويبقى - مثلا - على شركة الآلات لسيد بلعباس أو مجمع السوناكوم حتى نشجع الشركات الوطنية الاقتصادية؟

- تفعيل الاندماج الاقتصادي قصد مجابهة بارونات الاستيراد التي تضر بمصلحة البلاد والسلم الاجتماعي دون مراعاة القواعد التجارية المنظمة للسوق.

بالنسبة للطاقة والمناجم، فإنه أصالة عن نفسي ونيابة عن عاملات وعمال شركة «SURASHUN» الموجودة بمنطقة «السبع» ولاية أدرار؛ أثنى قرار السيد وزير الطاقة ومعاونيه الذي أرجع الثقة إلى نفوس العمال وقام بتسوية أوضاعهم الاجتماعية وكذا وضعية الشركة بأكملها، مما شجع العمال على تعليق الإضراب وإصدار بيان استئناف العمل وإرسال نسخة منه إلى مصالح السيد الوزير حتى قبل تنفيذ تعهداته التي جاءت على لسان السيد وزير العلاقات مع البرلمان أثناء مناقشة قانون المالية التكميلي لسنة 2011، فشكرا - معالي الوزير - على إصغائكم واهتمامكم بشؤون وقضايا المواطنين.

الأشغال العمومية: لقد استفادت ولاية أدرار على غرار باقي الولايات من مشاريع لا بأس بها في الخماسي الأخير، لكن ظروف الولاية وشساعة مناطقها وتناثر قراها وبلدياتها تجعلنا نتطلع إلى المزيد وذلك بتسهيل مشاريع جديدة لربط القرى والمداشر بمنطقة «فورارة» و«تيديكلت» و«توات» بالبلديات التابعة لها والتي لازالت إلى حد الآن معزولة وقد أخطرنا السيد معالي الوزير بهذا الموضوع وسيلبي إن شاء الله حاجياتنا (هذا للتذكير فقط).

- تدعيم الولاية بوسائل إنجاز إضافية.
- تسجيل الطريق المزدوج أدرار - رغان إلى غاية الحدود مع ولاية غرداية.
- التعجيل بإنجاز مشروع تينركوك - البيض الذي يسير ببطء بسبب فشل شركة المقاوله التي تتولى إنجازه وهي (GSM).
- التعجيل بتسجيل مشروع السكك الحديدية؛ هذا المشروع الطموح الذي ينتظره المواطنون والمواطنات بمنطقة الجنوب بفارغ الصبر نظرا لما له من أهمية، فمعالي وزير النقل كان قد أعلن في ندوة صحفية، إتمام أو أن الدراسة هي في طريق الإنجاز ووعده بتسريع العملية مستقبلا، أنتم تعلمون بأن المنطقة محرومة وبعيدة جدا وتتطلب تكاليف كبيرة لنقل المواد الغذائية ومواد البناء، هذه الأمور لا تحل إلا بواسطة السكة الحديدية، لذا

بن يحي بعاصمة الولاية وتحويل المرضى إلى الخواص، كما تعاني النساء الحوامل من مشقة التنقل لإجراء عمليات التوليد بالمستشفى الجامعي لقسنطينة.

معاناة مرضى السرطان في الحصول على العلاج الكيميائي والإشعاعي بمستشفى قسنطينة وكذلك عدم التكفل بهم على مستوى هذا المستشفى، مما اضطرهم للجوء نحو مستشفيات العاصمة.

بقاء قطاع الصحة من دون مدير ولائي مدة تقارب السنتين.

فيما يخص قطاع السكن، نطالب بتدعيم حصة الولاية من السكن بمختلف أنواعه والرفع من إعانة الصندوق الوطني للسكن فيما يخص السكن الريفي إلى حدود 01 مليون دينار.

تلکم هي مداخلتي، وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الرحمان يحي، والكلمة للسيد عبد القادر دحان، تفضل.

السيد عبد القادر دحان: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة،

معالي السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أيها الإخوة الحضور،

السلام عليكم.

في كل مرة وفي كل مناسبة إلا ويكثر الحديث عن إيجاد بدائل للمحروقات من أجل دعم ميزانية الدولة، وفي الواقع أن الأمور واضحة فإذا كانت توجد نية حقيقية وإرادة صادقة من طرف حكومتنا وهو أننا نرجع بكل ما أوتينا من إمكانيات إلى الفلاحة والسياحة في مناطق البلاد، سواء في الجبال أو في الساحل أو في الصحراء، حتى نضمن مزيدا من مناصب الشغل وكذلك ننمي اقتصادنا الوطني.

دعم مالي للمستفيدين، وبناء سكنات اجتماعية بالقرى الأهلة بالسكان حتى لا تبقى حكرا على مقرات البلديات والدوائر، لأن السياسة المتبعة والتعليمات المقررة من طرف الوزارة الوصية، قيل إن السكنات الاجتماعية لا يمكن أن تدرس إلا في مقرات البلدية ونحن لدينا قرى بها 8.000 شخص، كيف لك أن تحرمها من بناء السكنات بها؟! هناك قرية بها 8.000 وأخرى بها 10.000 بينما مقرات البلدية قد وضعت في ظروف سياسية، فربما هناك مقرات بلدية لا يصل عدد سكانها 1.000 شخص!

بالنسبة للصحة فإن الهياكل الصحية موجودة، هناك ماهو منجز وجاري به العمل وهناك ماهو في طريق الإنجاز، والملاحظ أن وزير الصحة شخصيا قد لاحظ نقصا في التغطية في جنوب الولاية، درسنا ذلك مع إشارات في الوزارة، ثم حددنا هذه النقاط التي تنقصها التغطية الصحية وسجلنا العمليات فمنطقة بها 10.000 ساكن أو 11.000 ساكن، طالبوا بإنجاز عيادة منذ سنتين أو ثلاث سنوات فلم يستجب لهم، الآن السيد الوزير - ومعاونوه - قد وعد بتسجيلها، لكن المشكلة بقيت عالقة على مستوى وزارة المالية، بحيث هم حاليا ينتظرون استهلاكات جديدة بالنسبة للمشاريع السابقة المسجلة، نحن نطلب ونلح أن تمنح لنا الأولوية أثناء تسجيل هذه المشاريع خاصة العيادة الطبية بمنطقة تيلولين، بلدية أنزقمير ومستشفى به 60 سريرا ببلدية ثامنوغيل، نظرا للحاجة الملحة لهذه الهياكل.

بالنسبة للتأطير في قطاع الصحة؛ في الواقع نجد أن هناك نقائص فيما يخص التأطير لا تخفى على أحد، في كل ربوع الوطن، لاسيما في الجنوب وهي ناتجة عن نقص عدد الأطباء، لاسيما الأخصائيين، لا نستطيع أن نقول إن كل هذه المشاكل ستحل اليوم أو غدا ولكننا طلبنا من معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي - وقد تلقينا ربما شبه وعود - تسهيل إنجاز كلية الطب، لأن الهياكل التي سوف تنجز مع هذه الكلية ربما سوف تفتح أبوابها سنة 2012، طلبنا تسجيل كلية

نحن نتمنى - إن شاء الله - أن تؤخذ هذه القضية بعين الاعتبار، لأن الدراسة - كما أشرنا - جاهزة وما يبقى إلا إرادة حكومتنا لكي تسجل لنا هذه العملية - إن شاء الله - أي من ورقة نحو غرداية المنيعة - تيميمون - أدرار، ثم أدرار - عين صالح ومن أدرار كذلك إلى عبادلة ثم إلى بشار، لأن المشروع متوقف هنا ببشار منذ الاستقلال تقريبا. بالنسبة لقطاع السكن، الكل يعلم أن الولاية تتربع على 427.000 كلم²، بها 294 قرية، وفي كل لقاء وفي كل مناسبة إلا ونطالب الوزارة الوصية بتأهيل هذه القرى، وربما بعضكم يعرف هذه القرى فهي معزولة ومسالكة ضيقة وغير مهياة، يعني ظروف المعيشة فيها صعبة، قلت التأهيل والترقية حتى ترقى إلى مستوى العيش الكريم الذي يتطلع إليه المواطن، فالوزارة الوصية ورغم إلحاحنا في كل مناسبة لم تسجل لا في المخططات السالفة ولا في المخططات الحالية عمليات من هذا النوع واكتفت بتسجيل إعانات لبناء مساكن ريفية، لا تلبي حاجات الجميع رغم معاناة وظروف جل السكان.

أما الذين اعتبروا منكوبين، هذه النقطة - سيدي رئيس الجلسة، السيد وزير المالية - ربما قد طرحناها في عديد من المناسبات للمرة السادسة، وقد طرحها زملاؤنا في الغرفة الثانية من البرلمان أي المجلس الشعبي الوطني لكنها لم تلق الأذان الصاغية ولا القلوب الواعية، أقول، أما الذين استفادوا من مبالغ مالية باعتبارهم منكوبين تراوحت ما بين 05 إلى 15 مليون سنتيم، نتيجة لما أصابهم من نكبة والبالغ عددهم 22.000 مواطن، لازالت مشكلتهم مطروحة، فلم تستجب الوزارة الوصية لا لنداء المنتخبين المحليين ولا لنداء المنتخبين الوطنيين ولا لنداء الحركات الجمعوية في اللقاء الذي نظمته المجلس الاقتصادي والاجتماعي لولاية أدرار، وتتحجج الوزارة في كل مرة بحجة أن هذه الإعانة غير محددة بسقف معين، وفي هذا الصدد أرح على تبسيط الإجراءات للحصول على قطع أرضية لبناء السكنات مع تقديم

للتربية - كما قلت - يسبق توظيف المعلم فترة تكوينية لمدة سنة مدفوعة الأجر، حتى نضمن الأداء الجيد للمعلومات.

وكذلك بالنسبة لبرنامج العطل، مثلا نحن بالجنوب تصل درجة الحرارة حوالي 50 درجة كيف لنا أن نترك الأساتذة وكذا التلاميذ ينتظرون إلى غاية 10 أو 15 جويلية من أجل توحيد عطلة الصيف في كامل التراب الوطني؟ يعني الحرارة لا تطاق وإن كان ينتابكم الشك، نحن ندعوكم في شهر جويلية وسنرى إن استطاع أحدكم الخروج!! فما بالكم أن نترك أبناءنا في قاعة إسمنت ربما ليس بها جهاز مكيف وإن وجد فإنه لا يكفي، ظروف صعبة وقاسية يعاني منها أطفالنا ولا يمكن لأحد أن يحتملها ولا يعرفها إلا من عاشها بها!!

نرجو من الوزارة الوصية لكي تأخذ بعين الاعتبار هذه النقاط، خاصة - وكما قلت - رزنامة العطل وظروف التكوين والبرنامج... إلخ.

لدينا مشكلة أخيرة أو نقطة أخيرة وهي قضية المعادلة، إخواني لا يخفى عليكم أن الأشخاص الذين درسوا في الخارج في مصر أو غيرها وتحصلوا على شهادات عليا دكتوراه أو ماجستير بالمعادلة، يجدون حاليا صعوبة كبيرة تتمثل في عدم تلقي أي رد تقريبا، حينما يودع هذا الأخير ملفا ولا يجد حتى حسن الاستقبال، أجد هذا عيبا، إنه عيب أن نمارس مثل هذه التصرفات مع مثقفينا، أنا أعرف دكتورا كان يدرس بأم درمان وطلب المعادلة بعد أن دخل أرض الوطن منذ سنة وباعتبار أن منصبه مفتوح بكل الجامعات ولم تبق إلا المعادلة من أجل التحاقه بالجامعة وإلى حد الآن لم يتحصل عليها، لقد مضى عام ولم يجد حتى الاستقبال الحسن، في كل مرة يتلقى بمعطيات جديدة، إذن أنا أطلب من الوزارة الوصية أن تقوم بإقرار إجراءات مرنة وبسيطة، على الأقل يحسنون الاستقبال، ما ذنب هؤلاء المساكين! منهم من تحصل على شهادة من الخارج بعد تعب وعناء الدراسة، أقابله بسوء الاستقبال.

شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا للجميع

الطب لتكوين أطباء المنطقة، حتى نضمن تلبية حاجيات هذه المنطقة، ولا يمكننا أن نعتمد على الأطباء الذين يتم تحويلهم نحو الجنوب فقط، لأن الظروف المناخية والاجتماعية بصفة عامة لا تسمح لهم أن يمكثوا على المدى الطويل معنا، لكن ربما لما نكون أطباء من المنطقة، فإنهم ملزمون بالبقاء معنا لأنهم لا يشتكون من أي مشكل باعتبارهم أبناء المنطقة.

ونطلب من معالي السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن يأخذ بعين الاعتبار هذه النقطة الخاصة بتسجيل الكلية والتي - إن شاء الله - ستدخل حيز التنفيذ في العام المقبل ولم لا ونحن نطمح أن تكون في هذا العام وبدون مشكل.

بالنسبة لقطاع التربية؛ العملية التربوية، ويجلس هنا معنا أساتذة يدركون أكثر مني ويعرفون هذا القطاع، العملية التربوية هي برنامج يضم المعلم والمتعلم، نرى أن البرنامج موجود والمتعلم موجود والمعلم موجود، لكن المشكل يطرح على مستوى البرنامج والمعلم لأن التلميذ لا يمكنه استيعاب ثقل هذا البرنامج لا سيما في التعليم الابتدائي وفي كل الأطوار؛ البرنامج ثقيل جدا، أرجو وأطلب من الوزارة الوصية لكي تراجع هذا البرنامج وأن تخفف منه وحتى من الحجم الساعي للمعلمين وللمتعلمين على حد سواء، لأنه لا يمكننا أن نتابع السير في هذا الطريق، بحيث قبل تسليم التلاميذ للمعلم يجب أن نكونه أو لا حتى وإن كان متخرجا من الجامعة لابد له من التكوين ولو لسنة ولو مدفوعة الأجر حتى يتلقى ويتكون ويلتحق بالمدرسة ويلقن التلاميذ وهو حامل معه طريقة للتدريس بكل ما تحمل من معنى، سنة على الأقل ولو أنه متخرج من الجامعة معلما كان أو أستاذا دون أن ندرج الأساتذة المتخرجين من المدرسة العليا للأساتذة لا لكن أعني المتخرجين من الجامعة دون تكوين، في السنة الأولى يتكون، ثم في السنة التالية يباشر مهمة التدريس، أما أن نسلم له التلاميذ بدون تكوين فأعتقد أنه أمر!.. وبالتالي لابد من إعادة فتح المعاهد التكنولوجية

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر دحان.

نكتفي بهذا القدر من التدخلات وسنواصل أشغالنا غدا الثلاثاء على الساعة التاسعة والنصف صباحا، وذلك من أجل الاستماع إلى بقية تدخلات الأعضاء في مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2012، وكذا الاستماع إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية، الذين سيلقون نيابة عن عائلاتهم السياسية تدخلاتهم حول المشروع، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة السادسة مساء

محضر الجلسة العلنية الثامنة
المنعقدة يوم الثلاثاء 18 ذو الحجة 1432
الموافق 15 نوفمبر 2011

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،
الإخوة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد اطلاعنا على قانون المالية لسنة 2012،
يتضح لنا جلياً بأن هذا القانون لم يأت بأي رسوم
جديدة، ويتسم هذا القانون بتراجع في تخصيص
الموارد مقارنة بالفترة 2010-2011، ويعود هذا
التراجع أساساً إلى الموارد الضخمة المخصصة
في 2011، وخاصة تلك المتعلقة بالأنظمة التعويضية
والزيادات في الأجور، يضاف إلى هذا الأرصدة
المتبقية في البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج
التكميلي للنمو الاقتصادي وكذا التأجيل لمواجهة
إنجاز البرامج المختلفة للولايات، ودون الدخول
في التفاصيل التقنية والمؤشرات المالية والاقتصادية
التي شرحها السيد الوزير بإسهاب وتدقيق، لكن
هذا القانون جاء في سياق اقتصادي كلي ومالي،
سياق داخلي وسياق خارجي، والشيء الذي يهمنا
اليوم هو أن نتحدث عن السياق الداخلي.

ويتميز السياق الداخلي بارتفاع محسوس في
سعر البترول لسنة 2011، خلال الأشهر الستة
الأولى، ارتفاع عائدات صادرات المحروقات،
ارتفاع منتجات الجباية البترولية، وضعية الخزينة
تظهر عجزاً؛ والعجز - الكل يعلم - يعود إلى
الإضافات الكبيرة في الأجور (أكثر من 42%)
إعانات موجهة للمؤسسات العمومية ذات الطابع
الإداري (+130%) والأعباء الاجتماعية (+26%)
ارتفاع تدفق واردات السلع: التكلفة، التأمينات
وغيرها، وزيادات السلع الغذائية: سلع الاستهلاك
النهائي، السلع الوسيطة و سلع التجهيز.

كما سجلت الواردات الغذائية ارتفاعاً كبيراً
لاستيراد الحبوب، الذي بلغ 02 مليار دولار وزيادة
100%، يعني والله شيء مخيف ومرعب، يعني

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير التضامن الوطني والأسرة؛
- السيد وزير التجارة؛
- السيد وزير السكن والعمران؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الخمسين صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة
مفتوحة.

بودي في البداية أن أرحب بالسادة أعضاء
الحكومة ومرافقيهم وكذا ممثلي الوزارات المختلفة
الذين يتابعون أشغالنا هذه والمخصصة لمناقشة
مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2012.
بالأمس كنا قد استمعنا إلى عرض السيد وزير
المالية، وأيضاً إلى مختلف تدخلات الأعضاء؛ وفي
جلسة اليوم نواصل المناقشة وأحيل الكلمة إلى
السيد لخضر سيدي عثمان.

السيد لخضر سيدي عثمان: شكراً سيدي
الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام
على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد وزير المالية المحترم،
السادة الوزراء المحترمون والإطارات المرافقة
لهم،

الإجراءات العاجلة في عملية التزويد بالسلع وهذه لا تخص السيد وزير المالية وبالتالي أتوجه إلى السيد وزير التجارة وغيرها لأنه لا بد أن نقولها كما جاءت في عرض الأسباب، فمعظم الخبازين أغلقوا محلاتهم ونحن متخوفون أن يأتي يوم لا نجد فيه حتى خبازاً، ففي وقتنا هذا أصبحت حتى "الكسرة" لا تعد في المنزل.

رفع الحصة الجبائية من مداخيل الجبائية البترولية من 02% إلى 03% وتخصّص للصندوق الوطني للتقاعد، وهذا نتمنه كذلك.

كما نتمن اقتطاع رسم إضافي يقدر بـ 05% من عائدات حق المرور بالنسبة للكحول، وتخفيض ناتج الرسم في حساب تخصيص يخصص لصندوق مكافحة السرطان من أجل التكفل الحقيقي و الفعلي واللازم بهذه الفئة، نطالب برفع هذا الرسم وإضافة رسوم أخرى لفائدة هذا الصندوق، وخاصة التبغ، نحن حين سمعنا لأول مرة أنه ستكون ضريبة على الكحول والتبغ، لأننا نعلم بأن التبغ هو من بين الأسباب التي تسبب السرطان وخاصة سرطان الرئة.

وقد جاء هذا المشروع بعدة أحكام وإجراءات أخرى لا يمكننا سردها كلها، وفي هذا الصدد أشكر الدولة وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية، كما نشكر الحكومة على كل الجهود المبذولة وهذا لرفاهية وتحسين ظروف المواطنين.

أنا الآن سأحدث عن الولاية التي أتيت منها وهي ولاية بسكرة، لا بد أن نتحدث عليها - إن شاء الله - لأنه عندنا بعض الانشغالات ولن أطيل سيدي الرئيس.

فيما يخص الأشغال العمومية، وتمنينا أن يكون السيد وزير الأشغال العمومية حاضراً معنا، ونتمنى أن نعطي الأولوية للطرق البلدية وذلك ببرنامج خاص وخاصة بعد الانتهاء من عملية الحفر وتجديد جميع القنوات.

التشديد في الدراسات على المنشآت الفنية، الله أتى لنا بالمطر هذا العام هذه رحمة ربّي، حتى مخزون المياه تجدد لكن المطر هذا أصبح نقمة

زيادة 100% نستطيع أن نفهم أنه كان عندنا جفاف في السنة الماضية، لكن هذه الزيادة بـ 100% خاصة الحليب فقد زاد - تقريباً - بـ 93%، يعني ما يقارب 01 مليار دولار، نتساءل هل عدد السكان تضاعف من سنة لأخرى في مدة ستة أشهر؟ نود أن نجد لهذا الاستفسار إجابة أما إذا زادت الأسواق العالمية في الأسعار، فهذا ما لا نعلمه؟! وإيرادات الأدوية بـ 01 مليار دولار بزيادة 26% كما جاء في تدخلات الإخوة وسأتكلم عنها بإسهاب، يعني لا أعرف 01 مليار دولار (+ 26%) لكن في ميدان الصحة لسنا ندري أين نحن ذاهبون؟! وجاء مشروع قانون المالية سنة 2012 ببعض الأحكام منها: تخفيض الضغط الجبائي كفرض الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) في مكان ممارسة النشاط.

إلغاء الضريبة على القمح الصلب، إذا كان سعر الاستيراد أدنى من السعر المقنن في السوق المحلية؟.

إلغاء ضريبة التوطين البنكي والتي تقدر بـ 03%. كما جاء هذا القانون بتعزيز ضمانات المكلفين بالضريبة وتخفيض نصف معدل الغرامات إثر الغش الجبائي وإمكانية إعداد رزنامة لتسديد الديون الضريبية.

منح إمكانيات للمصالح المركزية لسحب الشكوى ضد المحتالين في حالة تسديد 50% من الرسوم العادية.

وأهم ما لفت انتباهنا في هذا القانون هو إعفاء حليب الأطفال الطبي من الضريبة وتخفيض نسبة الرسوم الجمركية والتي انتقلت من 30% إلى 05%.

نتمن هذا الإجراء وهذا التخفيض ونتمنى أن يصل إلى أقصى الحدود أو تعفى هذه المادة كلية من الجمركة، لأنها سوف تذهب لأبنائنا، كما نتمن نسبة الضريبة الجزافية الوحيدة من 12% إلى 05% لفائدة الخبازين وإعفائهم من الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على المحيط؛ إن الإجراء المتخذ لصالح أصحاب هذه المهنة - لا محالة - سيخفف عن أعبائهم ومعاناتهم، كما يجب أخذ بعض

لتفتح المركزين بفتح ميزانية تسيير، نتمنى أن يأتي هذا في أقرب الأجل، كذلك عندنا تسع مكاتب بلدية أنجزت وتم تجهيزها ولكنها مغلقة وكلها متواجدة في بلديات نائية، نتمنى ألا تقوم الدولة بسياسة الشمعدان، تبعث ملايين حمراء في غياب ما يسمى بميزانية التسيير، لا، نتمنى أن تأخذ الدولة بعض القرارات.

لا أكثر الكلام عن قطاع الفلاحة، في الحقيقة هو - لكي لا نكذب على بعضنا البعض ونكون صرحاء ونحن جميعنا جزائريون - غير كاف، ليس عندنا ما ينمي البلاد ولا صناعة قوية ولا ما نعول عليه لبعث الاقتصاد الوطني، وكما قال السيد وزير الفلاحة لا بد أن تكون الفلاحة هي المحرك الحقيقي للتنمية وإذا أردنا أن تكون كذلك هناك بعض الأشغال يجب القيام بها ومن بينها إنجاز وتجهيز السدود التالية: وهاته الأمور طرحتها في قانون المالية السابق ونطرحها الآن لأننا رأينا في قانون المالية الحالي أنه لم ينجز أي سد منها: سد طولقة، واد العرب، زريبة الواد، مستاوة وبلدية مزيرعة، الدراسة تمت ونحن في الإنتظار وربى يجيب ساعة الخير.

قطاع الصحة، ربما الإخوان كلهم تحدثوا عن الصحة، وهذا واقع لا يختلف فيه اثنان، لا نستطيع أن نختلف فيه، وليس عندي شيء ضد السيد وزير الصحة، أقول بأن هذه قضية، والقطاع يعاني من مشاكل كبيرة، ولا نعني الوزير الحالي أو الحكومة الحالية، إنما هي تراكمات يعلمها الله ومشاكل عبر مراحل متعددة ولا زلنا نعاني، ويقال إننا أضفنا 26% في الأدوية لكن في الميدان نرى العجب، هناك بعض الأدوية الضرورية وعض أن يقوموا بالاستعجالات أقول لكم إخواني، العام السابق هناك عمليات جراحية أوقفت، لماذا؟ لأن البنج كان مفقودا، حاليا لو تطلب الأمر عملية استعجالية لمريض لا يمكن إجراؤها لأن مادة "الأدرنالين" مفقودة، والله لا يستطيعون القيام بالعملية الجراحية ويموت الإنسان.. ما تقوم به الدولة كثير (كثير خيرا) نحن لسنا ننتقد الدولة، نحن نوضح

علينا، لدينا ثلاث منشآت فنية في ولاية بسكرة انهارت، لماذا؟ لأنه ليس هناك متابعة، ليست هناك دراسة جادة؟! عندنا جسر في بلدية مشونش إنهار، وجسر في بلدية العازب وجسر في بلدية عين الناقة، إذن ثلاثة جسور انهارت، الله أعطى لنا المطر، وتحدث لنا كوارث، لماذا؟ لأنها أموال "البابيك" وحين نتحدث مع الناس يقول لك "الله غالب"، ما هذا الله غالب؟ أنا أرى - لا أتكلم عن الدول المجاورة - الدول المتقدمة فيها إعصارات تحدث من حين لآخر لا يعلم بها إلا الله، وإذا حدثت كارثة من هذه الكوارث ربما الجزائر كلها تختفي، ونطلب من ممثل الحكومة السيد خذري الموجود هنا وأستسمحه عذرا إذا ناديته باسمه أن يفتح تحقيقا في هذا الأمر؛ عندما سمعت ربط بسكرة بالطريق السيار وسمعت إخواني تكلموا بالأمس عن الطريق السيار هذا، نود أن نعطي الأولوية للطرق البلدية وذلك ببرنامج خاص وخاصة بعد الإنتهاء من عملية الحفر والتي هي قريبة من الطريق السيار هذا، لن أتكلم عن بسكرة وهذا الطريق السيار، ولايات قريبة لم تربط بعد به، إذن لن نتكلم بدورنا عنه.

نتمنى في مجال الطرقات، ازدواجية الطريق الوطني الرابط بين بسكرة وبوسعادة، أين توجد كثافة مرورية عالية وهذا المنفذ الوحيد نحو العاصمة.

فيما يخص السياحة والثقافة، أصبحت بسكرة تفتقد لكل معالم الثقافة، خاصة غياب البرامج الخاصة بالمهرجانات المعهودة يعني كان فيها مؤخرا بعد التظاهرات لكنها غير كافية من طرف الخواص من غرفة التجارة، نشكرهم على ذلك.

فيما يخص الثقافة، ما يحيرني أن الدولة قامت ببناء مركز للموسيقى ومركز للمخطوطات وتم إنجازهما وتجهيزهما لكن إلى يومنا هذا هما مغلقان، أنا لا أفهم إذن؟! لماذا تقوم الدولة بالبناء؟! لماذا؟ نحن نتمنى من السيد وزير المالية الذي هو حاضر معنا وربما مع الوظيفة العمومية، ما دام أنه تم مثل هذا الإنجاز وأن الأموال طائلة

المادة ذات الاستهلاك الواسع في الجنوب، نرى أن كل الجزائريين يقتانونها بسعر مدعم وهو 25 دج، بينما المواطن في أقصى الجنوب يشتري علبة حليب بودرة "نسبراي" بـ 300 دج، لماذا لا تبحث لنا الحكومة عن آلية من أجل دعم هذه المادة لهذه الشريحة التي تمثل ما بين 02% و 03% من عدد سكان الجزائر.

أما فيما يخص قانون الصفقات الذي يراد إدخال بعض التعديلات عليه، فأرى بأن تراعى خصوصيات المنطقة في هذا التعديل، لأنه لا يعقل أن تكون نفس الشروط لهذا القانون المطبقة في "شرشال" أو "الأبيار" نفسها في "تين زواتين" أو "عين قزام" أو "إدلس"، وهذا ما عرقل وعطل استهلاك الغلاف المالي المخصص للولاية؛ وبالتالي عرقله التنمية بالرغم من وجود الأوعية العقارية الخاصة بالمشاريع، بعكس ما هو مطروح في الشمال.

وأرى بأنه من المستحيل - وأقطع جازما - استهلاك هذا الغلاف المالي المخصص لولايات أقصى الجنوب، إذا لم يعد النظر في قانون الصفقات الحالي وجعله يتلاءم مع خصوصيات المنطقة.

في مجال الصحة، هناك معاناة كبيرة للمواطنين في هذه المناطق، خاصة في غياب مستشفى كبير لولاية "تمنراست" لأن المستشفى الحالي أصبح لا يلبي طلب كل المواطنين في هذه المنطقة، في غياب الاختصاصيين والأدوية أو الأجهزة أو غياب مستعملي الأجهزة الموجودة، وهذا المشكل لم يحل بالرغم من عدة وعود من الحكومة.

وكما يعلم الجميع بأن الصحة لها قيمة وليس لها ثمن، فلا يمكن أن نسوي بين مستورد الموز والكيوي وبين مستوردي الأدوية حتى نحل مشكلة الدواء.

أما في مجال الاستثمار الذي هو شبه منعدم في ولايات أقصى الجنوب، خاصة وأن مناطق الجنوب معروفة بمناطقها السياحية الخلابة، التي يشهد لها السائح في الداخل والخارج، مثل: الطاسيلي

يرد عليها السيد الوزير المعني أو يتم التكفل بها عندما يتعلق الأمر بقطاعه، الكلمة الآن للسيد محمد نواصر.

السيد محمد نواصر: شكرا سيدي الرئيس المحترم؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عيدكم مبارك سعيد وكل عام والأمة الجزائرية بألف خير وعودة ميمونة لحاجنا الميامين من البقاع المقدسة.

من خلال مطالعتنا لقانون المالية لسنة 2012، نقدم تشكراتنا للحكومة من خلال ما جاء به هذا القانون.

أود أن أبدأ مداخلتني هذه بالإشارة إلى قضية غلاء تذكرة السفر من "تمنراست" إلى "الجزائر- تمنراست" التي أشرنا إليها في قانون المالية التكميلي، وطرحنا المشكل مع وزير النقل من خلال سؤال شفوي.

كنا ننتظر الجديد في قانون المالية 2012، لكنه لم يكن، لا ندري لماذا؟ دعم وتخفيضات للجالية الجزائرية بالمهجر في تذاكر السفر، ورحلات خاصة، ووزارة خاصة بهم، بالرغم من أنهم ميسورو الحال، بينما المواطن في ولايات أقصى الجنوب يدفع الكثير من المال من أجل التنقل إلى الشمال، من أجل العلاج أو التعليم الجامعي، أو من أجل قضاء مصالح في الشمال، أو من أجل قضاء عطلة، أو لأبناء الشمال العاملين بالجنوب من أجل التنقل إلى ذويهم أو قضاء عطلهم.

نرى أن هناك إجحافا في حق هذا المواطن الذي يعاني من مشاكل جمّة، منها مشكل النقل الجوي الباهظ الثمن والذي لا مفر منه.

كذلك كنا أشرنا سابقا إلى مادة الحليب وهي

السيدات والسادة الوزراء،
 زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،
 السلام عليكم.
 فبعد الاطلاع على بنود قانون المالية لسنة
 2012، لا يسعنا إلا أن نثمن الجهود المبذولة من
 طرف الوزارة المختصة، لتحضير هذه الميزانية
 الشاملة والتي تطرقت إلى كل كبيرة وصغيرة،
 بهدف دفع الاقتصاد الوطني نحو النمو المستمر
 والحفاظ على استقرار المواد الغذائية الضرورية
 والتكفل بالمواطن وحاجياته من سكن وشغل
 وصحة وتعليم وغيرها، وهذا يترجم الكم الهائل
 من الأموال التي خصصت لهذا الغرض النبيل، كما
 ركزت الميزانية المعروضة علينا على توفير كل
 الظروف والتسهيلات لاستقبال الاستثمارات
 ودعم المؤسسات، على غرار قطاع النسيج مثلا
 الذي سينتعث - لا محالة - بهذا الدعم المالي
 وكذلك من منع استيراد الألبسة المستعملة، لما
 تحمله من أخطار على صحة المواطنين، كما نسجل
 بارتياح أن ميزانية 2012 خففت عدا من الإجراءات
 الجبائية التي بلا شك ستخدم الاقتصاد الوطني،
 كما أن زيادة الأجور التي مست كثيرا من القطاعات
 كانت ضرورية نظرا لالتهاب الأسعار خصوصا
 الخضرو واللحوم وغيرها... وأصبح المواطن البسيط
 في حيرة من أمره بسبب عدم استقرار أسعار
 السوق؛ كل هذه الإجراءات لها انعكاسات إيجابية
 على برامج الاستثمارات وإنعاش الاقتصاد الوطني
 وترشيد النفقات العمومية، كما ترمي إلى بناء
 اقتصاد قوي يعوض تدريجيا الاعتماد على
 المحروقات؛ ومن هذا المنطلق يتضح جليا وبقوة
 دور ومكانة الفلاحة في تأمين الاكتفاء الغذائي
 للساكنة.

سيدي الرئيس المحترم،

كل هذه الجهود المبذولة تجرى في محيط
 عالمي، يطغى عليه عدم الاستقرار الاقتصادي،
 ورغم هذه الزوبعة المالية التي يعيشها العالم،
 فالجزائر تمضي بخطى ثابتة وبعزيمة وإرادة قوية
 نحو إصلاحات اقتصادية واجتماعية، تصل بها إن

والأسكرم المشهود لها عالميا؛ وفي رأيي أن عدم
 توجه المستثمرين للاستثمار في الجنوب، هي
 المشاكل البيروقراطية بداية من الملف الإداري
 المعقد والمعقد جدا وهو نفس الملف الإداري
 المطلوب من مستثمر في "عين بنيان" أو "عنابة"
 أو "وهران".

وكمثال على ذلك، ومن أجل إنشاء وكالة
 سياحية، فهذا من المستحيلات في ظل الملف
 الإداري المطلوب حاليا، فما أدراك بالملف المطلوب
 في إنجاز فندق أو مركب سياحي أو مخيم سياحي
 أو مسبح.

والحل في جلب الاستثمار هو تبسيط الإجراءات
 الإدارية (الوثائق المطلوبة) واختصارها في أقل
 عدد ممكن من الوثائق، وما يهمنا هو الاستثمار
 والإنجاز وليس الوثائق والإعفاء الكلي من أي
 ضرائب لمدة تزيد عن 10 سنوات، ويمنح عقد
 الملكية مباشرة بعد الإنجاز أي بعد الحصول على
 شهادة المطابقة للمستثمر.

وسنرى كيف يسير الاستثمار في هذه المناطق،
 وسنضمن استقرار المواطنين في المناطق
 الجنوبية، ولنغير الإجراءات المطبقة حاليا ما دامت
 لم نعط نتيجة تذكر، ولم نعط نتيجة في أرض
 الميدان ما عدا في الوثائق.

هذا ما أردت الإشارة إليه في انتظار تلبية
 طلباتنا هذه، ألا وهي طلبات شريحة تعاني من بعد
 المنطقة عن الشمال والعزلة لمناطق أخرى
 وقساوة الطبيعة.

أشكركم على حسن الإصغاء والانتباه والسلام
 عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد نواصر،
 والكلمة الآن للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم
 الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين.
 السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
 السيد وزير المالية،

جامعي حيث تتوفر الشروط المادية والبنية التحتية، لتسجيل هذا المشروع الحيوي بالنسبة لهذه المنطقة، وذلك بخلق مناخ ملائم لجلب الأطباء الأخصائيين، لأن الخدمة المدنية بينت محدوديتها، ولن تحل المشكل، ومازال المواطن يعاني من هذا النقص الفادح؛ شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد، والكلمة الآن للسيد عمار حد مسعود.

السيد عمار حد مسعود: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
الإخوة الوزراء،
زملائي الأعضاء،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وعودة ميمونة لحاجنا الميامين وأخص بالذكر هنا حجاج ولاية "ميلة" - بطبيعة الحال سكان ولايتي -.

سيدي الرئيس،
ونحن نناقش قانون المالية لسنة 2012 في ظروف جيو سياسية متقلبة، فأجواء العالم العربي تعرف حراكا سياسيا دمويا، عصف بأعتى الأنظمة قوة وصلابة وتماسكا.

أما الأجواء في الجهة الأخرى، فتعرف أزمة مناخية خانقة، من تراكم الديون وتضخم نسبة الفائدة؛ ورغم إجراءات النقشف أصبح الأورو مهددا بالزوال، والتفكير أصبح جديا في التخلي عن الدولار، وفي هذه الظروف والأجواء المضطربة، نناقش نحن في الجزائر قانون المالية في أجواء صافية وراحة مالية مريحة لم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال، كيف لا ونحن نحتل المرتبة الأولى عربيا، والعاشرة عالميا من حيث احتياطي الصرف الذي أسال لعاب الحاقدين والمتربصين، وأصبحت الجزائر من الدول

شاء الله إلى بر الأمان.
سيدي الرئيس،

إن بلوغ الهدف المنشود وهو بناء اقتصاد قوي ومزدهر، يتطلب مساهمة الجميع؛ وعلينا أن نثق في بلدنا وفي قدراتنا. صحيح هناك تشككات قد تكون مشروعة، وهناك بعض الآفات الاجتماعية التي يجب محاربتها، كالبيروقراطية والرشوة واللامبالاة؛ إن هذه الآفات التي تفتشت في المجتمع، أثرت سلبيا على التنمية الاقتصادية كتعطيل المشاريع ورداءة بعض الإنجازات السكنية والمرافق العمومية والطرق وغيرها والتي سخرت لها الدولة أموالا طائلة.

ولذا يجب أن يساهم الجميع للتصدي والحد من هذه الظاهرة الخطيرة، وعلى المواطن أن يكون مشاركا في محاربة هذا الفساد، وليس في موقع محتج ومتفرج، لأن خطر هذه الآفات قد يمس المواطن البسيط حتى في حياته اليومية، ومن جهة أخرى يجب تفعيل آليات مراقبة صرف المال العام التابعة للدولة وللبرلمان بغرفتيه.

وفي الأخير، أغتنم هذه الفرصة لأذكر من هذا المنبر ببعض انشغالات مواطني ولاية "بشار".
أولا: الإسراع في تسجيل مركب الإسمنت المبرمج في المكان المسمى "جبل عنتر" قرب "بشار"، هذا المشروع الذي يعلق عليه المواطنون آمالا كبيرة في الإنعاش الإقتصادي للمناطق، وامتصاص البطالة الرامية بذيلها على الجهة.

ثانيا: إنجاز السدود الصغيرة في مجال الأودية قرب الواحات، لجمع الكمية الهائلة من مياه الفيضانات التي تمتصها الرمال في غياب الحواجز.
ثالثا: بناء قرى جديدة على جانب الطرق الوطنية لكسر المسافات.

رابعا: أخذ إجراءات تحفيزية قوية في الجنوب، لتشجيع وجلب المستثمرين إلى هذه المناطق، لتخرج من عزلتها وتوفر العيش الكريم لسكانها.

خامسا: توسيع شبكة الكهرباء الفلاحي، الذي يعاني من نقصه المستثمرون الفلاحيون.

وسادسا: ترقية مستشفى "بشار" إلى مستشفى

المستهدفة وهنا أقف وقفة إجلال أمام كل الشباب والشعب الجزائري الذي رد على عملاء 17 أكتوبر بتنظيف الشوارع، وهي رسالة واضحة لكل الحاقدين والمتربصين، وصفعة قوية لكل قنوات الفتنة التي راهنت وخسرت الرهان، وهي أيضا إشارة لنا كنواب وحكومة للحفاظ على كرامة هذا الشعب، والدفاع عن حدود هذا الوطن، والتسيير السليم والشفاف في استثمار هذا الاحتياطي الهائل من الصرف في مشاريع تضمن لهذا الشعب العيش في رفاهية وهناء، وفي جزائر العزة والكرامة، وإذا أخذنا الحكومة كهيئة تسيير لأموال هذا الشعب، نستطيع أن نقول إن هناك وزارات نجحت في الوصول إلى الهدف، وهناك وزارات جدت واجتهدت ولم تصل، لكن نحن اليوم - سيدي الرئيس - في الهم سواء، برلمانا وحكومة وشعبا، وإذا لم نضع أنفسنا في أقصى درجة من اليقظة، فإننا سنضع أنفسنا في دائرة الخطر، وسيكون وضعنا شبيها بوضع طارق بن زياد: البحر أمامنا والعدو خلفنا والسؤال يبقى مطروحا هل نحن في مستوى تضحيات طارق بن زياد؟ أظن أن هذا لا شك فيه، لأننا في الجزائر كلنا طارق بن زياد، وكلنا بن مهيدي وعميروش وحسيبة وبن بولعيد ومليون ونصف المليون شهيدا.

وفي الأخير، إذا كان للكعبة رب يحميها، فللجزائر شعب يحميها، هذا تدخل فقط، أما هناك..

السيد الرئيس: التدخل جزء كبير منه كان خارج الموضوع.

السيد عمار حد مسعود: شكرا، بارك الله فيك.

السيد الرئيس: وليكن التدخل في حدود معقولة؛ شكرا للسيد حد مسعود، والكلمة الآن للسيد إبراهيم بوتخيل.

السيد إبراهيم بوتخيل: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على

أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أعاود تكرار تهنئة الشعب الجزائري الكريم بعيد الأضحى المبارك، وبالذكري 57 لاندلاع ثورة التحرير المباركة. كل ذلك مع أفق الاحتفال بالذكرى الخمسين لاستعادة السيادة الوطنية في جويلية 2012 إن شاء الله، والتي نتمناها علامة فارقة في تاريخ الجزائر وشعبها.

كما أن مناقشة مشروع قانون المالية لهذا العام 2012، يأتي في خضم هذه المؤشرات وفي مناخ دولي وإقليمي يتميز بالحركية والتغيرات المتسارعة. لذلك فمناقشة هذا القانون سانحة ثمينة تتواصل فيها الهيئتين التنفيذية والتشريعية، حول الخطوط العريضة لورشات التنمية المفتوحة في ربوع الجمهورية شمالا، جنوبا، شرقا وغربا.

إن مناقشة قانون المالية يسمح لعضو البرلمان بالقيام بأحد أهم أدواره الرقابية على مالية الدولة، ويسمح بالتالي للمواطنين والمواطنين من الاطلاع على المجهودات المبذولة من طرف الدولة على جميع المستويات وفي جميع المجالات.

سيدي الرئيس،

ما من شك، فإن الحكومة الجزائرية تحت القيادة الرشيدة لفخامة السيد رئيس الجمهورية، والمتابعة اللصيقة لدولة السيد الوزير الأول، تركز أهمية الاهتمام بالموارد البشرية، فالأرقام الموضحة لحجم الكتل المالية المخصصة للتكفل بما تقرر خلال السنة الحالية من رفع للرواتب، توضح ذلك وتفتح الباب لتجسيد مبادئ عمل كفيلة بتطوير الأداء، لذلك فإن المؤشرات العامة لقانون المالية لسنة 2012 توائم بين الاهتمام بالإنسان الجزائري، فلذا أناشد الحكومة بالتكفل بحاجياته الاجتماعية، وتثمين مجهوداته في مراكز عمله ومتطلبات التنمية المنشودة، للانتقال

إن الرقابة المأمولة نريدها في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة، في شقها الأخلاقي والتقني وحتى الجمالي.

سيدي الرئيس،

ومن جهة أخرى، يهمني الإشارة إلى شيء مهم أيضا، هو ما ينتشر عندنا من ظواهر وسلوكات في إدارتنا ومؤسساتنا، مما ينعكس سلبا على حياة مواطنينا ويوصلهم في بعض الأحيان إلى مستوى الرداءة.

فقلة السيولة في الولايات، وخاصة ولاية سيدي بلعباس، في مراكز البريد والبنوك، ندرة الطوابع الجبائية وانعدام بعض الوثائق الإدارية، هذا العيب يجب أن يتحمل مسؤوليته أناس يحسنون تدبير الأعمال الموكلة إليهم، وعليه فمجهودات الدولة إذا اقترنت - كما قلت - بسيف الرقابة القبليّة والبعديّة، ومعها الإحساس بالمسؤولية لدى كل الجزائريين على جميع المستويات، ستنتج - لا محالة - طرائق عمل وسلوكات كفيلة بتحقيق التغيير المرجو.

كما تبرز للعيان مشكلة صرف العملة الصعبة في السوق الموازية، فإذا تقرر المنع طبقا للقانون، فيجب أن يطبق في جميع الأمكنة، كما يجب ألا يكون المنع انتقائيا، فما هو غير قانوني فهو غير قانوني، وعليه فإنني أنشاد السلطات المختصة لوضع حد لهذه الظاهرة التي تضر كثيرا باقتصادنا وصورتنا.

سيدي الرئيس،

إنني لا أملك في هذا المجال سوى تثمين مجهودات الدولة والحكومة داعيا إلى مواصلة هذا النهج، كل ذلك مع مراعاة التوازنات المالية الكلية للدولة الجزائرية، خاصة وأن محيط المال والأعمال في المنطقة والعالم يعرف هزات لم تعرفها المعمورة منذ ما يقارب القرن.

سيدي الرئيس،

إننا نمضي في الظرف الحالي وبعد أيام على مستوى مجلس الأمة، لمناقشة مشاريع قوانين ستضفي حيوية أكبر على المشهد السياسي

بالجزائر نهائيا إلى مصاف الدول الصاعدة اقتصاديا، فالاستثمار في الموارد البشرية سوف يحد - لا محالة وحتما - من هجرة أدمغتنا إلى الخارج ويشجعها على البقاء في الجزائر.

إن المؤشرات أيضا في هذا القانون توضح جليا مواصلة النهج المعمول به منذ أزيد من عشر سنوات، في بناء بنية تحتية كفيلة بتوفير جميع شروط نجاح الإقلاع الاقتصادي، وشواهد الإنجازات المحققة تنتشر في الجهات الأربع لوطننا الكبير في جميع القطاعات: البناء، الأشغال العمومية، المياه والري، التربية والتعليم العالي، وغيرها، وتبقى نقطة يقين حقيقية في مسيرة الجزائر المستقلة.

أريد فقط أن أشير - سيدي الرئيس - أنه فيما يخص مباشرة بناء مسجد الجزائر الأعظم، الذي خصصت له الدولة ميزانية معقولة ومهمة، فهو خير تخليد لذكرى شهدائنا، ونحن نستعد للاحتفال بالذكرى الخمسين لاستقلال، فمن الآن فصاعدا سيشكل هذا الجامع، الرمز، المقابل لكاتدرائية السيدة الإفريقية منارة تجسد انتماءنا، وتمسكنا بديننا الإسلامي الحنيف وبموروثنا الثقافي والحضاري.

سيدي الرئيس،

ما أنجزناه وما نصبو لإنجازه عليه ألا ينسينا أخطاءنا وهفواتنا، فحجم الإنفاق المهول على المشاريع، يجب أن يرافقه تطوير حقيقي لآليات الرقابة القبليّة والبعديّة، وذلك للقضاء على الفساد في صورته البينة، أعيد فقط، إن ما يهم أكثر أن هذا الإنفاق المهول على المشاريع، يجب أن يرافقه تطوير حقيقي لآليات الرقابة القبليّة والبعديّة، وذلك للقضاء على الفساد في صورته البينة، وكذلك لتفادي ظاهرة الإنجاز من أجل الإنجاز.

ذلك أنني أعتقد أننا قد تجاوزنا صدمة التعامل مع السيولة المالية الكبيرة، وأخال أننا بلغنا مرحلة تسمح لنا بإنجاز وتشبيد منجزات تليق بحجم الأموال المخصصة لها، وتناسب حجم الجزائر وتتلاءم وقطار التطور في العالم.

واضحة، للشروع في بناء اقتصاد مبني على الفلاحة والصناعة والسياحة.

كم من نداءات وقرارات اتخذت للمحافظة على الأراضي الفلاحية، لكن بدون جدوى؟! كيف كانت "متيجة" في سنة 1962 وكيف أصبحت في سنة 2011؟ ولا ننسى أيضا الولايات الأخرى في كامل التراب الوطني.

رابعا: أما المشاريع الكبرى التي تنجز في الجزائر والتي تخصص لها الدولة أموالا طائلة، نطلب من كل الوزارات المعنية بإنجاز تلك المشاريع الهامة، المراقبة الصارمة للمؤسسات الأجنبية أو الجزائرية، حتى تنجز هذه المشاريع في وقتها المحدد وبالتكلفة المقررة.

أيعقل أن ينجز "ميترو" الجزائر بعد ثلاثين سنة بمسافة 09.5 كلم؟! 09.5 كلم، في ثلاثين سنة؟! وفي الختام، الكل يعلم أن الجزائر ورشة عمل، فلنعمل على التوازن الجهوي، حتى تأخذ كل جهة من أرض الوطن نصيبها من هذه الخيرات الوطنية.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار ملاح، وبذلك نكون قد أكملنا قائمة المسجلين للتدخل حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2012؛ نستمع الآن إلى تدخلات رؤساء وممثلي المجموعات البرلمانية، والمتدخل الأول، هو السيد بلعباس بلعباس، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

السيد بلعباس بلعباس (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وبه نستعين والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

سيدي معالي رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة معالي الوزراء الأفاضل، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الجزائري، وستساهم في تكريس دولة الحق والقانون وجزائر الديمقراطية التشاركية.

إننا نعيش أياما تاريخية نتمناها أن تكون أيام خير وبركة على الشعب الجزائري. شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد إبراهيم، والكلمة الآن للسيد عمار ملاح.

السيد عمار ملاح: بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛ السيد الرئيس، إخواني الوزراء، أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام،

مداخلتي هذه هي عبارة عن تساؤلات، أريد من السيد وزير المالية توضيحات حتى نكون في الصورة وعلى علم ببعض القضايا التي نجهل محتواها ومصيرها الحقيقي:

أولا: لا شك أن الكل يعلم أن العالم وخاصة أوروبا وأمريكا يمران على أزمة حادة ومصير هذه الأزمة مجهول وكيف ومتى ستكون نهايتها وتدايعيتها على العالم.

يقال إن هذه الأزمة ستمس الجزائر، كما يقال إن أمام الجزائر أربع أو خمس سنوات و"ستأكل" ما لديها من احتياطات من ثروتها المالية.

كما يقال من جهة أخرى، إن هذه الأزمة العالمية لم ولن تؤثر على اقتصادنا في المدى القريب. نريد من معالي الوزير مزيدا من التوضيحات حول هذه القضية الشائكة.

ثانيا: طرحت احتياطات مالية ومصرفية في البنوك العالمية، فهل لنا أن نعرف - بهذه المناسبة - مصير هذه الأموال الجزائرية بالنسبة لتلك الأزمة العالمية؟ وهل ستحافظ على قيمتها المصرفية؟ وكم نريد أن نعرف قيمة هذه الاحتياطات؟

ثالثا: الكل منا يتكلم عن "ما بعد البترول" ومنذ زمن بعيد، لكن هل للدولة استراتيجية مستقبلية

لتعليم أبناء وطنه، وتنقل التلميذ مشيا لمسافات مماثلة لتلقي العلم، وأن يتنقل ساكن الريف إلى المستشفى بدون تدمر، وغيرها من الأمثلة، وكان المواطن صابرا على دولته لأنه مقتنع بأن عملية البناء تتطلب وقتا، وأن القائمين يبذلون مجهودا جبارا، إلا أن تلك الوطنية فترت وركدت في هذا الزمن بالرغم من أن المواطن يعلم علم اليقين بأن المشاريع مسجلة، بل أكثر من ذلك، يرى أنها تنجز أمامه، وعليه فإن الدولة نجحت إلى حد كبير في إنجاز المرافق، بل تقريبا من المواطن.

سيدي الرئيس،

السادة معالي الوزراء،

إذ نسجل أن الحكومة تحت رئاسة السيد معالي الوزير الأول، أحمد أويحيى، قد نجحت إلى حد كبير في إنجاز هذا القانون، بالرغم من الظروف الداخلية والخارجية والضغوطات والتحرشات المعرقة والهادفة إلى استنزاف أموال الشعب، وتوجيهها غير الوجهة التي يرتضيها المواطن.

حيث نرى أن الحكومة في هذه الظروف تحتاج منا وقفة واحدة، ابتداء من النقد البناء والمساعدة الهادئة والهادفة. إن الظروف الداخلية والتي فيها طلبات المواطن واحتياجاته متسارعة، ومتزايدة من احتجاجات وإن كانت مشروعة في بعضها، إلا أن بعضها اتسم بالمزايدة التي فيها مضرّة للمواطن قبل غيره، كما أن الظروف الخارجية مما يحدث في محيطنا الإقليمي ومحيطنا العربي، فيه ضغط بل تحرشات تهدف إلى إرباك الدولة الجزائرية والتشويش عليها، خاصة وأننا في الجزائر نمتلك أموالا فائضة يراد لها ألا توجه في التنمية الحقيقية التي ينشدها المواطن، خاصة تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولعل التهريب الحاصل في الحدود لبعض المواد الاستراتيجية هو استنزاف منظم ومقصود لقدرات الأمة. كما أن قرار الجزائر بدفع الديون المسبقة، على الرغم من حكمته إلا أنه لم ولن ينسى للجزائر، لأنها ببساطة وبِعظمة أرادت أن ترفع القيد على قرارها الاقتصادي والسياسي.

الإطارات المرافقة للسادة الوزراء، وسائل الإعلام والصحافة، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بداية، باسم المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، أتقدم إلى الشعب الجزائري بأحر التهاني وأطيبها بمناسبة عيدي الأضحى المبارك والثورة المجيدة، هاته المناسبة التي تتكرر تكرار الزمان وثبات المكان. إن ثورة نوفمبر هي جاءت بعد نضج الوطنية لدى المواطن الجزائري، بل استيقاظ الوطنية لأن الجزائري وطني بالفطرة.

وقفنا نحن المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي عند الفقرات التالية من بيان أول نوفمبر وهي: .. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوبة لقضية الأشخاص والسمعة ولذلك فهي موجهة، فقط، ضد الاستعمار ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

هذه دلالات واضحة أن الوطنية هي مسألة الجميع وأنه لا إقصاء لأي طاقة أو مجهود فكري في عملية التحرير، والتحرير كان للعباد والبلاد وخاصة التحرير من الكفر وأقول خاصة التحرير من الكفر، وهذه لوحدها كافية واستحقت كل التضحيات آنذاك.

إن الوطنية التي ارتضاها لنا جيل الثورة من شهداء ومجاهدين - أطال الله في أعمارهم - هي ألا تكون محتجزة في فترة معينة، أو لدى جيل بعينه أو في المناسبات، بل هي الوطنية الباعثة لروح المبادرة والعمل والمتجددة في أجيال الجزائر. إن الوطنية التي يرتضيها التجمع الوطني الديمقراطي لنفسه قبل غيره، هي تلك التي عايشتها الجزائر إبان عملية بناء الدولة، عندما كان المعلم ينتقل مشيا على رجليه لمسافات طويلة

ويقدر المجهود الذي بذلته الحكومة في إيصال هذه الموارد له مباشرة.

سيدي الرئيس،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

إننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، إذا كنا نؤمن كل ما جاء في قانون المالية، فإننا في المقابل والواجب يحتم علينا أن ننبه إلى ما يلي:

– أن هذه الأموال مصدرها الجباية البترولية وهي ثروة غير متجددة، وأن مسؤولية الحكومة تحتم عليها التفكير مليا في حقوق الأجيال اللاحقة. وبالتالي فإن عقلنة استعمال هذه الأموال وتوجيهها الوجهة الحقيقية والمنتجة للثروة، هي مسؤولية تاريخية للحكومة والبرلمان، والمقصود بالمسؤولية التاريخية هو أن قدر الحكومات الجزائرية وبرلماناتها أن تناقش وتصادق على قوانين المالية في شهر نوفمبر المرتبط تاريخيا وإلى الأبد بالثورة، التي سقط فيها شهداء الأمة وهو شهر منبه وملزم ومذكر.

ولقد نبه ممثل الحكومة نفسه لهذا الخطر الواضح عندما جاء في مذكرة التقديم ما يلي: " أن توسيع نفقات التسيير المسجلة خلال السنوات الأخيرة، يشكل عامل عدم قابلية التوازنات الميزانية الخاضعة للموارد المتغيرة، الناجمة عن ناتج الجباية البترولية، كما تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تغطية النفقات الجارية بالموارد غير البترولية، إلا بنسبة 41% في سنة 2012، مقابل 60% في سنة 2009". إنتهت كلمة السيد الوزير.

وبالتالي فإننا نرى أن ميزانية التسيير في طريقها إلى التهام كل الموارد المالية من غير البترولية، بل أخطر من ذلك، فهي سوف تستغرق في السنوات الثلاث المقبلة، خاصة بعد الانتهاء من إنجاز البرنامج الخماسي 2010-2014، حتى الجباية البترولية، خاصة إذا كان سعر برمبل البترول الحقيقي قد يصل إلى 37 دولارا، وبعملية مقارنة بسيطة إذا كانت إيرادات الميزانية بقت في

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

إن قانون المالية هو إحدى الركائز الثلاث لتحقيق التنمية وتنفيذها، إلى جانب المنظومة التشريعية المناسبة والموارد البشرية الكفؤة النزيهة؛ ولعل إحاطة قانون المالية بإجراءات ذات طابع تشريعي، حرصا على ضمانات تحقيق الأهداف المنشودة والتي تعهدت بها الحكومة، لتنفيذ برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية المتمثل في البرنامج الخماسي 2010-2014.

هذا البرنامج الذي يهدف إلى التكفل بانشغالات المواطنين، خاصة في المناطق الأكثر حرمانا لتقريب التنمية من المواطن.

إن التنمية التي يهدف هذا القانون إلى تحقيقها، هي تنمية تتجه إلى حماية أكثر للطبقة الاجتماعية المتوسطة وتوسيعها، حتى يقضى على الفوارق بين طبقات المجتمع، ولعل تخصيص 13% من الناتج الداخلي الخام للتحويلات الاجتماعية، هو اتجاه يظهر الحكومة بأنها متجهة نحو توسيع والمحافظة على الطبقة الاجتماعية الهشة في المجتمع.

– تخفيض وتوسيع الإعفاءات الضريبية والجبائية والجمركية على المشاريع ذات الاستثمار المنتج للثروة ومناصب العمل على حساب إيرادات الميزانية، بل أكثر من ذلك، تكفل الخزينة بدفع تلك الفوارق هي إجراءات شجاعة ولكنها مكلفة.

– ومنها كذلك، توسيع الامتيازات الجبائية لفائدة المشاريع الاستثمارية، التي حصلت مسبقا على الامتياز بقرار من مجلس الوزراء.

– إعفاء الامتيازات المتضمنة الأصول العقارية من دفع حقوق التسجيل ورسم الإشهار العقاري ومن دفع سعر الملكية.

– تخصيص مبلغ 2.849.8 مليار دج لنفقات الاستثمار.

– مواصلة دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع. كل هذه الإجراءات يلمسها المواطن ويثمنها

– إنسجام قروض البنوك مع الواقع الجزائري،
وذلك باعتماد شبابيك تعتمد على أحكام الشريعة
الإسلامية،
– تشجيع إنجاز مشاريع حسب خصوصيات
الجنوب.

سيدي الرئيس،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

إن الاعتماد على رأس المال الخاص هو حتمية
لا مفر منها، ويجب القضاء على بعض الذهنيات
والتي تحاول إخراج رأس المال الخاص من
سيرورة الاقتصاد، وأن ما هو عمومي وطني وغيره
له توجيهات ذاتية.

إن تأطير الاستثمار الخاص وفتح المجال أمامه،
وتحسيسه بأن الأمة بحاجة إليه، هو أمر كاف
لبعث الوطنية لديه، ورفع كل القيود أمامه وخاصة
الإجراءات الإدارية العقيمة.

وهنا نقف في المجموعة البرلمانية للتجمع
الوطني الديمقراطي، أمام ظاهرة خطيرة تنخر في
جسد الأمة وهي البيروقراطية، هذا المرض الذي
عم وأصبح يعاني منه المواطن في كل الأماكن،
ابتداء من شبابيك الحالة المدنية، مصالح البريد
التي ترفض تسليمه أمواله – والبنك – بحجة عدم
توفر السيولة وغيرها، إلى دراسة الملفات التي
تأخذ آجالا طويلة؛ ولقد قدر البعض أن تسرب
أموال الخزينة يقدر بحوالي 10% إلى 15% سنويا؛
أقول تسرب ولا أقول تبديد أو اختلاس، هذا
التسرب هو نتيجة للتماطل في الدراسات وآجال
الإنجاز الأمر الذي يدفع الحكومة إلى إعادة التقييم.
كما أن ظاهرة البيروقراطية لها أنصارها، بل
هناك من يسترزق منها على حساب مصالح الأمة،
والتي يجب محاربتها بدون هوادة، وذلك بتحديد
آجال دراسة أي ملف في وقت محدد، وبعد
انقضاء ذلك الأجل يعتمد الملف بقوة القانون،
وهنا نطلب بتكثيف مصالح الرقابة الإدارية
الداخلية، وتفعيل رقابة مجلس المحاسبة

حوالي 3.455.6 مليار د.ج ونفقات التسيير هي
حاليا 2.820.4 مليار د.ج وهي لا محالة ذاهبة إلى
الزيادة بانتهاء سنة 2014، هذا إذا تم اعتماد نسبة
الزيادة 7.4% التي تعرفها نفقات التسيير سنويا.
كما أن تسليم كل مشاريع التجهيز تحتاج إلى
ميزانية لتسييرها، كما أن المشاريع التي دخلت في
الاستغلال تحتاج – لا محالة، بعد خمس سنوات –
إلى عملية الترميم والصيانة، وأعددها على سبيل
المثال: عشرات الآلاف من الابتدائيات والمتوسطات
والثانويات، الأحياء الجامعية والجامعات، والآلاف
من الكيلومترات من الطرق والسدود وغيرها، هذه
منجزات عظيمة وضخمة ولكن الأعظم أن نسيرها
ونصونها لأنها ملك للأجيال القادمة، وهي أنجزت
على حساب مجهودات جيلنا الحالي وفيه من
أحسن في تسييره لهذه الأموال وفيه من أساء،
وفيه من ظلم.

سيدي الرئيس،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

إننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني
الديمقراطي، إذ نذكر بهذه الحقائق، فإن الواجب
يحتم علينا ذلك، كما أنه إذا كان قدر الجزائر أن
تبقى عائداتها مرتكزة أساسا على تصدير البترول
والغاز فليكن، وهي نعمة، لكن الخطر هو في عملية
استيراد الموارد المتزايدة، الغذائية خاصة
والصيدلية، وبعض السلع ذات الضرورة والتي
يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها.

وهنا ندعو إلى التركيز على:

– إنجاز المشاريع المهيكلية لإنشاء قاعدة
صناعية،
– التوجه نحو قطاع الفلاحة وتأطيره وهيكلته،
بصناعة مكملة،

– الاستثمار في الطاقة المتجددة بالجنوب،

– إتمام مشروع جلب الماء من الجنوب إلى
الهضاب العليا، لتوسيع الأراضي الفلاحية واستصلاحها،
– الإسراع في إتمام شبكة السكك الحديدية،
ومدها إلى الجنوب،

الصفات العمومية أصبح أكثر من ضرورة، وجعله أكثر مرونة لإنجاز مشاريع الدولة في أحسن الظروف، خاصة التقليل من صلاحيات اللجنة الوطنية للصفات العمومية، لأن اللامركزية الحقيقية تقتضي أن تكون هناك استقلالية إدارية حقيقية، على ألا يمنع ذلك وجود رقابة دائمة، وحماية إطارات الدولة وإعطاءهم أكثر ضمانات حتى تقدم تلك الإطارات على تنفيذ ميزانية الدولة بدون خوف من وقوعها تحت طائلة الظلم، وتلك الضمانات المقصود منها، وبالرغم من تعديل قانون مكافحة الفساد، فهي غير كافية لتعزيز ضمانات قرينة البراءة لدى المسير، أقول غير كافية لتعزيز ضمانات قرينة البراءة لدى المسير، لأن بدون شعور المسير بوجود إطار يحميه، فإننا نقلل لديه روح المبادرة، حتى وإن كان القصد منها تحقيق المصلحة العامة، أي أنه لا يقدم على الأعمال التي تحقق المصلحة العامة، خوفا من الوقوع تحت طائلة العقاب.

وكذلك نرى ضرورة تعزيز الرقابة القبلية والمسبقة لدى الهيئات المسيرة، وإخضاع الإطارات لرسكلة وإعادة التكوين لتحيين معلوماتهم، سواء كان ذلك التكوين في الداخل أو الخارج. كما ندعو إلى تعزيز ضمانات المتابعة القضائية، بجعل الحبس الاحتياطي هو الاستثناء، وأن إقراره لا يرتبط بالنيابة العامة، بل نرى إعادة النظر في مهام قاضي التحقيق، وتعزيز التحقيق بتشكيلة من المحلفين، أي ممثلي المواطنين.

إننا نرى في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي أن الحكومة قد توصلت لهذا القانون، وهو أقصى ما يمكن أن تصل إليه أي حكومة في الظروف المالية الحالية والمحيط الداخلي والخارجي.

كما أن السلم الاجتماعي ووحدة الدولة أمر لا نقاش فيها؛ وعليه فالحكومة مطالبة بمواصلة الإنفاق وإن كان لهذين الاعتبارين، بل نرى أن تعزيز السلم الاجتماعي مسؤولية كبيرة ملقاة على الحكومة، وتفهم المجموعة البرلمانية للتجمع

والمحاكم الإدارية كضمانة حقيقية وحيادية. سيدي الرئيس، السادة معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي، الحضور الكريم،

إن الركيزة الثانية والتي تتحقق بها التنمية هي الإطار البشري، وفي هذا المنحى، ومن ضمن الحلول المقترحة، نثمن في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تعليمات السيد فخامة رئيس الجمهورية، بتوسيع صلاحيات المنتخبين المحليين ومؤسسة البلدية التي توجت مؤخرا بمصادقة مجلسنا الموقر على قانون البلدية.

لأن من شأن ذلك أن يدفع المواطن على المستوى المحلي أن يفكر في المشاريع التي يحتاجها فعلا ويسهر على متابعتها ومراقبة إنجازها في آجالها.

وبالرغم من صدور قانون البلدية الذي يعزز من صلاحيات المنتخبين، إلا أن ذلك الإصلاح يبقى غير ذي فائدة بدون وسائل مادية ومالية تمكن المواطن الذي صوت على برنامجه من تنفيذه، وهذا الأمر الذي يحتم على الحكومة إلى ضرورة إصلاح مالية البلدية، هذا الإصلاح المالي المقصود منه تمكين البلدية من إيرادات دائمة، تجعلها بمنأى عن ميزانية الدولة.

سيدي الرئيس، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، الحضور الكريم،

أما الركيزة الثالثة والمتمثلة في النظام القانوني، والذي يعرف بالإطار التشريعي الذي يهيئ المناخ العام، لتنفيذ برنامج قانون المالية من طرف الإطارات والمنتخبين والخواص، والذي يجب أي هذا النظام القانوني، أن يكون فيه التسهيلات والسرعة في التنفيذ والضمانات القانونية للمسير، وآليات الرقابة الفعالة، خاصة الرقابة القبلية والمسبقة منها.

وعلى هذا الأساس، فإن مراجعة قانون

رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي؛ الآن أحيل الكلمة إلى السيد عبد الكريم قريشي، مقرر المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي.

السيد عبد الكريم قريشي (مقرر المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

يسعدني باسم زميلاتي وزملائي في المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، أن أتوجه لكم ولجميع الجزائريين، حكومة وشعبا، بأجمل التهاني القلبية بمناسبة الاحتفال بعيد الثورة المجيدة وعيد الأضحى المبارك، راجيا من المولى عز وجل أن يعيده علينا سنين مديدة، والجزائر تنعم في الرخاء والأزدهار، كما أتوجه بالشكر إلى السيد وزير المالية، ومن خلاله إلى الحكومة على القانون المقدم أمامنا للمناقشة، وإلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على التقرير التمهيدي، الذي قدمته حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2012، وإلى جميع الزميلات والزملاء الذين تدخلوا بملاحظاتهم لإثراء هذا النص المقدم أمامنا.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

يناقش مجلسنا الموقر هذا القانون، والجزائر تعيش تحولات عميقة مست جميع القطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، من خلال ما جاء به المخطط الخماسي 2010-2014 من استثمارات ضخمة لأجل تنمية شاملة، وفي ذات الوقت مع بداية تجسيد دعوة فخامة رئيس الجمهورية

الوطني الديمقراطي لذلك أمر محتوم، بل واجب يحتم علينا شرح أهداف هذا القانون لدى المواطنين وحثهم على المساعدة والتفهم.

كما أن من حق المواطنين المطالبة سلميا بتوفير المرافق والخدمات، كما أننا نسجل بارتياح مطالبة المواطن للحكومة بتحسين الخدمات، وهو أمر يحسب كذلك للحكومة بأنها نجحت في الإنجاز، لأن المطالبة بالتحسين لا تكون إلا لأمر موجود سواء تعلق الأمر بالمرافق أو الخدمات.

السيد الرئيس،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

إن إنجاز مرافق التعليم بجميع أطواره ومرافق الصحة هي أمر ملاحظ في الميدان، إلا أن النوعية في التعليم والخدمات الجامعية والصحية هو أمر يحتاج إلى بذل جهد إضافي، وبالرغم من أننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي نتفهم صعوبة الأمر، وأنه يحتاج إلى وقت لأن قدرات الجامعة في التكوين تجاوزتها عمليات الإنجاز، إلا أننا نرى ضرورة إيجاد بدائل أخرى، كما أن التحفيزات المخصصة للإطارات في الهضاب العليا والجنوب خاصة غير كافية، سواء تعلق الأمر بالرواتب أو السكن أو النقل.

وأخيرا، فإن نوعية التعليم بأطواره: ابتدائي، ثانوي وجامعي، هو مشكل يقلق كل أولياء التلاميذ، وهو ملف يتحتم على الحكومة أن تفتحه.

كما أن مقارنة ما أنجز في الجزائر وفي جميع القطاعات مع دول الجوار هو مقارنة مع الفارق، لأن ما أنجزناه يعادل ما أنجز في كل دول الجوار مجتمعة، والأرقام موجودة لمن أراد أن يطلع، والوطنية تقتضي منا الاعتزاز بما أنجز وأن نقارن لكن بإنصاف ومن أجل التحفيز والمنافسة لا غير. وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعباس بلعباس،

مصادقة البرلمان على القانون المقدم لهذا الغرض، أملين أن تصل الجزائر إلى الأهداف التي وضعت لأجلها هذه القوانين، والتي أكد من خلالها فخامة رئيس الجمهورية على إجراء إصلاحات سياسية عميقة، وفقا للمبادئ الأساسية وثوابت الهوية الوطنية المنصوص عليها في الدستور، وذلك لتعميق الديمقراطية في مجتمعنا الناهض.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

ونحن على أبواب السنة الثالثة من المخطط الخماسي 2010-2014، وما خصص له من أموال ضخمة، فاقت 280 مليار دولار، نثمن عاليا الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بالتنمية الشاملة للوطن، ويتجلى هذا من خلال المشاريع والورشات الكبرى المنتشرة عبر الوطن، وفي جميع القطاعات التي تمس الحياة اليومية للمواطن، ولنا أن نذكر بالأعداد الهائلة لمؤسسات التربية والتكوين والجامعات والمستشفيات والمطارات والسدود والطرق والسكنات ووسائل النقل المختلفة من المنجزات التي حسنت من الظروف المعيشية للمواطن، الذي يبقى تواقا لرؤية المزيد من هذه المشاريع التنموية، لتتحسن حياته نحو غد أفضل، مع ملاحظة ما شهدته بعض هذه المشاريع من تأخر وسوء في الإنجاز، كان نتيجة للفساد المتفشي والرشوة، علينا جميعا محاربته ودعوة الحكومة إلى محاسبة المتسببين في ذلك.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الضروري أن نقف على ما سجله الاقتصاد الوطني من مؤشرات إيجابية منها: تسديد المديونية الخارجية والتوفر على احتياطي صرف وادخار داخلي؛ وهي مؤشرات من شأنها ضمان الإنفاق العمومي الذي يجب ترشيده ومراقبته قدر المستطاع، وخاصة في ظل الأوضاع العالمية الخطيرة، مع ضرورة توجيه الاستثمار في المواد التي نستوردها، كالمواد الغذائية والأدوية وخاصة في ظل الإمكانيات المتوفرة لدينا.

لإجراء إصلاحات شاملة، تضمنها خطابه الموجه للأمة يوم 15 أفريل 2011، وما تمخض عن اجتماع مجلس الوزراء يوم الإثنين الموافق لـ 02 مايو 2011، والذي أكد على الإصلاحات السياسية العميقة والمراعية للمبادئ الأساسية وثوابت الهوية الوطنية المنصوص عليها في الدستور، ومؤكدا على جملة من النقاط مثل: محاربة الآفات الاجتماعية، والفساد والمساس بالممتلكات العمومية، وتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن والقضاء على البيروقراطية، وإعادة الاعتبار للخدمة العمومية، وتحسين الجماعات المحلية وترقية دور المجالس المحلية المنتخبة.

وبهذا ومن خلال متابعتنا اليومية لما يعيشه المجتمع الجزائري من تحولات عميقة، ومن خلال ما يعيشه العالم من تقلبات، فإننا نثمن عاليا دعوة فخامة رئيس الجمهورية وتجسيده لهذه الإصلاحات، من خلال النصوص المقدمة للبرلمان ونؤكد على أن يتحمل الشركاء السياسيون والنواب مسؤولياتهم لإنجاحها.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

نناقش اليوم هذا القانون، في الوقت الذي بدأ فيه البرلمان مناقشة مشاريع القوانين التي وعد بها فخامة رئيس الجمهورية، بالنسبة للإصلاحات السالف ذكرها، والتي تمخضت عن الاستشارات السياسية الواسعة التي أشرفتم عليها، وهي قانون الانتخابات وحالات التنافي مع العهدة النيابية ومشاركة المرأة في الحياة السياسية وقانون الأحزاب السياسية وقانون الإعلام؛ وقد شهدت قاعة المداولات بالمجلس الشعبي الوطني مناقشات حادة في كل من قانون الانتخابات ومشاركة المرأة في الحياة السياسية في انتظار مناقشة القوانين الأخرى، ومهما قيل عن تلك المناقشات، فإنها عبرت بصدق عن التعددية وحرية الرأي التي تميز الحياة السياسية بالجزائر، في انتظار تدعيمها بتشكيلات أخرى في المستقبل القريب، بعد

السنوات القليلة الماضية والسنة الحالية، أدت إلى ارتفاع إيرادات تصدير المحروقات التي يتوقع ارتفاعها إلى حوالي 64.6 مليار دولار في سنة 2012، كما ارتفعت منتجات الجباية البترولية إلى 2.820 مليار دج في سنة 2010 بنسبة 21% مقارنة بسنة 2009، وارتفع بذلك احتياطي الصرف من 147 مليار دولار سنة 2009 إلى 162 مليار دولار نهاية سنة 2010، وهي مؤشرات إيجابية.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

جاء قانون المالية لسنة 2012 بنفس التوجه لقانون المالية الأولي لسنة 2011، فقد تم الإبقاء على بعض المؤشرات في تأطيره والمتمثلة على الخصوص في الإبقاء على السعر المرجعي الجبائي للبتروال عند 37 دولارا ومعدل صرف عند 74 دج للدولار الواحد، وبذلك فإن الإبقاء على السعر المرجعي الجبائي لبرميل البتروال بهذا الشكل قد أعطى الأفضلية للوقاية، وهذا يمكن قبوله في ظل عجز القطاعات المختلفة في استثمار تلك الأموال، في الحالات التي يمكن فيها أن يرتفع هذا السعر المرجعي لبرميل البتروال.

وكما سبقت الإشارة، فقد أظهر القانون معدل صرف الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري وتوقعه في حدود 74 دج للدولار، ولم يظهر معدل صرف بقية العملات، خاصة اليورو التي تتم بها معظم المعاملات المالية الاقتصادية في الجزائر؛ وعليه وفي ظل عدم استقرار الأسواق المالية العالمية، فإننا نرى ضرورة تنوع العملات الأجنبية التي نتعامل بها، دون التركيز على عملة واحدة بالنسبة لعملية استثمار الفوائض البترولية في البنوك الأجنبية الدولية، حتى نجنب اقتصادنا الهزات التي يمكن أن تلحق بهذه العملة أو تلك.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

إنطلاقا من المؤشرات السابقة، قدر القانون الحالي إيرادات الميزانية بـ 3.455.6 مليار دج، وهي ناجمة عن عائدات الجباية البترولية المقدره

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

جاء هذا القانون في ظرف عالمي اقتصادي متذبذب وخطير وسوف يؤثر بشكل أو بآخر على الأمن والاستقرار العالميين، لا سيما في ظل عدم استقرار أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، حيث تبين أن مسألة الديون السيادية للولايات المتحدة الأمريكية، أثرت سلبا على توجهات الأسواق المالية الدولية، وكذلك الأزمة الخانقة التي تعيشها منطقة الأورو والتي سوف تؤثر - لا محالة - على اقتصاديات الدول الأخرى، فقد عززت هذه المخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي بسبب ضعف مؤشرات الاقتصاد الأمريكي، والمخاوف المرتبطة بالحالة المالية التي تسود دول منطقة الأورو، المتعلقة أساسا بمستوى الديون العمومية، دون أن نتجاهل ارتفاع نسبة البطالة التي تهدد استئناف الاستهلاك، وبالتالي تؤثر سلبا على انتعاش الإنتاج والاستثمار، وارتفاع نسبة التضخم وكذا اضطراب أسواق المواد الأولية التي يصعب التنبؤ بمستوياتها مستقبلا، في ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة والكوارث الطبيعية التي مست العديد من مناطق العالم، كالفيضانات والزلازل والاضطرابات السياسية وغيرها من العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبا على تطور الاقتصاد العالمي، وبالرغم من عدم تأثر اقتصادنا لحد الآن وأقول لحد الآن بتلك الأزمات، لكن ليس معنى هذا أننا في منأى عن ذلك بسبب انعكاسه على النمو العالمي وأسعار البتروال، الذي نعتمد عليه بشكل كبير في اقتصادنا الوطني، وهذا ما يتطلب منا التعامل العقلاني مع هذه الأوضاع الخطيرة المحيطة بنا لتعاملاتنا المتزايدة مع الدول، ولا سيما مع أوروبا، والتفكير بشكل جدي للنهوض باقتصادنا خارج قطاع المحروقات في ظل ما تزخر به بلادنا من إمكانيات لذلك.

أما على المستوى الداخلي، يمكن القول إن الزيادات الكبيرة التي شهدتها أسعار البتروال في

القانون، وخاصة تخفيض الضغط الجبائي، وضرورة إيجاد آلية للإقلال من التهرب والغش الضريبي، وكذلك تبسيط الإجراءات وتعزيز الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة ومختلف التدابير ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، ونخص بالذكر منع استيراد الملابس الرثة مع ضرورة دفع المؤسسات الوطنية العامة والخاصة إلى الإنتاج، وتغطية الطلب مع مراعاة القدرة الشرائية للمواطن، وإقرار تمويل صندوق مكافحة السرطان وغيرها لاسيما تلك المدعمة للمواد الأساسية... إلخ.

ومما تجدر الإشارة إليه، والذي يعكس ما قلناه سابقا من الاهتمام بانشغالات المواطن خلو القانون من أي زيادات في الضرائب أو الرسوم، وهو تعبير آخر من الحكومة لتخفيف ما يثقل كاهل المواطن لسد حاجاته وحاجات الأسرة التي يعولها، ولا يفوتنا في هذا الشأن أن ننبه إلى نقطتين تؤرقان المواطن في هذه الآونة وهما: النقص الكبير في السيولة النقدية وتدهور الورقة النقدية القديمة لـ 200 دج، أملين إيجاد الحلول المناسبة لذلك.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

إنطلاقا من كل ما سبق، ننوه نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي بكل الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة في هذا القانون، والتي كانت وفقا لانشغالات المواطن التواق للحياة الكريمة والأمن والاستقرار، مؤكداً على ضرورة التحضير لما بعد البترول، ولا سيما في ظل الأوضاع غير المستقرة جهويا وعالميا، ويقتضي منا هذا العمل على توجيه الموارد المالية للقطاعات الخالقة للثروة، مع الحرص على مراعاة الجوانب الاجتماعية لمجتمعنا الناهض.

ويقوم هذا التوجه على نقطتين أساسيتين وهما: تخفيض فاتورة الاستيراد، والعمل على التصدير خارج المحروقات، في ظل الركائز الأساسية لاقتصاد الجزائر متمثلة في الصناعة

ب: 1.561.6 مليار دج، وعائدات الجباية العادية المقدرة ب: 1.894 مليار دج وهي تشكل زيادة بنسبة 13.5% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011، أما نفقات الميزانية لسنة 2012 فستبلغ 7.428.7 مليار دج إلى آخره من الأرقام التي عرضها معالي الوزير.

لكن الشيء الذي نؤكد عليه هو انخفاض نسبة الاعتمادات بالنسبة لسنة 2011 وارتفاع ميزانية التسيير للسنة القادمة بنسبة 7.4%، وقد أدى هذا إلى بروز عجز مالي بسبب الخلل بين النفقات والإيرادات، علينا مراعاة ذلك في المستقبل.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

لا شك أننا لاحظنا الزيادة الكبيرة في ميزانية التسيير، وبالرغم مما قيل حولها، إلا أنها خطوة هامة وضرورية للتكفل بالإجراءات المتخذة من قبل مجلس الوزراء والثلثية الأخيرة من الناحية المالية، وخاصة الزيادات في الأجور ومختلف الأنظمة التعويضية بمختلف القطاعات، ونحن في المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي نثمن هذه الإجراءات، إلا أنه يجب العمل على الحد من تأثيراتها السلبية مستقبلا، وخاصة في حالة رفع الأسعار أو تضخمها وذلك بوضع آليات للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، كما نثمن مواصلة تدعيم المواد الأساسية، وتنظيم القطاع المؤسساتي، ومختلف أجهزة التشغيل المتوفرة، والعمل على توفير مناصب الشغل وفقا لتعهدات الدولة في هذا المجال.

وفي نفس الإطار وعملا بالتكفل بانشغالات المواطنين، وهو ما يجب التنويه به، حمل نص القانون الحالي برمجة إنجاز 100.000 مسكن إيجاري عمومي و 150 ثانوية وغيرها من العمليات التنموية التي تمس حياة المواطن، مؤكداً على ضرورة الاستغلال المحكم لهذه الإنجازات، منبهين إلى الخروقات الكثيرة والمتعمدة في توزيع السكنات.

كما نثمن مختلف الإجراءات المتخذة في هذا

متميزة، بل هي من أكبر الصناعات في العالم، وهي نشاط مركب تستفيد منه العديد من الدول كتونس، مصر وتركيا وغيرها، فهل يمكن أن نكون كذلك؟ لم لا؟! وبلادنا تتميز بمختلف الخصائص التي تجعل منها بلدا سياحيا بامتياز شواطئ بطول 1.200 كلم، وجبال كثيرة ومنتشرة شمالا وجنوبا، ومناطق سياحية تاريخية ودينية من مساجد وزوايا لطرق لها مريدوها وأتباعها عبر إفريقيا والعالم، وحمامات للاستجمام، ومناخ متنوع من خلال المساحات الشاسعة شمالا وجنوبا وشرقا وغربا.

إن السياحة نشاط متكامل يرتبط بعدة قطاعات، له تأثير إيجابي كبير على النقل بأشكاله المختلفة، وتطوير الصناعة التقليدية والفنادق والمطاعم... وللنهوض بهذا القطاع الحساس، يجب المحافظة على الأمن والاستقرار وتوفير مناخ استثماري في السياحة، وتشجيع القطاع الخاص وكذا القيام بالتسويق السياحي الضروري داخل الوطن وخارجه.

أما فيما يتعلق بتكوين العنصر البشري، يمكن القول إن الدولة بذلت جهودا جبارة في هذا المجال، ولا سيما في إنجاز الهياكل، سواء المدارس أو مؤسسات التكوين أو الجامعات، وفي المقابل نجد أنفسنا بحاجة لوقفة متأنية لتقييم عملية التكوين من حيث النوعية، بالنظر لنوعية مخرجات العملية التكوينية التي لها ما لها وعليها ما عليها.

وفي الأخير وليس آخرا، نعتقد نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، أن هذه الملاحظات لا تنقص من قيمة هذا القانون، كما أننا على يقين أن الجزائر بفضل جهود الخيرين من أبنائها، قادرة على النهوض بنفسها وبلوغ الركب المتقدم، وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد والعباد وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون صدق الله العظيم؛ شاكرين لكم حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والفلاحة والسياحة، ثم العنصر البشري، أي بناء الإنسان المكلف بالنهوض بهذه القطاعات، حيث إن الصناعة هي الهيكل والبناء الأساسي لأي اقتصاد، لذا يجب أن يحظى هذا القطاع باهتمام كبير، وأن تخصص له الموارد والاعتمادات المالية الكافية على المدى المتوسط والطويل، والعمل على تطويره عن طريق التوأمة أو سياسات الاندماج الجزئي أو الكلي، مع الشركات والمؤسسات في الدول الصديقة والحليفة والتي لها نفس الظروف مثل: تركيا وإيران والهند وماليزيا وغيرها؛ وزيادة الاستثمارات الصناعية على جميع الأصعدة، قد يكون التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لكن لا بد من المضي قدما في الاستثمارات الكبيرة في هذا المجال، وذلك من خلال الشراكة مع الدول الصديقة في هذا المجال (صناعة وتركيب السيارات والمركبات والآلات الصناعية...)، ويتطلب هذا تخفيض تكاليف الاستثمار، وذلك بتحسين البنى التحتية وتقليل الأعباء الضريبية وإلغاء الازدواج الضريبي.

أما الاهتمام بالفلاحة، فإنه يهدف بالدرجة الأولى إلى بلوغ الأمن الغذائي، وهو هدف استراتيجي لأي بلد، كما أنه مصدر لتوفير مناصب شغل، حيث كلما زاد الاهتمام بهذا القطاع كلما تضاعف عدد العاملين به، وكذلك توفير عملة صعبة من خلال تقليص فاتورة استيراد الغذاء أو عن طريق تصدير المنتجات الفلاحية، وبلوغ الأهداف السالفة الذكر، يجب إصلاح تنظيم الأراضي الفلاحية التي تملكها الدولة واستغلالها، مع استمرار الدعم المالي والضريبي للقطاع، وإنشاء بنوك مشتركة للفلاحة مع بعض الدول الصديقة والحليفة، وننبه في هذا الإطار إلى تكرار السطو على الأراضي الفلاحية وتحويلها إلى بنايات، بالرغم من معارضتها مع النصوص المعمول بها، لا سيما أن عملية استصلاح الأراضي تكلف أموالا طائلة بمرود أقل.

أما الجانب الثالث لبناء اقتصاد بديل، فيتمثل في الاهتمام بقطاع السياحة باعتبارها صناعة

إن المعطيات التي تضمنها مشروع قانون المالية لعام 2012، أبرزت جملة من الإجراءات المكملة، الهدف منها تدعيم البرامج التنموية لكل القطاعات التي من شأنها رفع وتيرة التنمية، ويتجلى ذلك في المحاور التالية:

الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:

إننا في كتلة جبهة التحرير الوطني، نثمن التدابير التضامنية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2012، والذي مس نص المادتين 73 و74، والمرتبطين باستحداث رسوم على رقم أعمال متعاملي الهاتف النقال إلى 1%، تقسم بين صندوق مكافحة السرطان والصندوق الوطني لتنمية وتطوير الفنون والآداب، كذلك الأمر بالنسبة للرسم الإضافي بنسبة 05% من رسم المرور على الكحول، يخص ناتجة لحساب صندوق مكافحة السرطان، وهي موارد إضافية ستساهم مجتمعة وغيرها من الموارد المالية في تنفيذ برنامج الصندوقين.

كما اقترح إلغاء الجباية المطبقة على القمح الصلب المستورد في حال انخفاض سعره عن السعر المطبق في السوق المحلية، وتخفيض الحقوق الجمركية من 30% إلى 05% على حليب الأطفال الطبي الخاص وكذا خفض الضريبة الجزافية المفروضة على الخبازين، وإلغاء الضريبة على النشاطات الملوثة، كلها إجراءات من شأنها تدعيم القدرة الشرائية لبعض فئات المجتمع.

كما نبارك في نفس السياق الخطة المنتهجة والتسهيلات المقدمة للشباب الجزائري، من أجل إقامة مشاريع تخدم الاقتصاد الوطني، وهنا ندعو إلى تركيز الدعم على المشاريع ذات الصلة بقطاع الصناعة أكثر من باقي القطاعات، كحل لتوزيع الإنتاج المحلي والتقليص من الاستيراد وخلق مناصب شغل، خاصة بالمناطق النائية.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

إننا في كتلة جبهة التحرير الوطني نثمن الإجراءات التحفيزية المشجعة لبرنامج الاستثمارات

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي، مقرر المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، والآن أحيل الكلمة إلى السيد مسعود العيفة، نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

السيد مسعود العيفة (نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
كلمة المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة، فيما يخص قانون المالية لسنة 2012.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الصحفيون،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن انعقاد جلستنا هذه يتزامن مع عدة أعياد مجيدة، نذكر منها الفاتح من نوفمبر، التي أتوجه بمناسبة للشعب الجزائري بأسمى وأنبلى التهاني، وإن لم يكف حبر أقلامنا للتعبير عن مدى عظمتها، لأنها ثورة كتبت بطولاتها بدماء زكية، طاهرة وعزيرة، دماء شهدائنا الأبرار الذين نقف وقفة إجلال وترحم على أرواحهم الطاهرة، سائلين المولى عز وجل أن يسكنهم فسيح جنانه وأن يلهمنا ويمدنا بقبس من شجاعتهم وبسالتهم لنحافظ على الأمانة ونصل بوطننا الغالي إلى مصاف الدول المتقدمة.

كما نهني الشعب الجزائري وكافة الأمة الإسلامية بعيد الأضحى المبارك، راجين من المولى عز وجل أن يعيده علينا باليمن والبركات، ونتمنى لحاجنا الميامين عودة ميمونة، مكللين بسعي مشكور وذنب مغفور.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

أن قرار منع استيراد الملابس والأحذية المستعملة، هو مسعى للحفاظ على مناصب الشغل في مصانع النسيج الوطنية، والتي خصصت الدولة لدعمها ما يقارب 60 مليار دينار، وهو إجراء سيرفع نوعية وجودة الإنتاج المحلي في مجال النسيج.

الفلاحة: إننا نرى في كتلة جبهة التحرير الوطني، أن الدعم والدعم الأكبر لابد أن يكون لقطاع الفلاحة، فهو الحل للخروج من التبعية الخارجية في مجال التغذية؛ وبالتالي التخفيض من نفقات الاستيراد، كما أنه البديل لحل مشكلة البطالة.

فدعم المشاريع الفلاحية في المناطق الريفية، من شأنه تحسين مستوى معيشة أهالي المناطق النائية. وفي هذا الصدد، لا نستنكر الجهود الضخمة المبذولة في هذا القطاع، من تدعيم للفلاحين بالمال والعتاد وتسهيلات إدارية ومسح للديون؛ لكننا نذكر بضرورة:

– فتح الطرقات والمسالك عبر المناطق الريفية.
– تزويد المناطق الريفية بالكهرباء والطاقة الشمسية.
– تقريب المرافق العامة من المناطق الريفية الأهلة بالسكان.

– عصنة وتجديد أساليب البحث والإنتاج الفلاحي.
الصيد البحري: إن قرار تكفل الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية الأحياء المائية بالنفقات المتعلقة بدعم الصيادين، خلال فترة الإغلاق البيولوجي الإجباري يعتبر إجراء إضافيا للعمل على الدفع بوتيرة التنمية في هذا القطاع، والاهتمام بضرورة توفير وتلبية حاجيات مواطنينا من الثروة السمكية التي يزخر بها ساحلنا على طول 1.200 كلم.

النقل: لقد تضمنت البرامج الخماسية 2004–2009 و2010–2014 مشاريع كبرى متعلقة بقطاع النقل، كإنجاز الطرقات التي تعد الشريان الرئيسي لحركة الاقتصاد كالطريق السيار (شرق-غرب) الذي يعد مكسبا عظيما وإنجازا ضخما، من شأنه المساهمة بنسبة كبيرة في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية، وكذلك تحديث شبكات السكك الحديدية، التي تعمل على ربط

العمومي للخماسي الحالي، ونرى أن رفع نفقات التسيير يؤكد إرادة الدولة في تحسين القدرة الشرائية للمواطن وكذا مرافقة تجسيد مشاريع البنى التحتية والاستثمارات، بالإضافة إلى الاهتمام بالتنمية البشرية، وهو – بالواقع – تطبيق لتعهدات رئيس الجمهورية بتحسين أوضاع المواطنين.

إن السعي لتحقيق هذا، يستوجب عملية إصلاح مصرفي ومالي عميق، من شأنه توسيع مجال حركة الأموال واستثمارها ومراقبة عملية صرفها، وكذا ترشيد النفقات العمومية.

وفي نفس السياق ندعو إلى التعجيل بالإفراج عن مشروع قانون ضبط الميزانية، الذي سيفعل الرقابة البرلمانية على المال العام، ويعتبر حلقة هامة في مسار الإصلاحات السياسية التي بإمكانها ترسيخ الديمقراطية.

قطاع السكن: إن قطاع السكن من أهم المؤشرات العاكسة لصورة التنمية لأي بلد كان، وما من شك في أن المشاريع والتدابير المقترحة في قطاع السكن والتهيئة العمرانية في بلدنا يجعل هذا القطاع في مستوى تطلعات وطموحات مواطنينا، ويعزز الجهود الجبارة التي بذلت خلال البرامج السابقة، والتي تمكنت من التقليل من حدة أزمة السكن وقرار عدم التنازل عن السكنات المتحصل عليها في إطار جهاز السكنات الاجتماعية التساهمية التي تحظى بدعم كبير من الدولة، لهو أداة من أدوات مكافحة المضاربة العقارية، وأسلوب لتوزيع عادل للوحدات السكنية بمختلف أنواعها.

الشغل: لقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير من الدولة، حيث خص بزخم هائل من البرامج والآليات التي تهدف إلى توفير أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل في إطارات مختلفة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة)، وهذا دليل على مدى العناية التي توليها الدولة للتكفل بشبابنا.

وفي سياق حديثنا عن الشغل والتشغيل، نرى

نجدد تركيتنا لمشروع قانون المالية لسنة 2012، الموضوع أماننا، لما يحتويه من آفاق وبرامج واعدة، تبشر باقتصاد متطور ومزدهر في كل المجالات.

وعاشت الجزائر حرّة، المجد والخلود لشهادتنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود العيفة، نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

بذلك نكون قد أنهينا تدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكذلك استمعنا باهتمام إلى تدخلات المجموعات البرلمانية؛ تبقى كلمة أخيرة أقولها، وهي أن نقاش هذه الجلسات كان مثمرا، عميقا في جل التدخلات، إلا أننا بودي أن أقول وإن كان الموضوع يخص قانون المالية الذي يمس كافة القطاعات وعلى كافة المستويات، لو أن النقاش يتركز بشكل عميق على مضمون قانون المالية، وهو ما حصل في كثير من التدخلات، بودنا أن يكون في نقاشنا نوع من آداب النقاش وفي آداب النقاش يجب أن نعطي رأينا - هذا جائز - ولكن يجب أن نحترم غيرنا مثلما نريد أن نحترم، بودنا أن يعمل الجميع على احترام الآخر، ولهذا أطلب من المصالح الإدارية حذف كل الكلمات النابية أو الاستفزازية التي وردت في هذه التدخلات، ومن حسن الحظ أنها كانت قليلة.

بودي أن أطمئن السيدات والسادة أن كل تدخلاتهم ستكون موضوع عناية من قبل الحكومة، لأنه صحيح أن عدد الوزراء الذين حضروا جلسات أمس واليوم هو محدود، ولكن هنالك السيد وزير المالية والسيد وزير العلاقات مع البرلمان الذي سوف ينقل إلى زملائه هذه الانشغالات وهذه الأسئلة؛ كما أعلمكم - خاصة في هذه الجلسة - أن مساعدي كافة الوزراء موجودون في القاعة وقد سجلوا كل الملاحظات، وسوف تكون - من دون شك - موضوع عناية واهتمام من قبل القطاعات الوزارية المختلفة.

مختلف مناطق التراب الوطني الشاسع المساحة. إننا في جبهة التحرير الوطني، نحيا الإنجازات المدشنة أخيرا من قبل فخامة رئيس الجمهورية في هذا القطاع، كتراموي العاصمة وميترو الجزائر، اللذين شكلا إنجازا حضاريا راقيا، سيعمل على فك خنقة الازدحام في العاصمة، وندعو إلى تعميم مثل هذه الإنجازات في المدن الكبرى لوطننا.

الإعلام: إننا في كتلة جبهة التحرير الوطني، نبارك قرار إحداث صندوق دعم أجهزة الصحافة المكتوبة والسمعي - البصري والإلكترونية، والذي سيتكفل بحسب نص القانون بالمصاريف المتعلقة بنشاطات التكوين، وتحسين مستوى الصحفيين والمتدخلين في مهام الاتصال، وهو إجراء سيساهم في ترقية الأداء الصحفي بالجزائر، بما يضمن مبدأ الخدمة العمومية والحق في الإعلام، والذي يمثل القاعدة الصلبة للإصلاحات السياسية وإعطاء دفع لهذا القطاع الاستراتيجي.

الأحداث الدولية: إننا نتابع باهتمام كبير التغييرات الحاصلة في بعض البلدان العربية، ونساند العمل والسعي لإيجاد الحلول السلمية المرافقة للتغيير الهادف، لإرساء أسس الديمقراطية وذلك بالاحتكام إلى الشرعية الدولية.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة الحضور،

إن تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، مضبوط وفق استراتيجية محكمة وتخطيط عالي الهمة، مستوف لكل التوازنات الاقتصادية، آخذا بعين الاعتبار كل التغييرات والتحويلات التي يشهدها العالم، والمتمثل في الأزمة الاقتصادية العالمية، وهو تحد يستوجب تضافر جهود الجميع، ومن هنا لأبد من استعمال التسيير العقلاني والسليم في الموارد العمومية ومحاربة التبذير.

وإننا نؤكد على حرصنا على أن تنجح الحكومة في تنفيذ وتطبيق مضمون قانون المالية الحالي، لأن نجاحها هو أيضا نجاح لنا كبرلمانيين، بل هو نجاح الوطن.

نحن في كتلة حزب جبهة التحرير الوطني،

إن بعد أن أنهينا هذا النقاش، أسأل السيد الوزير هل يريد أخذ الكلمة الآن أم في وقت آخر؟ الآن؟ الكلمة لك السيد الوزير.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أتقدم بالشكر الخالص إلى السيد رئيس مجلس الأمة والسيدات والسادة الأعضاء على تدخلاتهم الصائبة وعلى التقييم الإيجابي عموماً تجاه الأحكام التي يحتوي عليها مشروع هذا القانون. على سبيل التقييم، تجدر الإشارة إلى أن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2012 قد تم في سياق دولي، يحمل الكثير من الشكوك حول حدوث انتعاش كبير في النمو الاقتصادي العالمي. التوقعات لسنة 2011 و2012 تبين الفارق بين النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والبلدان الناشئة والنامية.

إنه من المؤكد أن استمرار هذه الحالة سيؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض الطلب العالمي على المواد الأساسية، بما في ذلك المحروقات، والتي دائماً ما تكون العامل الحاسم لجدوى المالية العامة والوضع الخارجي للبلاد.

إن دراسة حالة الاقتصاد العالمي تظهر أن مستوى النمو في البلدان المتقدمة أقل بكثير من المستوى المطلوب لحركية التجارة الدولية، وانخفاض الضغط في أسواق العمل والانتعاش في الطلب العالمي على السلع والخدمات؛ لقد أدت هذه الآفاق إلى رد فعل وقائي ولا سيما في البلدان المتقدمة، مما يشكل عاملاً في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي العالمي الهش.

في أي حال وعلى المستوى الداخلي، سيتم التخفيف على المدى المتوسط من الآثار المحتملة لانخفاض النمو الاقتصادي العالمي على الاقتصاد الوطني والتي يمكن أن تؤدي إلى تراجع في المداخل الخارجية وتقلص عائدات الجباية

البتروولية من خلال العوامل الرئيسية التالية:
- إعادة تشكيل الادخار العمومي إلى مستوى ملحوظ، والذي يترجم من خلال متاحات صندوق ضبط الإيرادات التي بلغت 5.016.7 مليار دج، في أواخر سبتمبر 2011.

- إعادة تشكيل احتياطات الصرف الرسمية التي تبقى في تغيير إيجابي مستمر يزيد من قدرة الاكتفاء الذاتي من حيث القدرة على الاستيراد، وقد بلغ جاري هذه الاحتياطات 173.91 مليار دولار في نهاية جوان 2011.

- إستمرار سياسية التمويل الداخلي للاقتصاد المعمول بها منذ الدفع المسبق للدين الخارجي والدين العمومي الخارجي لا يمثل حالياً إلا 460 مليون دولار.

يدرج هذا المشروع، في جوانبه المتعلقة بالميزانية، هذه الاعتبارات ويأتي في إطار سياسة مالية حذرة، من شأنها الحفاظ على سير المالية العمومية في مجال قابلية الدعم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، ويمكن تلخيص الأسئلة المطروحة في المسائل التالية:

- إنشغالات الاقتصاد الكلي،
- الرقابة على النفقات العمومية،
- الجوانب المتعلقة بالميزانية،
- المسائل الجبائية،
- المسائل المتعلقة بأموال الدولة،
- أسئلة حول القطاع المصرفي،
- أسئلة أخرى.

فيما يخص انشغالات الاقتصاد الكلي:

تغطية ميزانية التسيير بمنتجات الجباية غير البتروولية: تمثل نسبة تغطية نفقات التسيير بالإيرادات غير البتروولية 41% في سنة 2012، بالرجوع إلى التوقعات المعتمدة في مشروع هذا القانون.

شهد اتجاه التغيرات في نفقات التسيير ارتفاعاً كبيراً ابتداءً من 2006، وقد تطورت نفقات التسيير

يتعلق الأمر بطاقات غير متجددة، لا يصح القول إن الحكومة لم تتخذ أي إجراء للتعامل مع هذه المشكلة، تكفي الإشارة فقط إلى السياسات المنتهجة والتدابير التي تم اتخاذها لمعرفة أن السلطة التنفيذية على علم بهذه المشكلة.

قامت الحكومة من خلال أعمالها تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بـ:

– إستقرار الإطار الاقتصادي الكلي الذي يمثل عاملا أساسيا مسبقا للاستثمار.

– تطوير الهياكل القاعدية مع ضمان التوازنات الجهوية، وذلك لتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار في جميع مناطق البلاد.

– تخفيف الضغط الجبائي عن المؤسسات والاستمرار في القيام بذلك، ولكن في سياق حيث يكثر الطلب على الموارد العمومية لمواجهة الزيادة في النفقات العمومية.

تجدر الإشارة إلى أن النفقات الجبائية تقدر حاليا بـ 450 مليار دج في السنة.

– تطوير الوسائل الجديدة لتمويل الاقتصاد بتشجيع – ضريبيا – عمليات الإيجار، وإنشاء شركات ذات رأس مال استثماري، وتشجيع سوق السندات وإنشاء صندوق وطني للاستثمار وصناديق ولائية للاستثمار التي تعمل الآن.

– تعزيز رأسمال البنوك العمومية لرفع قدرات التزامها.

– مراجعة قانون الصفقات العمومية للسماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية بالوصول إلى الصفقات العمومية.

– دعم حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على موارد بنكية مع تعزيز القروض الممنوحة.

– إتخاذ قرار إعادة جدولة ديون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من صعوبات مع تكفل الخزينة بالفوائد المتعلقة بفترة التأجيل.

– خفض معدل الفائدة بـ 2% على القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– خفض الأتاوات على التنازلات عن أملاك الدولة.

خلال الفترة 2000–2005 في المتوسط بنسبة 7% سنويا، في حين ارتفع تطورها خلال الفترة 2006–2011 إلى 24% سنويا.

هذا الارتفاع هو نتيجة لتطور ثلاثة عناصر للنفقات الجارية، ممثلة أكثر من 90% من نفقات التسيير.

يتعلق الأمر بالأجور، التحويلات الاجتماعية، وتكاليف التسيير الناجمة عن الهياكل القاعدية الجديدة؛ ومنه يتوجب احتواء نفقات التسيير واتخاذ إجراء مراجعة مستوى هذه العناصر الثلاثة في اتجاه مراجعة سياسية الأجور، ومراجعة دعم أسعار المواد الأساسية، وكيفيات تسيير الهياكل القاعدية الجديدة، وهذا لا يندرج في إطار سياسة الحكومة.

قلنا دائما بأن الرهان يتمثل في التحكم في نفقات التسيير وتنويع الاقتصاد.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في نسبة تغطية نفقات التسيير من منتجات الجباية غير البترولية لا يعني أنها لا ترتفع؛ إن انخفاض هذه النسبة يعني ببساطة أن نفقات التسيير قد تطورت بأكثر سرعة من منتجات الجباية غير البترولية، حيث بلغ متوسط معدل نموها السنوي حوالي 20%.

للتذكير، خلال الفترة 2001–2004، أظهرت بنية الإيرادات الميزانية المبنية على سعر مرجعي يقدر بـ 19 دولارا للبرميل حصصا بمعدل 70% لمنتجات الجباية البترولية و 30% للجباية غير البترولية.

في سنة 2012، لو بقينا على سعر مرجعي جبائي بـ 19 دولارا للبرميل، لمثلت عائدات الجباية البترولية 28% من الإيرادات الميزانية وعائدات الجباية غير البترولية 72%، مما يعني تغيير بنية مداخل الدولة.

إعتماد الاقتصاد الوطني على النفط، والحاجة الملحة للتنويع: فمن الواضح أن الاعتماد القوي للاقتصاد الوطني على المحروقات هو عامل من هشاشة الاقتصاد، لأن سوق هذه الطاقة هو عامل خارجي يصعب تقديره، وبغض النظر عن ذلك،

الاتجاه التصاعدي لعجز الخزينة خلال الفترة المعنية.

ويتحقق هذا الأمر من خلال الإستعمال الحذر للأموال العمومية ويجعل من صندوق ضبط الإيرادات يشكل تأميناً على المدى المتوسط، ويجعل اللجوء إلى السوق محكماً بطريقة تبقي الدين العمومي في مستوى قابل للدعم. لهذا السبب، تمنح الأفضلية لتمويل العجز من خلال دائرة الخزينة.

يسيطر هذا الخط من التمويل غير المولد للدين العمومي في هيكل تمويل العجز. لقد ساهم هذا الخط للتمويل بحوالي 600 مليار دج في سنة 2010 وفي تمويل عجز مقدر بـ 1.400 مليار دج لنفس السنة.

فيما يخص التضخم وانخفاض القدرة الشرائية: سمحت السياسات المالية والنقدية المتبعة باحتواء مستوى التضخم في حدود 3.5% إلى 4%، في سياق يتميز بارتفاع الأجور، مما أدى إلى تقليل آثار تغير مؤشرات أسعار الاستهلاك على القوة الشرائية للأسر.

فيما يخص أهمية قطاع المحروقات في تكوين قيمة الإنتاج: تجدر الإشارة إلى أن هذه الأهمية تتغير حسب سعر المحروقات، حيث مثل قطاع المحروقات 42% من قيمة الإنتاج الإجمالي في سنة 2010، مقابل 53% في سنة 2008.

فيما يخص إعادة تقييم الدينار: تركز المعادلة النقدية للعملة أولاً على قواعد تقييم؛ وإن رفع قيمة تقييم الدينار بالمقارنة مع العملة الصعبة الأساسية لا يشجع الصادرات خارج المحروقات، إنما يشجع الواردات التي عرف حجمها ارتفاعاً كبيراً.

فيما يخص احتياطات الصرف والدين الخارجي: إن الفوارق التي يمكن ملاحظتها في تقييم احتياطات الصرف أو المديونية الخارجية ناتجة عن اختلاف فترات أخذ المعطيات. إن احتياطات الصرف المعلن عنها من طرف بنك الجزائر تدرج حقوق السحب الخاصة (DTS)، كما أن الدين

– التكفل بحصة معتبرة من أعباء أرباب العمل المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

– فتح خط تمويل طويل المدى للخزينة بقيمة 100 مليار دج لصالح البنوك العمومية.

– تخفيف شروط الحصول على التنازل عن أملاك الدولة مع الاتجاه نحو الزيادة في العرض في هذا المجال، وإلى إعادة تأهيل مناطق النشاط الموجودة.

دون التطرق لكل العوامل، تندرج هذه الأعمال في منطق الحكومة الرامي لتحسين محيط المؤسسات الذي يجب أن يكون المحرك الرئيسي لخلق الثروة المستدامة، والذي يتوقع منه تحقيق نتائج ملموسة في تكوين الناتج الداخلي الخام في توليد الموارد وخلق فرص العمل.

يتعلق الأمر هنا بالأهداف الثلاثة المستهدفة من خلال سياسة الحكومة وهي: تكييف التجهيزات العمومية وتطويرها، التحويلات الاجتماعية وتحسين محيط مؤسسات الاستثمار وخلق مناصب عمل.

فيما يخص تمويل عجز الخزينة: بلغت نسبة عجز الخزينة مقارنة بالناتج الداخلي الخام، مستوى أقل مما كان متوقفاً، نظراً لانخفاض معدل استهلاك اعتمادات الميزانية دون النسبة المتوقعة، والزيادة في الجباية غير البترولية.

بلغت نسبة عجز الخزينة الملاحظة مقارنة بالناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة، ما بين 10% و 12% عوضاً عن 30% كتوقعات.

إن تمويل عجز الخزينة لا يتم وفق خط تمويل واحد المتمثل في صندوق ضبط الإيرادات. إن اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات يكون كحل أخير بعد استعمال الموارد من خلال دائرة الخزينة والسوق، هذا المنظور مبني على المنطق الذي يجعل صندوق ضبط الإيرادات أداة للتأمين المستمر للنفقات العمومية على المدى المتوسط.

إن هذا المنطق المتبني الذي يترجم بالتزايد المستمر لمتاحات صندوق ضبط الإيرادات الذي انتقل جاريه من 230 مليار دج في سنة 2000 إلى 5.016 مليار دج إلى نهاية سبتمبر 2011، في سياق

ب 53 مليار دج بعنوان التكفل بالفوائد خلال فترة الإعفاء وبحوالي 02 مليار دج بعنوان تخفيض معدلات الفائدة البنكية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

فيما يخص الصفقات العمومية: لقد تم تعديل قانون الصفقات العمومية بغرض السماح بمساهمة أكبر للمؤسسات المحلية في إنجاز البرامج العمومية للاستثمار. لقد رفع هذا التعديل من الأفضلية الوطنية، كما فضلنا تجزئة المشاريع والمناقصات الوطنية، وخفض العروض المنتظمة للجوء إلى عقود المناولة الوطنية والتي تستعمل منتجات وطنية.

فيما يخص المسائل المتعلقة بالميزانية؛ وفيما يخص الرقابة على النفقات العمومية:

من الواضح أن الأمر بالصرف للقطاع يعتبر المستوى الأول للرقابة على النفقات العمومية.

يجدر التذكير بأن النفقات العمومية تبقى أمرا حتميا، نظرا للتوسع في النفقات العمومية، حيث يفرض وضوحا على المدى المتوسط وفي هذا الصدد، تم اتخاذ إجراءات في مجال تقييم تكاليف المشاريع الكبرى ومتابعتها ومراقبة النفقات الملتزم بها.

وقد تم تعديل المرسوم التنفيذي المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز لتعزيز تأطير النفقات العمومية، تتمثل هذه التعديلات في:

- معالجة خاصة للمشاريع الكبرى التي يتدخل فيها الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية (CNED) أو أي هيئة أخرى متخصصة في تقييم التكاليف. بالإضافة إلى إجراء الخبرة من حيث كلفة المشاريع، يتدخل الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية (CNED) في متابعة إنجازها.

- تحديد مراحل مختلفة من النضج.

- وضع حد بين البرامج المركزية والبرامج اللامركزية وبرامج البلديات للتنمية لتحديد المسؤوليات. وقد تم توسيع المراقبة اللاحقة للنفقات العمومية التي تمارسها المفتشية العامة للمالية، إلى مراقبة النفقات على مجمل الشبكات العمومية،

الخارجي المعلن عنه من طرف هذه الهيئة يخص الدين الخارجي الإجمالي بما فيه الديون القصيرة المدى.

كما يجدر التوضيح بأن استثمار احتياطات الصرف الرسمية يتم في شكل سندات مؤمنة للدولة أي أضعف خطرا؛ من جانب آخر، تجدر الإشارة بأن تسيير هذه الاحتياطات، فيما يتعلق ببنيتها النقدية، تأخذ بعين الاعتبار مخاطر التغيير في المعادلة النقدية للأورو والدولار.

لا بد من التذكير بأن اختيار الصناديق السيادية يحتوي على مخاطر حقيقية أبرزتها الأزمة المالية الدولية. إن المنهج المتبع من طرف الجزائر هو تفضيل الأمان على المردودية، عكس نصائح بعض الخبراء، مما سمح لنا بتجنب خسائر مالية مشابهة لتلك التي تعرضت لها بعض البلدان التي فقدت صناديق سيادية، والتي تقارب 30% من قيمة أصولها.

فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تجدر الإشارة إلى أنه في الفترة ما بين 2005-2010، بلغ تطور متوسط تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 16% سنويا، وهو مستوى أعلى من المستويات المسجلة خلال نفس الفترة سواء على مستوى منطقة شمال إفريقيا (7.5% كمتوسط سنويا) أو على المستوى العالمي (5% كمتوسط سنويا).

فيما يخص تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية: إن عمليات التطهير تتمثل أساسا في إعادة شراء دين المؤسسات العمومية الاقتصادية، بما فيها مؤسسة "صيدال" من طرف الخزينة، وكذلك دعم الاستثمار.

إن الأعباء المحتملة من طرف الخزينة تقدر ب 298 مليار دج في سنة 2010 وب 113 مليار دج في نهاية سبتمبر 2011.

فيما يخص دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتدخل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تكفل الخزينة بالفوائد خلال فترة الإعفاء وتخفيض معدلات الفائدة البنكية. يقدر هذا التدخل

حيث تتكون إيراداته بالإضافة إلى التخصيصات الميزانية، من موارد أخرى ناجمة عن رسوم إضافية على حقوق مرور الكحول، وعلى التبغ وعلى الهاتف النقال والمشروبات الغازية.

فيما يتعلق بقطاع البحث العلمي: لقد استفاد القطاع من 131 مليار دج في الفترة ما بين 2010-2014، منها 28 مليار في سنة 2012، زيادة على هذا فيه إعفاء ضريبي للتطور أو ما يسمى (La recherche de développement).

فيما يتعلق بولاية جيجل: لقد استفادت ولاية جيجل في إطار البرنامج الخماسي 2005-2009، من 94 مليار دج، و57 مليار دج في 2010-2014 أي 151 مليار دج.

فيما يتعلق بإعادة تهيئة القصب: لقد تم تخصيص 650 مليون دج لهذه العملية.

فيما يتعلق بالاحتفال بالذكرى الخمسين للاستقلال: تم منح الغلاف المطلوب والمقدر بـ 05 ملايين دج.

فيما يتعلق بالطريق الاجتيابي للهضاب العليا: لقد تم تخصيص رخصة برنامج بمبلغ 380 مليار دج لهذا المشروع.

فيما يتعلق بإعادة تهيئة معاشات التقاعد: تم إنشاء فوج عمل بعد أشغال الثلاثية الأخيرة تحت إشراف الحكومة، سيتم الإعلان على نتائج أعمال هذا الفوج في القريب.

وفي الأخير، فيما يتعلق بعمليات إعادة التقييم، كان الأمر يتعلق بإظهار الاتجاه التنافسي لعمليات إعادة التقييم الذي يكشف أن تعديل تكاليف المشاريع قد انتقلت من 331 مليار دج في 2011 إلى 177 مليار دج في 2012، وهذا لا يمثل إلا السدس من عمليات إعادة التقييم الملاحظة على مدى السنوات الخمس السابقة لسنة 2012.

فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية: لا يزال تحسين ظروف المعيشة والاحتياجات الأساسية للسكان تستفيد من حصة كبيرة من الجهد المبذول من طرف الدولة.

بلغ مجموع التحويلات الاجتماعية من ميزانية

بالإضافة إلى مراقبة الأشخاص المعنوية التي تتلقى مساعدة مالية من الدولة في شكل إعانة، قرض، تسبيق أو ضمان. بلغت حصيلة المراقبة المنجزة من طرف المفتشية العامة للمالية، خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2011، 85 مهمة، من بينها 14 تم القيام بها بناء على إخطار من السلطات المختصة. أسفرت عمليات التفتيش عن تبليغ 142 تقريرا من بينها 23 تقريرا حول حسابات التخصيص الخاص، و07 تقارير حول تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية و 61 تقريرا تلخيصيا.

في نفس الوقت، تم تعزيز دور مجلس المحاسبة في الرقابة اللاحقة.

من جهة أخرى، تم وضع نظام إنذار من قبل المراقبين الماليين لإبلاغ وزارة المالية عن جميع النفقات الزائدة أو المبالغ فيها.

كما ألح أيضا على الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين الحكم وتقديم نتائج تنفيذ الميزانية المصادق عليها أمام السلطة التشريعية.

وفق هذا المنظور، شرعت الحكومة في إصدار قانون ضبط الميزانية بعد توقف طويل.

إن قوانين ضبط الميزانية لسنتي 2008 و2009، المعروضة على مجلسكم الموقر، تعبر عن إرادة السلطة التنفيذية لعرض بشفافية الحسابات العامة للأمة، وتكشف عن الإيرادات والنفقات العمومية وكذا تفاصيل حسابات التخصيص الخاص.

إن إعداد قوانين ضبط الميزانية يعزز من الرقابة البرلمانية على تنفيذ الميزانيات.

فيما يتعلق باستهلاك اعتمادات الدفع المبلغة للآمرين بالصرف:

تجدر الإشارة إلى أن مستوى استهلاك اعتمادات الدفع بعنوان ميزانية التجهيز يبقى في ارتفاع مستمر.

في 2010، بالنسبة لمبلغ الاعتمادات المقدر بـ 3.022.9 دج، تم استهلاك 1.921.4 مليار دج، أي بمعدل استهلاك يقدر بـ 64%.

فيما يتعلق بمكافحة السرطان: لقد أنشأ قانون المالية لسنة 2011 صندوق مكافحة السرطان،

للأشخاص الغشاشين.
 فيما يخص جهاز مكافحة الغش الضريبي من 2009 إلى 2011 في مجال مكافحة الغش الضريبي، تم اتخاذ إجراءات لتعزيز الأجهزة القائمة وإجراءات جديدة للتحقق من التصريحات الجبائية؛ ويتعلق الأمر بـ:
 - إنشاء على مستوى المديرية العامة للضرائب، مصلحة التحقيقات الجبائية المكلفة على المستوى الوطني بإجراء تحقيقات لتحديد مصدر التهرب والغش الضريبي، وسيكون لهذه المصلحة مكاتب جهوية.
 - إنشاء قائمة مركزية للغشاشين على أساس المعلومات الواردة من مختلف الهيئات المعنية.
 - الالتزام بالتصريح للمصالح الجبائية بعمليات تحويل الأموال إلى الأشخاص الطبيعية أو المعنوية والتي ليس لها إقامة مهنية دائمة في الجزائر. في الواقع، إن هذه الأموال المنقولة تتهرب من الالتزام بالتصريح؛ ومن أجل ضمان سداد الضرائب المستحقة في الجزائر، يجب أن تخضع عمليات تحويل الأموال للمستفيدين غير المقيمين للتصريح.
 - إنشاء عقوبات خاصة بعدم احترام الالتزامات المتعهد بها من طرف مرقى الاستثمارات.
 - توسيع التحقيق في الوضعية الجبائية الإجمالية للأشخاص الذين لم يقوموا بالتصريح الجبائي.
 - إنشاء ضريبة خاصة على فائض الأرباح، للتنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المحصل عليها من طرف غير المقيمين.
 - إنشاء إجراء التحقيق الظرفي.
 - تعزيز مكافحة الغش على المستوى الدولي، المتعلق بأسعار وتحويل الأموال.
 - إنشاء إجراء حالة التلبس الجبائي والعقوبات المطبقة عليها.
 تجدر الإشارة بأن مصالح الإدارة الجبائية قامت بـ 63.000 عملية رقابة في سنة 2010 و18.000 عملية رقابة في السداسي الأول لسنة 2011، التي

الدولة سنة 2012 مبلغ 1.704 مليار دج، وهو ما يمثل 23.7% من الميزانية العامة للدولة و12% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 19.2% و10.2% على التوالي في سنة 2010.
 وقد انتقل مستوى التحويلات من 1.164 مليار دج في سنة 2008 إلى 1.239 مليار دج سنة 2010، ليصل في سنة 2011 (قانون المالية التكميلي) إلى 1.897 مليار دج، نتيجة الجهود الكبيرة المبذولة في اتجاه دعم السكن، وأسعار الحبوب والحليب والزيوت الغذائية والسكر الأبيض، بالإضافة إلى دعم الأجهزة الاجتماعية المكفولة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية.
 وهكذا، في سنة 2012، تم تخصيص أكثر من 50% من هذا الجهد لدعم السكن 26% والأسر 24% ويوجه ما يقارب 51% من دعم الأسر إلى دعم أسعار المواد الأساسية.
 تمثل معاشات التقاعد ودعم المجاهدين 17% من هذه التحويلات، والدعم الصحي 22.4%.
 أما بخصوص دعم المعوزين والمعوقين وذوي الدخل الضعيف، سجل الدعم حصة قدرها 10.5% مقابل 8.6% في سنة 2008.
 فيما يخص المسائل المتعلقة بالجوانب الجبائية يجدر الذكر أساسا:
 فيما يخص الاقتراح المتعلق بالضريبة على أرباح الشركات: الاقتراح بتوحيد معدلات الضريبة على أرباح الشركات لجعلها في حدود 12% يؤدي إلى فقدان موارد عمومية وكذا فقدان المحرك لتوجيه النشاط الاقتصادي.
 فيما يتعلق بالمداخل الجبائية الناجمة عن سوق الإيجار: إن هذه المداخل في تطور مستمر، حيث بلغت في 2009: 1.5 مليار دج وفي 2010 انتقلت إلى 2.1 مليار دج.
 فيما يتعلق بالمادة 45 من مشروع قانون المالية لسنة 2012: أوضح بأن مصطلح "يمكن" يسمح للإدارة الجبائية بتطبيق معاملة مختلفة للمعنيين بالضريبة بناء على حسن نية هؤلاء. إن امتياز سحب الشكوى بعد دفع 50% لا يمكن أن يمنح

– تطوير منتجات جديدة لتمويل الاقتصاد.
 – تحسين تسيير البنوك من خلال تعزيز وظيفة تدقيق الرقابة وتعزيز مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة.
 السيد الرئيس،
 السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
 أريد أن أعبر عن خالص شكري للاهتمام والرعاية التي قدمت من طرفكم لدراسة وتعزيز مشروع النص الذي عرض عليكم وشكرا لكم.
السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، بدورنا نشكركم على سعة صدركم وعلى تقديمكم الواضح الذي كان سببا في – ربما – قلة المتدخلين، كما نشكر إلى جانبكم أعضاء الحكومة الذين جاؤوا إلى مجلسنا بالأمس واليوم، وكذا المساعدين الممثلين للقطاعات الوزارية المختلفة، الذين تابعوا أشغالنا من البداية حتى الآن، الشكر موجه لهم كذلك، وللزميلات والزملاء الذين ساهموا في النقاش أو حضروا مختلف مراحل هذا النقاش.
 بعد أن أتممنا عملية النقاش سؤالا وجوابا، ستنصرف اللجنة المختصة الآن إلى دراسة وإعداد التقرير التكميلي حول الموضوع، وسوف نلتقي غدا – إن شاء الله – على الساعة الثانية زوالا لتحديد الموقف من مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2012، أقول جلسة الغد هي جلسة تصويت، فشكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة عند منتصف النهار
والدقيقة الخامسة عشرة**

نتج عنها 110 مليار دج.
 وفيما يتعلق بمكافحة تبيض الأموال: تعتبر خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF)، التي تم إنشاؤها في 2002، خلية مستقلة تابعة لوزارة المالية وهي مكلفة بمكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال.
 وفي هذا الصدد، من مهامها، تلقي تصريحات الشبهة الواردة من طرف المصالح المعنية (المؤسسات المالية، وغير المالية)، كما تم تعزيز الجهاز بإعداد قانون متعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها في 2005. أظهرت حصيلة سنة 2010، 2.533 تقريرا سريا و769 تصريحا بالشبهة.

السيد الرئيس،
 السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
 فيما يتعلق بالانشغالات المرتبطة بأملك الدولة، لا يسمح القانون في هذا المجال بالامتياز، مهما كانت طبيعة النشاط.
 فيما يتعلق بالعقار الفلاحي فإن مدة الامتياز هي 40 سنة قابلة للتجديد.
 أما بالنسبة للعقار المخصص لمجالات النشاط الأخرى تحدد مدة الامتياز بـ 33 سنة قابلة للتجديد مرتين.

فيما يخص التنازل عن السكنات الترقوية المدعمة: بناء على المادة 58 من مشروع قانون المالية لسنة 2012 المتعلق بالتنازل عن السكنات الترقوية المدعمة، تصبح الخمس سنوات سارية المفعول ابتداء من تاريخ توقيع محضر الامتلاك.
 فيما يخص المسائل البنكية والمالية، يتضح تجسيد الإصلاح المصرفي من خلال:

– تفعيل نظام الدفع الذي تمر من خلاله أغلب العمليات؛ وعلى سبيل المثال، أكثر من 08 ملايين عملية ممثلة لأكثر من 5.000 مليار دج، كانت موضوع مقاصة إلكترونية في نهاية سبتمبر 2011، مقابل ست (06) عمليات يدوية فقط، بمبلغ 14 مليون دج في نفس الفترة.
 – تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 18 محرم 1433

الموافق 14 ديسمبر 2011

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587